



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجبالي بونعامه - خميس مليانة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دروس ومحاضرات في:

الاقتصاد الكلي المعمق

*من إعداد الأستاذ: د.توبين علي.



السنة الجامعية:

2019/2018

الفهرس

أ	مقدمة
01	الفصل الأول: مفاهيم وعموميات
09 ..	الفصل الثاني: النموذج الكلاسيكي للتوازن
24	الفصل الثالث: النموذج الكينزي نزوت ل
35	الفصل الرابع: التوازن الداخلي نموذج (IS/LM)
48 .	الفصل الخامس: التوازن الداخلي والخارجي
64	الفصل السادس: الطلب الكلي والعرض الكلي
81 ...	الفصل السابع: ديناميكية التضخم والبطالة
96	الفصل الثامن: الميزانية وتمويل العجز

تمهيد:

يصنف علم الإقتصاد ضمن العلوم الاجتماعية الذي يهتم بوصف عملية الانتاج وتقديم التحليل المناسب لها ومتابعة الاستهلاك وتوزيع الثروة، مما يكسبه اهمية خاصة لصلته الوثيقة بالحياة اليومية لكل إنسان وتطلعاته وطموحاته إلى حياة افضل، ويتجلى ذلك من خلال تداول الكثير من المصطلحات الاقتصادية في الحياة اليومية مثل التضخم، الاجور، الدخل، الاستهلاك... إلخ. ويعرف علم الإقتصاد بأنه علم يعني قواعد تدير وإدارة المدينة كما يعرف بالعلم الذي يدرس العلاقة بين موارد المجتمع النادرة وحاجياته اللامتناهية، ويتفرع علم الإقتصاد الى حقلين هامين من فروع الإقتصاد هما الإقتصاد الجزائي والإقتصاد الكلي الذي سيكون محور اهتمامنا في هذا المؤلف. فمن خلال تدريسنا لمقياس الإقتصاد الكلي والإقتصاد الكلي المعمق لمسنا إلهام وبعض الصعوبات والتساؤلات المتعددة من طرف طلبتنا في فهم واستيعاب مختلف النظريات الاقتصادية، لذا رأينا من واجبنا أن نضع بين طلبتنا سواء على مستوى اليسانس او الماستر هذا المرجع المتمثل في دروس في الإقتصاد الكلي المعمق بهدف تبسيط المفاهيم والدروس وإغناء الطلبة بالمعلومات.

الفصل الأول: مفاهيم وعموميات

1 مفهوم علم الاقتصاد

هناك العديد من المفاهيم لعلم الاقتصاد تختلف باختلاف الاتجاهات الفكرية لأصحابها فقد عرف ادم سميث الاقتصاد في كتابه المشهور ثروة الأمم: "بأنه العلم الذي يبحث في طبيعة الثروة و كل ما يتصل بها، أما مارشال عرف علم الاقتصاد بأنه احد العلوم الإنسانية الذي يختص بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي في حياة الفرد و يتناول كيفية استخدام المقومات المادية لتحقيق الرفاهية ، أما بيجو فقد عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يعنى بدراسة الرفاهية الاقتصادية، كما عرف ساميو لسون الاقتصاد انه دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد و المجتمع توظيف الموارد النادرة لإنتاج السلع المختلفة في أوقات متعاقبة و كيفية توزيع هذه السلع على الاستهلاك الحاضر و المستقبل و بين مختلف الأفراد أو المجموعات المكونة للمجتمع.

و المهم في كل المفاهيم المتعلقة لعلم الاقتصاد هو تركيز المفهوم على حل المشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع.

2 -المشكلة الاقتصادية:

تمثل المشكلة الاقتصادية ببساطة في القدرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها و مهما بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة و المتجددة و المتباعدة باستمرار، و بذلك تبقى المشكلة قائمة نظرا لمحدودية الموارد المتاحة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

3 -التحليل الاقتصادي الكلي:

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل و عليه فإن الهدف الأساسي لهذا النوع من التحليل يكمن في تفسير الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الكلي ، بهدف دراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية في المجتمع، مثل الدخل الوطني، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، التشغيل، المستوى العام للأسعار.

كما يمكن تعريف الاقتصاد الكلي بأنه عبارة عن طريقة تخلق توازنات اقتصادية عن طريق استخدام متغيرات كلية مثل: أسعار الفائدة، التضخم، الكتلة النقدية... الخ، و التي تعتبر أدوات فعالة في يد السلطات الإدارية من أجل حل الأزمات (الإختلالات) الاقتصادية والرجوع إلى حالة التوازن .

4 - التفرقة بين تحليلي التوازن الجزئي و التوازن الكلي:

يهتم التحليل الجزئي بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية أو الفردية مثل دراسة سلوك المستهلك الفرد أو دراسة سلوك المنتج الفرد أي أنه يهتم بدراسة تصرفات الوحدات الاقتصادية على مستوى صناعة معينة أو قطاع معين، فمثلا يهتم الاقتصاديون المهتمون بدراسة الاقتصاد الجزئي بتحليل اثر حدوث تقدم في أو تكنولوجيا معين على سعر أو كمية سلعة ما منتجة، أما التحليل الكلي فهو عكس التحليل الجزئي حيث انه يهتم بدراسة سلوك كل الوحدات الاقتصادية الموجودة على مستوى الاقتصاد كله و على ذلك فإن هذا التحليل يركز على تجميعات أكثر شمولاً من تلك التي يتناولها الاقتصاد الجزئي، فمثلا يتناول الاقتصاد الكلي دراسة و تحليل إجمالي عدد الأفراد العاملين أو مستوى التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني و كذلك مستوى البطالة في اقتصاد ما، كذلك يمكن تناول متوسط مستوى الأسعار في هذا الاقتصاد و التغيرات فيها خلال فترة زمنية معينة، كما يهتم بتحليل التغيرات على مستوى الناتج الوطني أو الدخل الوطني و الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي، وعليه فالإقتصاد الجزئي ينظر إلى الطلب و العرض الخاصين بسلعة معينة بينما الاقتصاد الكلي ينظر إلى الطلب الكلي و العرض الكلي على مستوى جميع السلع في المجتمع.

5 - طرق التحليل الاقتصادي:

تسمى النظرية الاقتصادية إلى فهم طبيعة النشاط الاقتصادي من خلال إيجاد مجموعة المبادئ و الروابط التي تحكم العلاقات و الظواهر الاقتصادية لذلك نستخدم عدة طرق منها:
أ- التحليل الوصفي: يسعى هذا التحليل إلى وصف الظواهر الاقتصادية المختلفة و دراسة العوامل التي أدت إلى ظهورها حتى يكون بالإمكان تحديد أبعادها المختلفة و علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى و أثرها عليه و من ثم يمكن وضع مقترحات لحلها.

ب- التحليل الرياضي: يستخدم المنطق الرياضي في التحليل الاقتصادي ممثلاً بالعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلافي احتمال وقوع خطأ منطقي إذا ما استخدم المنطق الوصفي وحده في حالة تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة ، و أخذ هذا النوع من التحليل يتزايد في الآونة الأخيرة حتى أصبح في الوقت الحاضر ضرورة ملحة.

ج- التحليل القياسي: يهدف التحليل القياسي أكثر من مجرد تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية كما هو الحال في التحليل الرياضي بل معرفة العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات و لتحقيق ذلك يستخدم الإحصاء و الرياضيات في التعبير عن هذه العلاقات الاقتصادية و تطبيقاتها.

د- التحليل البياني: يمثل عرض تصويري للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية حيث يجد الكثير استحسانا في عرض العلاقة بين المتغيرين في رسم بياني عنه في صورة معادلة جبرية، و لكن العقبة الأساسية أمام التحليل البياني هو عدم قدرته على تصوير الحالات التي تزيد عدد المتغيرات فيها عن ثلاثة.

6 النماذج الاقتصادية:

في كثير من الحالات يصعب فهم النظرية الاقتصادية و اكتشاف المعلومات المتداخلة فيها بسهولة و لذلك يكون من المفضل صياغة النظرية أو العلاقات الاقتصادية في صورة نموذج، و الذي يصور أجزاء من الواقع يرتبط بمشكلة معينة حيث يقوم النموذج بتجريد و تبسيط الواقع، و يحقق النموذج الجيد البصيرة الاقتصادية بحيث تتوافق البديهيات مع الواقع، ويتطلب بناء النموذج معرفة الجوانب الأكثر أهمية لفهم النظرية الاقتصادية و معرفة العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي تدخل في نطاق النظرية، و صياغة العلاقات المختلفة فيما بينها في صورة رياضية قد تكون في شكل دالة أو معادلة أو متطابقة أو شرط توازن، وعادة ما يتضمن النموذج الاقتصادي العناصر التالية:

- التعريفات للمتغيرات الاقتصادية و تحديد المتغيرات الخارجية التي تتحدد من خارج النموذج والمتغيرات الداخلية التي تتحدد من داخل النموذج.
- البديهيات (المقدمات المنطقية) و هي افتراضات غير مفسرة و يفترض دائما صحتها في النموذج.
- الاستنتاجات أو القوانين التجريبية التي تستخدم بعض الملاحظات المنطقية المنظمة.
- و من الواضح وجود تشابه بين النظرية و النموذج حيث يعد النموذج أداة لتطوير و فهم النظري ة و لدينا نوعين من النماذج:

- **النموذج الساكن:** ويتميز هذا التحليل بكون العلاقات السببية التي تحدد التوازن مستقلة عن الزمن.
- **النموذج الديناميكي:** حتى يكون التحليل ديناميكيا يكفي أن يأخذ بعين الاعتبار الزمن اللازم حتى يتمكن المتغير المفسر من التأثير على المتغير التابع.

ملاحظة: النموذج يربط بين متغيرات اقتصادية في علاقات سببية وهذا النموذج قد يتغير فقد تفقد متغيره قوتها التفسيرية للمتغير التابع وهنا يجب تغير النموذج ليصبح أكثر واقعية.

7- أنواع العلاقات:

أ- علاقات التعريف: وهي ليست معادلة إنما متطابقة مثل الدخل = الاستهلاك + الادخار

ب- علاقات السلوك (التصرف): وتعرف بالعلاقات الدالية او التابعة مثل: $C = \alpha + \beta y$

حيث: C : الاستهلاك y: الدخل

α : الاستهلاك التلقائي المستقل عن الدخل

β : الميل الحدي للإستهلاك.

ج-علاقات شرط التوازن: إن المعادلة التي تبعر عن شرط التوازن هي تقابل ما بين علاقتين

سببيتين وهذا حتى يتحقق التوازن، و الذي يشكل الفرضية الأساسية التي تعتمد عليها النظرية

الاقتصادية الكلية مثال: كما لاحظنا في التيار الدائري للدخل وحتى يبقى التوازن الكلي يجب ان

يتحقق الشرط التالي:

مجموع الإضافات = مجموع التسربات.

$$S + TA + M = I + (G + TR) + X$$

8- لأنواع المختلفة للمتغيرات الاقتصادية:

أ- المتغيرات الحقيقية و المتغيرات الاسمية:

إن الناتج الوطني يقاس بقيمة نقدية و ليس كمية حقيقية و لكن عندما نحاول قياس مستوى

المعيشة لأفراد المجتمع فإننا نحتاج إلى معرفة الكميات الحقيقية من السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها

و نقيس القيمة النقدية للسلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في المجتمع و التي قد **تزيد** ليس بسبب

زيادة الكميات الحقيقية من السلع و الخدمات المنتجة و إنما بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار،

فإذا أردنا أن نعزل التغيرات في المتغيرات الحقيقية عن التغيرات في المستوى العام للأسعار فان حجم

الإنتاج يجب أن يقاس عند الأسعار النقدية الثابتة و يمكن قياس ذلك عن طريق اختيار احد

السنوات و نقارن عندها قيمة الناتج الوطني في السنوات المختلفة.

و عليه فإن المتغير النقدي أو الاسمي هو ذلك المتغير الذي يقاس باستخدام الأسعار الجارية

وأن قسمة المتغير الاسمي على الرقم القياسي للأسعار يحوله إلى متغير حقيقي

$$\text{المتغير الحقيقي} = \frac{\text{المتغير الاسمي (مقاس بالاسعار الجارية)}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

ملاحظة: يمكن أن نعرف الرقم القياسي للأسعار على انه المتوسط المرجح لأسعار مجموعة محددة من

السلع و الخدمات (مقارنة بكافة السلع و الخدمات) و أن سعر كل نوع من السلع و الخدمات

يرجح وفقا لنسبة الإنفاق على السلعة أو الخدمة من إجمالي الإنفاق الكلي، و نظرا لان هذا الوزن النسبي يختلف وفقا لظروف الطلب و العرض الخاصة بكل سلعة أو خدمة عبر الزمن فمن الضروري أن يتم مراجعة هذه الأوزان من فترة إلى أخرى حتى لا يصبح الرقم القياسي متحيزا لصالح أي سلعة أو مجموعة من السلع.

ب - المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية: المتغيرات الداخلية هي المتغيرات التي تحدد داخل النموذج بينما المتغيرات الخارجية فتحدد خارج النموذج اي تتحكم فيها عوامل ليس لها علاقة بالنموذج.

ج - المتغيرات الوسيطة: وهي عبارة عن ثوابت تميز العلاقات السببية مثل: $C = \alpha + \beta y$ حيث α تمثل وسيط ثابت بين متغيرين C و y

د - متغيرات المخزون ومتغيرات التدفق: متغيرات المخزون ترتبط بلحظة زمنية مثل الكتلة النقدية... الخ أما متغيرات التدفق فهي تلك المتغيرات التي لا يمكن قياسها في لحظة زمنية وإنما يجب توفر عامل الوقت ومنه فهي تعبر عن كميات محددة خلال فترة زمنية كالاتهلاك الاستثمار، الدخل... الخ.

9- سياسات الاقتصاد الكلي:

لقد استخدم الاقتصاديون ثلاث أنواع من السياسات إلا أن هناك اختلاف واضح بين الاقتصاديين حول السياسة المتبعة والمجدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

أ- السياسة المالية: وهي تتضمن تغير معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي والتحويلات. فزيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم أما تخفيض الضرائب فيؤدي إلى عكس ذلك، كذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تزيد من الطلب الكلي وتزيد من معدلات التضخم وتخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عكس ذلك.

ب- السياسة النقدية: يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية وذلك عن طريق التأثير في كمية النقود فعند زيادة الكمية المعروضة من النقود يزيد الطلب الكلي ومن ثم يرتفع معدل التضخم، لذلك عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة يلجأ البنك المركزي إلى التقليل من الكمية المعروضة من النقود وهذا التأثير في كمية النقود المعروضة يكون عن طريق أدوات تعرف بأدوات السياسة النقدية ومن بينها سياسة السوق المفتوحة معدل التضخم، سعر الفائدة، الأجراء الادبي... الخ.

ج- **السياسة الدخيلة:** بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة فالمعارضون يرون بان هذه السياسة تتدخل في كفاءة عمل أسواق المنافسة، أما المؤيدين فيعتبرونها الأمل الوحيد لإيقاف التضخم دون أن يؤدي ذلك إلى نوع من الركود الاقتصادي والسياسة الدخيلة هي تسمية رقيقة للرقابة على الأسعار والأجور.

الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكلاسيكي

سادت المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) الفكر الاقتصادي لأكثر من قرن ونصف وذلك اعتباراً من سنة 1776م، عندما نشر آدم سميث كتابه حول ثروة الأمم فانتقل علم الاقتصاد عن طريق هذه المدرسة من الاهتمام بالقطاع التجاري (المدرسة التجارية) إلى القطاع الزراعي (الفيزيولوجي) إلى القطاع الصناعي وما تعلق به من تنظيم علاقات الإنتاج وتقسيم العمل والمنافسة الحرة، وسنحاول من خلال هذه الفصل التطرق على أهم الأفكار التي سادت في هذه المرحلة وكيفية تحقيق التوازن.

1- أسس وفرضيات النموذج الكلاسيكي: تتمثل أهم ركائز وأسس النموذج الكلاسيكي في العناصر التالية:

- التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية لذلك فهم لا يؤمنون بوجود بطالة وإن وجدت فتعتبرها المدرسة بأنها اختيارية لعدم تجاوب العامل مع الأجر السائد في السوق.
- كانوا يرون أن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ لـ J.B.Say الذي يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبه الخاص به حيث كل السلع بما في ذلك عناصر الإنتاج التي تعرض ستجد من يطلبها ولن يكون هناك تكديس للسلع وإكتناز للنقود.
- كانوا يعتقدون بأن الأمور في الأسواق تسير وفق فكرة اليد الخفية لأدم سميث أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي حيث يرون أن قوى السوق (العرض، الطلب، الأسعار) كفيلة بإرجاع الأمور إلى حالتها الطبيعية.
- إيمانهم بفكرة المنافسة الحرة والكاملة والحرية الاقتصادية والتي أساسها فكرة آدم سميث دعه يعمل دعه يمر، ومنه لا ضرورة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتدخلها لا يمثل سوى تعويض للاستثمار الخاص وهو بذلك يعرقل النشاط الاقتصادي .
- الكلاسيكيون يرون بان الادخار ماهو الا شكل من أشكال الإنفاق حيث الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد بل يدخر لتوظيف هذه المدخرات في الحصول على عائد لان كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار.
- الفكر الكلاسيكي يقوم على فكرة قانون الغلة المتناقصة لعناصر الإنتاج لـ D.Ricardo حيث تتناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما و ظفنا وحدة إضافية جديدة من هذه العناصر بشرط ثبات العناصر الأخرى.

- الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل) ومن ثم فهي قابلة للزيادة والنقصان وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقيق أثر اليد الخفية.
- الفكرة الجوهرية في هذا التحليل هي فرضية حيادية النقود فبالنسبة إليهم النقود مجرد وسيط في المبادلات ولا تؤثر في النشاط الاقتصادي .

2- دالة الإنتاج ،حجم الإنتاج:

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الإنتاج فبالنسبة للكلاسيك حجم الإنتاج يتحدد نتيجة استخدام عناصر الإنتاج ولذلك يمكن

كتابة دالة الانتاج كمايلي: $Y : f(L.k..)$

Y : الكمية المنتجة

$L.K$: عناصر الإنتاج

في الفترة القصيرة كل عناصر الإنتاج ثابتة ماعدا عنصر العمل ومنه تصبح دالة الإنتاج كمايلي:

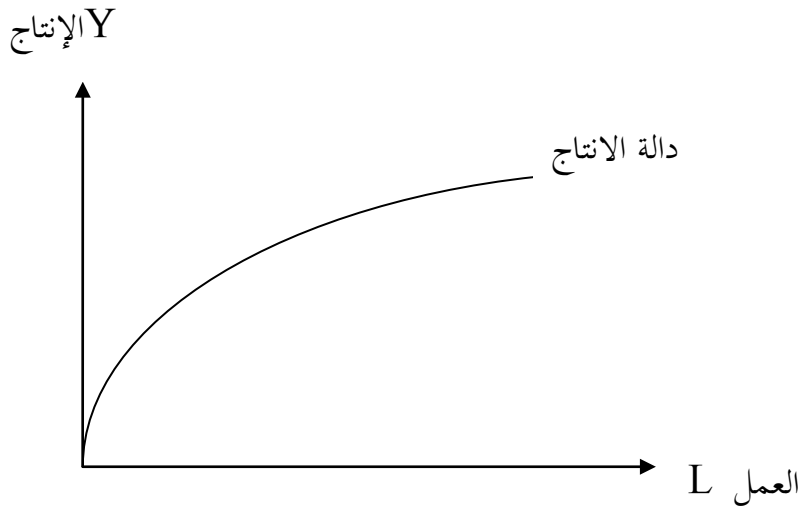
$$Y=f(L)$$

و حيث ان الإنتاج الحدي للعمل يكون دائما موجبا ومتناقصا (حسب قانون ريكاردو)

$$Y'(L): \frac{\partial y}{\partial l} > 0 \quad \text{أي:}$$

و $Y''(L) < 0$ معنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة

وعليه يمكن تمثيل دالة الانتاج بالشكل التالي:



3_ التحليل الحقيقي والتحليل النقدي:

يتميز التحليل الكلاسيكي بالازدواجية حيث يفرون بين التحليل الحقيقي والتحليل النقدي حيث يحدد في التحليل الحقيقي كل من حجم النشاط الاقتصادي التوازني مقيم ا بالوحدات الحقيقية (أحجام وكميات) وحجم عناصر الإنتاج وكذلك حجم الاستثمار والادخار وسعر الفائدة ولكن دائما مقاسا بالوحدات الحقيقية، ثم بعد ذلك ومرحلة ثانية يدرسون الظواهر النقدية من خلال دراسة العلاقة بين النقود والأسعار أي ما تأثير النقود على مختلف التوازنات والتي يخلصون فيها بأن زيادة المعروض النقدي لا تؤثر على حجم الإنتاج الحقيقي ولا على حجم العمالة وإنما تؤثر على أسعار هذه المجمعات فقط.

4- توازن سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق رأس المال وسوق النقد في النموذج الكلاسيكي :

أ- التوازن في سوق العمل:

الطلب على العمل: يرتكز الطلب الكلي على العمل عند الكلاسيك على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في المنافسة الكاملة بين هذه المؤسسات، إذ يتصرفون وفق فرضية الرشادة الاقتصادية وهي السعي وراء تحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا معناه الاستمرار في الإنتاج ومن ثم توظيف العمال ولكن إنتاجية العمل متناقصة حسب قانون ريكاردو وبالتالي تبقى المؤسسة توظف العمالة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية $MR=MC$ (أي تساوي الزيادة في الإنتاج مع التكلفة) عندها يكون الربح الحدي لآخر عامل $= 0$ وهذا معناه التكلفة الحدية = الإيراد الحدي $\Rightarrow 0 =$ الربح الحدي

$$MC=P$$

و MC (التكلفة الحدية) ماهي إلا الأجر النقدي الذي يتقاضاه آخر عامل مقسوما على عدد الوحدات المنتجة ومنه

$$MC_L = \frac{w}{Q}$$

و نعلم أن الإنتاجية الحدية ماهي إلا عدد الوحدات المنتجة بواسطة الوحدة الأخيرة ومنه بالتعويض عن Q نجد:

$$\text{أي } MP_L = Q$$

$$MC_L = \frac{W}{MPL}$$

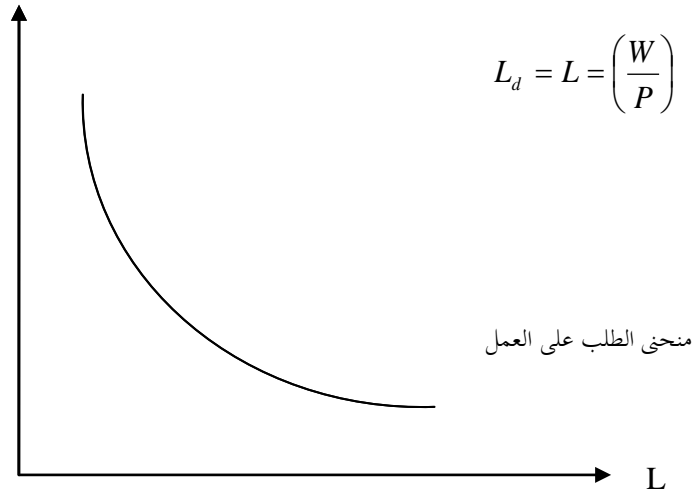
و منه يصبح شرط تعظيم الربح كمايلي:

$$P = MC = \frac{W}{MPL} \Rightarrow MC_L = \frac{W}{P} = Wr \quad (\text{الأجر الحقيقي})$$

التكلفة الحدية لعنصر العمل = الأجر الحقيقي = الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

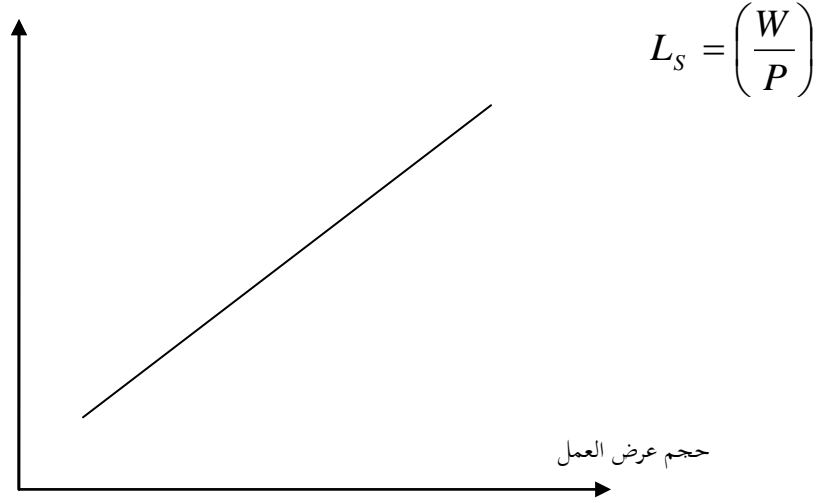
- تمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل وفي حالة تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي فان المنتج لا يقبل على زيادة طلب العمالة ومنه فطلب العمالة من قبل المؤسسات يتوقف عكسيا مع مستوى الأجر الحقيقي ويمكن تمثيله بيانيا :

الاجر الحقيقي



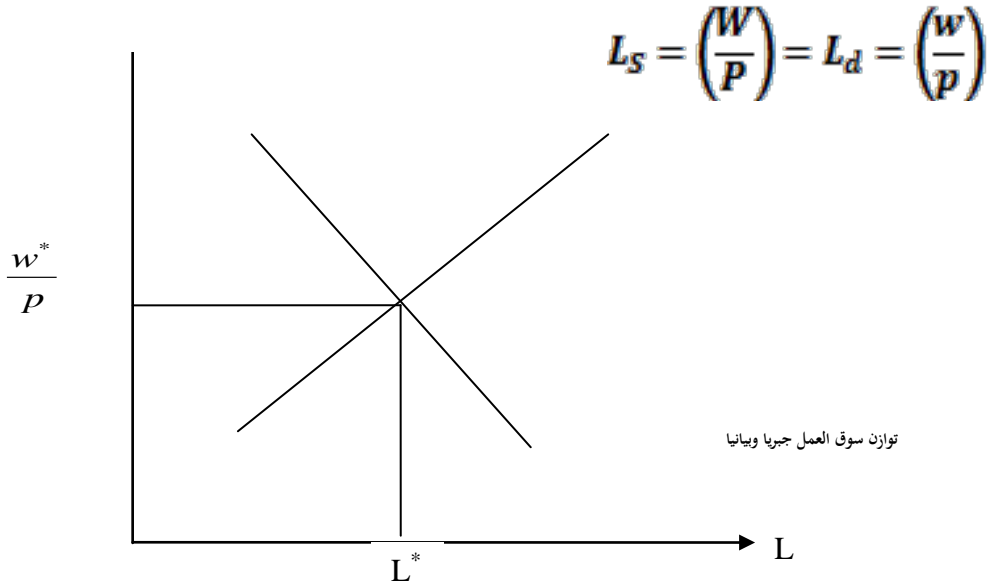
عرض العمل: عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي حيث يسعى العامل إلى المفاضلة بين العمل والراحة أي المقارنة بين ما حصل عليه العمال كدخل حقيقي من خلال قيامه م بالعمل وما ينتفع به من راحة نتيجة عدم العمل وعليه يمكن تمثيل دالة عرض العمل:

الاجر الحقيقي



توازن سوق العمل: يحدث التوازن عند إلتقاء الطلب على العمل مع عرض العمل عند مستوى اجر حقيق توازني وحجم العمالة التوازني

الاجر الحقيقي



ب-توازن سوق السلع والخدمات :

حسب قانون المنافذ ل J.B.Say فإن كل عرض يخلق طلبه الخاص المرافق له حيث الهدف النهائي لكل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك، ويعتمد هذا الاستهلاك على الدخل الذي يتدفق بدوره من الإنتاج ونتيجة لذلك فإن كل عمل إنتاجي يمثل بالضرورة طلبا مساويا لنفس العرض وبالتالي لا

يمكن أن يحدث الاقتصاد الكلي فائض في الإنتاج أو قصور في الطلب كما نجد ان هناك أسباب أخرى تدخل في تفسير هذا القانون هي:

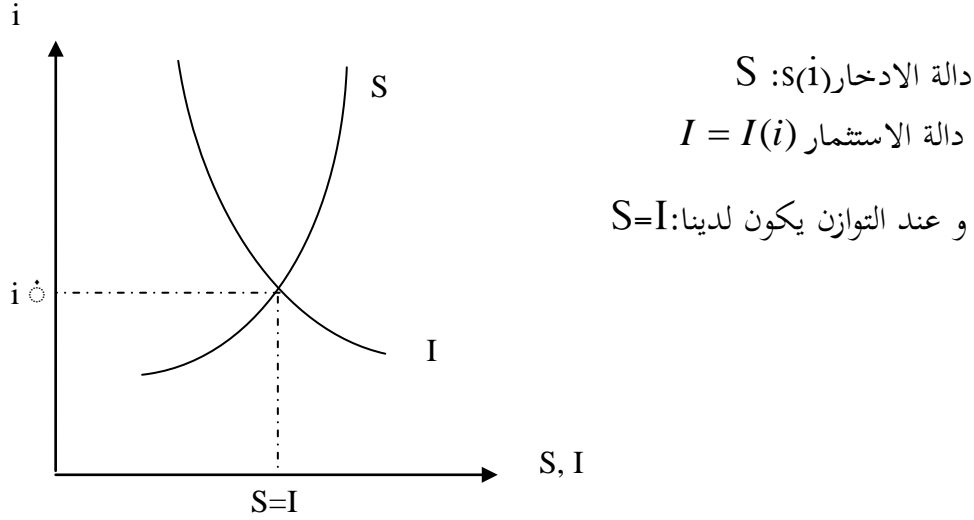
- الزيادة في عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع المنتجة.
- إيجاد منافذ أو أسواق لتصريف المنتجات الفائضة.
- إنشاء مصانع جديدة يتطلب يد عاملة جديدة مما يؤدي إلى زيادة دخول جديدة ومن ثم زيادة الطلب الاستهلاكي.

ويؤكد الكلاسيكيون بأنه يمكن حدوث بعض الإختلالات الجزئية في التوازن بين عرض بعض المنتجات الخاصة والطلب عليها ولكن دور آلية الأسعار (مرونة الأسعار) يكفل تصحيح هذه الإختلالات

ج- توازن سوق رأس المال: (الادخار والاستثمار):

الادخار بالنسبة للكلاسيك ماهو الإ شكل من أشكال المصاريف حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات بمعنى كل ادخار هو عبارة عن استثمار، وبالتالي لا يقلل من الطلب الكلي ويتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة الذي هو متغير حقيقي يتحدد بناء على تقاطع وتساوي كل من الاستثمار والادخار وهو يمثل ثمن التخلي عن الاستهلاك، و عليه يمثل الإستثمار الطلب على الموارد المالية وهو يعكس تصرف كل من المؤسسات الانتاجية التي هي بحاجة إلى المبالغ المالية لتمويل استثماراتها وكذلك تصرف قطاع الحكومة التي تقدم على بيع السندات لتمويل العجز في الموازنة ويمثل الإدخار عرض هذه الموارد:

- أن الطلب على الاستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة وحالة متزايدة للعرض على الادخار ويمكن كتابة المعادلتين في المدى القصير بالشكل التالي:



يحدث التوازن في حالة تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة وبيانها بتقاطع منحنى الاستثمار مع منحنى الادخار

- بشكل عام (حسب هذه النظرية) فإن حجم الادخار والاستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة وإنما يتوقف كذلك على مستوى الدخل الكلي y الذي يحدد المستوى العام للتشغيل أي $I = S(y, i)$

- إن تحديد التوازن في سوق العمل وكذلك حجم العمالة على المستوى الكلي للاقتصاد يحدد لنا مستوى الدخل y وعندما يصبح لدينا y معروفاً فإن سعر الفائدة (i) يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وعليه يكون سعر الفائدة واحداً فقط.

د- توازن سوق النقد عند الكلاسيك:

يحدث التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود مع الطلب على النقود.

عرض النقود: تتألف النقود المعروضة من نقود قانونية ونقود الودائع (تصدرها البنوك التجارية مقابل النقود القانونية)، حيث يتولى البنك المركزي إصدار النقود، وعرض النقود بالنسبة للكلاسيك يعتبر متغيراً خارجي ليس له علاقة بالنشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بناءً على ما تملكه الدولة من عملة صعبة أو معادن نفيسة أو إصدار جديد من طرف البنك المركزي أي $M_s = M_0$

الطلب على النقود: حسب الكلاسيك تعتبر النقود وسيط في التداول ومنه كل النقود تستخدم لشراء المنتجات المتدفقة من الإنتاج وتحديد الأسعار ومنه

$$M_d = P_1 Q_1 + P_2 Q_2 + \dots + P_n Q_n$$

$$Md=PY \quad \Longrightarrow \quad Md = P \sum_{i=1}^n Q_i$$

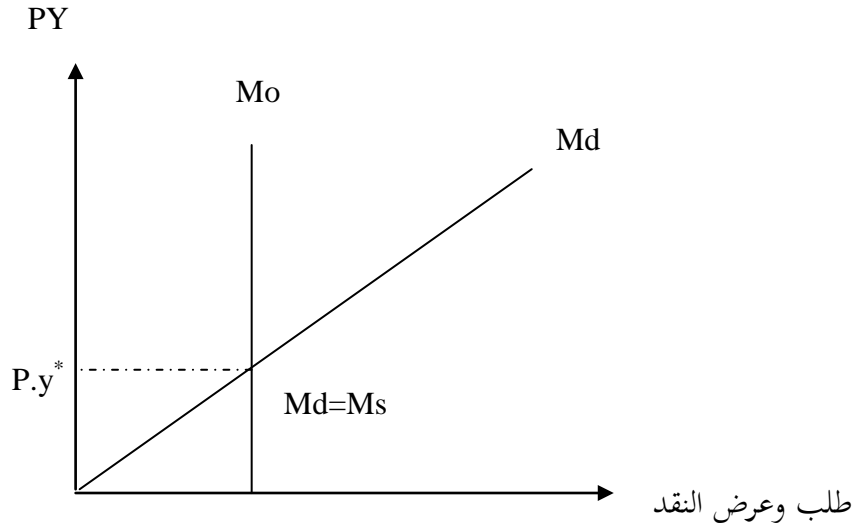
P: المستوى العام للأسعار

Y: الناتج الوطني الحقيقي

وبالتالي الطلب على النقد ما هو إلا طلب على السلع والخدمات

التوازن: إن توازن سوق النقد ما هو إلا التعادل بين عرض النقد والطلب عليه $\bar{M} = Md$

ولكن هناك إشكال في أن الطلب على النقود يتحدد خلال فترة زمنية (تيار) بينما عرض النقود فيتحدد في لحظة زمنية (رصيد) ولتحويل الرصيد إلى تيار نضيف متغيرة جديدة هي سرعة تداول النقد والتي تعرف على أنها عدد مرات انتقال وحدة النقد من يد إلى يد خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنة ومنه تصبح معادلة التوازن من الشكل $\bar{M}V = PY$ والتي تعرف بمعادلة التبادل لفيشر:



التوازن في سوق النقد

5- معادلة فيشر ونظرية كمية النقود:

إن نظرية كمية النقود جوهرها أن كمية النقود المعروضة تحدد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ونفس الاتجاه وهذا معناه أن الإنتاج لا يتأثر بزيادة أو نقصان حجم المعروض من النقد (الكتلة النقدية)، كما يفترضون بان النقد هو الذي يؤثر في المستوى العام للأسعار وليس العكس ومنه

$$\text{المستوى العام للأسعار يتحدد وفق العلاقة التالية: } p = \frac{\bar{M}V}{Y} \text{ (علاقة فيشر)}$$

و قامت هذه النظرية على عدة فرضيات أهمها:

- افتراض أن سرعة تداول النقود خاصة في الفترة القصيرة ثابتة حيث ترتبط السرعة بسلوك الأفراد في حفظهم للنقود وعلى عادات المجتمع المتعلقة بالادخار والاستهلاك ومدى تطور الجهاز المصرفي، وكلها حسب الكلاسيك تتغير ببطء (V : ثابت)
- بالنسبة للكلاسيك فإن عرض النقود والمستوى العام للأسعار هي المتغيرات التي يمكن أن تتغير في المدى القصير

6- صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة :

تختلف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة والتي تؤدي إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية بدلا من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة، ويذكر اقتصاديو مدرسة كامبردج أمثال الفرد مارشال " وبيجو " بعض العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة من هذه العوامل سعر الفائدة والتوقعات حول سعر الفائدة في المستقبل، أسعار السلع، مقدار ثروة الأفراد... إلخ

وحسبهم الطلب على النقد ينقسم الى قسمين

$$Md_2=KA \quad Md_1=KPy$$

y : الدخل الوطني الحقيقي

K : معامل التفضيل النقدي

A : قيمة الاصول المالية

لكن اقتصاديو مدرسة كامبردج ركزوا على العلاقة الاولى $Md_1=KPy$ باعتبار ان $Md_2=KA$ تمثل الطلب على النقود للاحتفاظ به عاطلا، وهو يرتبط بأسعار الفائدة وثروة الافراد وعوامل اخرى يكون تغييرها غير ممكن في المدى القصير، ومن علاقة الطلب على النقود وبقسمة طرفي

$$\frac{Md}{p} = Ky \quad \text{المعادلة على } p \text{ نجد:}$$

هذه المعادلة تعرف بمعادلة الأرصدة النقدية الحقيقية حيث استخلص اقتصاديو كامبردج خاصيتين للنقود هما وسيط للتبادل ومخزن للقيمة كما يرون بان مستوى الثروة التي يملكها الافراد يؤثر في الطلب على النقد وهو جزء من الثروة ويرتبط طرديا مع حجم الدخل النقدي .

اما عن علاقة كمية النقود والمستوى العام للأسعار فهي تتحدد بناء على معامل التفضيل النقدي كما يلي:

* ارتفاع المعروض النقدي وزيادة K فهي لا تؤثر على المستوى العام للأسعار.

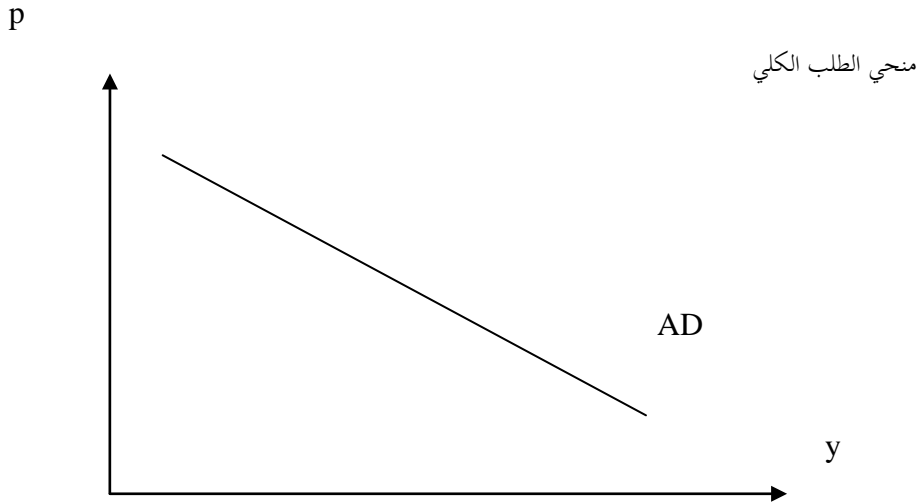
* ارتفاع المعروض النقدي وثبات معامل التفضيل النقدي K فهذا يؤثر على المستوى العام للأسعار بالارتفاع .

* ثبات المعروض النقدي وزيادة K يؤثر على المستوى العام للأسعار باتجاه الانخفاض.

7- التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي :

يتحدد التوازن في الاقتصاد الكلي في النموذج الكلاسيكي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.

أ- **الطلب الكلي عند الكلاسيك**: تعرف دالة الطلب الكلي عند الكلاسيك بأنها الدالة التي تربط الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوى العام للأسعار فعند انخفاض الأسعار فإن كمية الطلب الكلي تزداد مع افتراض ثبات عرض النقود كما أن الطلب على السلع والخدمات عند الكلاسيك ما هو إلا طلب على النقود (باعتبارها وسيط فقط) ومنه ومن معادلة الطلب على النقود لدينا: $\frac{Md}{p} = Ky$ أي علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج والتي تعبر عليها بالشكل التالي:

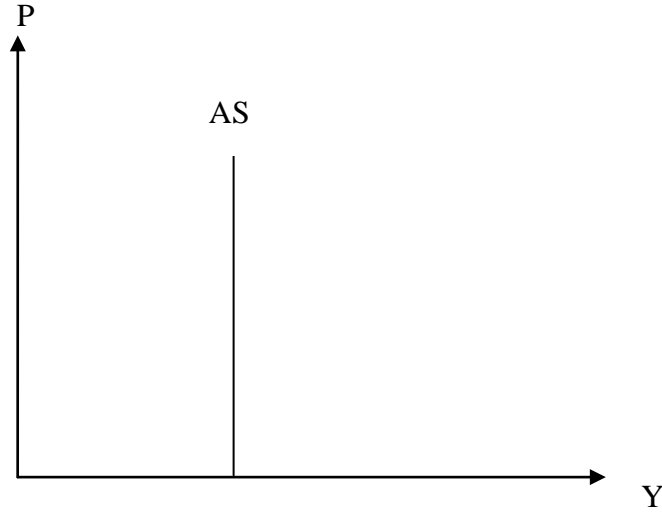


ب- **العرض الكلي عند الكلاسيكي**: يعرف منحنى العرض الكلي بأنه عبارة عن تجميعات من الناتج والمستوى العام للأسعار والتي تكون المؤسسات قادرة على إنتاجها ومن خلال الفروض

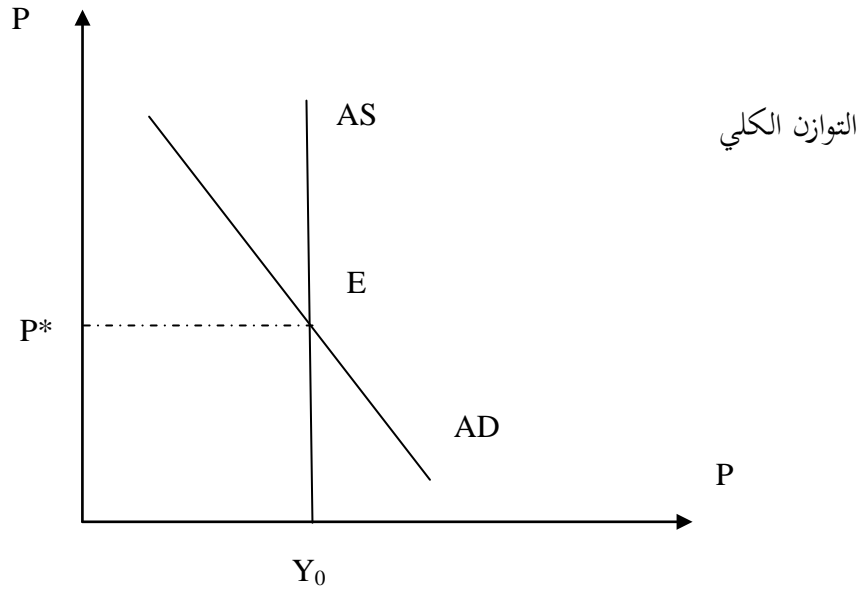
السابقة ومن دالة الإنتاج لدينا الكمية المنتجة والمعرضة من السلع والخدمات تتحدد بحجم العمالة الذي تتحدد بناء على الأجر الحقيقي ومنه فالمستوى العام للأسعار لا يحدد حسب الكلاسيك

$$Y^s = f\left(l\left(\frac{w}{p}\right)\right)$$

و منحى يمكن تمثيل منحى العرض الكلي بالشكل التالي:



و عند التوازن يكون لدينا تقاطع (AD) مع (AS)



من الشكل لدينا النقطة (E) هي نقطة التوازن عندها يتحدد P_0 المستوى العام للأسعار عند التوازن و Y_0 مستوى الناتج التوازني أي التوازن في كمية النقود التي يرغب الأفراد في إنفاقها مع قيمة السلع والخدمات التي يعرضها البائعون.

8- خلاصة التوازن في الأسواق:

من خلال توازن الأسواق سوق العمل، سوق السلع والخدمات وسوق النقد يصبح النموذج الكلاسيكي التالي :

$$L_s = L\left(\frac{w}{p}\right)$$

$$L_d = L\left(\frac{w}{p}\right)$$

$$Y=f(L)$$

$$MV=Py$$

من توازن سوق العمل يمكننا تحديد حجم العمل (L) ومعدل الأجر الحقيقي W/P التوازنيين وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج نحصل على حجم الإنتاج (Y) التوازني وبتعويض حجم الإنتاج في معادلة توازن سوق النقد ومع إفتراض ثبات سرعة دوران وحدة النقد وان كمية النقد (M) هي متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية، فإنه يمكن تحديد مستوى السعر P .

9- جدوى السياسات الاقتصادية في النموذج الكلاسيكي:

أ. السياسة المالية: حسب الكلاسيك فهي غير مجدية لأنها تؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص والذي هو أكثر فعالية من الانفاق الحكومي.

ب. السياسة النقدية: حسب الكلاسيك السياسة النقدية فعالة باعتبار زيادة المعروض النقدي تؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة مما يحفز الاستثمار الخاص باتجاه الارتفاع فيزيد كل من الناتج والتشغيل.

10- أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية:

*عدم صحة فرضية ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل.

*عدم صحة فرضية ثبات معدل دوران النقد V .

*عدم صحة فرضية العلاقة بين المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية.

.1929

*العجز في تفسير حالة الكساد وإيجاد حلول لازمة للاقتصاد العالمية

الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي وفق النموذج الكينزي

مع بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) الذي عم النظم الرأسمالية وما نتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع اقتصادية، ومع عجز النموذج الكلاسيكي عن إيجاد حلول والخروج من هذه الأزمة، كشف قصور ومحدودية نظريات الكلاسيك خاصة ما تعلق بقانون المنافذ وحيادية النقود وتوازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وعدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود.

و في خضم هذه الأزمة ظهرت النظرية العامة لكينز أو ما تسمى بنظرية الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة، لتنتقد قوانين وتحليل الكلاسيكيين وتؤسس بذلك تحليلاً اقتصادياً كان علاجاً ناجحاً لأزمة الكساد، ما أحدث ثورة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهذا ما أدى بكثير من الاقتصاديين إلى تبني الفكر الكينزي والدفاع عن مبادئه ونظرياته أو البناء على طروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية ظهرت لما بعد الحرب العالمية الثانية.

1- فرضيات وأسس التحليل الكينزي : لقد قام التحليل الكينزي على فرضيات متخلفة وهي تمثل

انتقادات لفرضيات التقليديين ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :

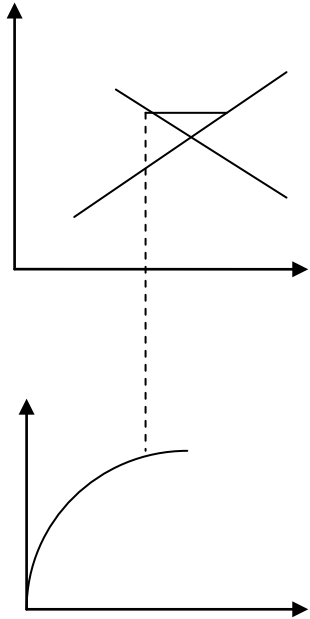
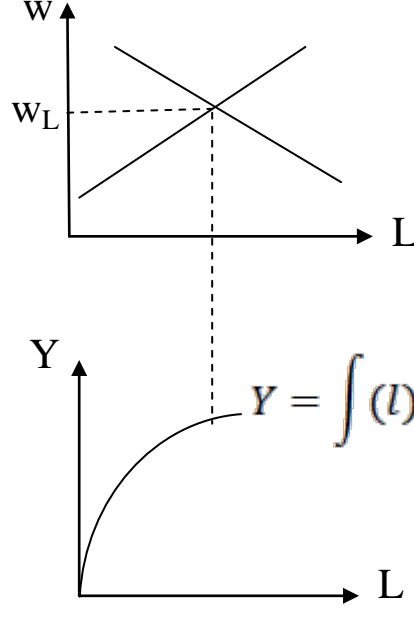
- رفض كينز فكرة أن الاقتصاد يشتغل في حالة التشغيل الكامل بل أكد أن الاقتصاد قد يكون في حالة توازن وفق ثلاث اتجاهات

-**التوازن الناقص**: وهو التوازن الذي يتحقق عند مستوى أدنى من حالة التشغيل الكامل أي وجود بطالة لجزء من عناصر الإنتاج.

- **التوازن المثالي**: وهي تمثل حالة التشغيل الكامل عند التوازن .

- **التوازن الزائد**: وهو التوازن الذي يتحقق عند مستوى أعلى من حالة التشغيل الكامل بحيث في هذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي وهي الحالة التي يصل فيها العرض إلى طاقته القصوى .

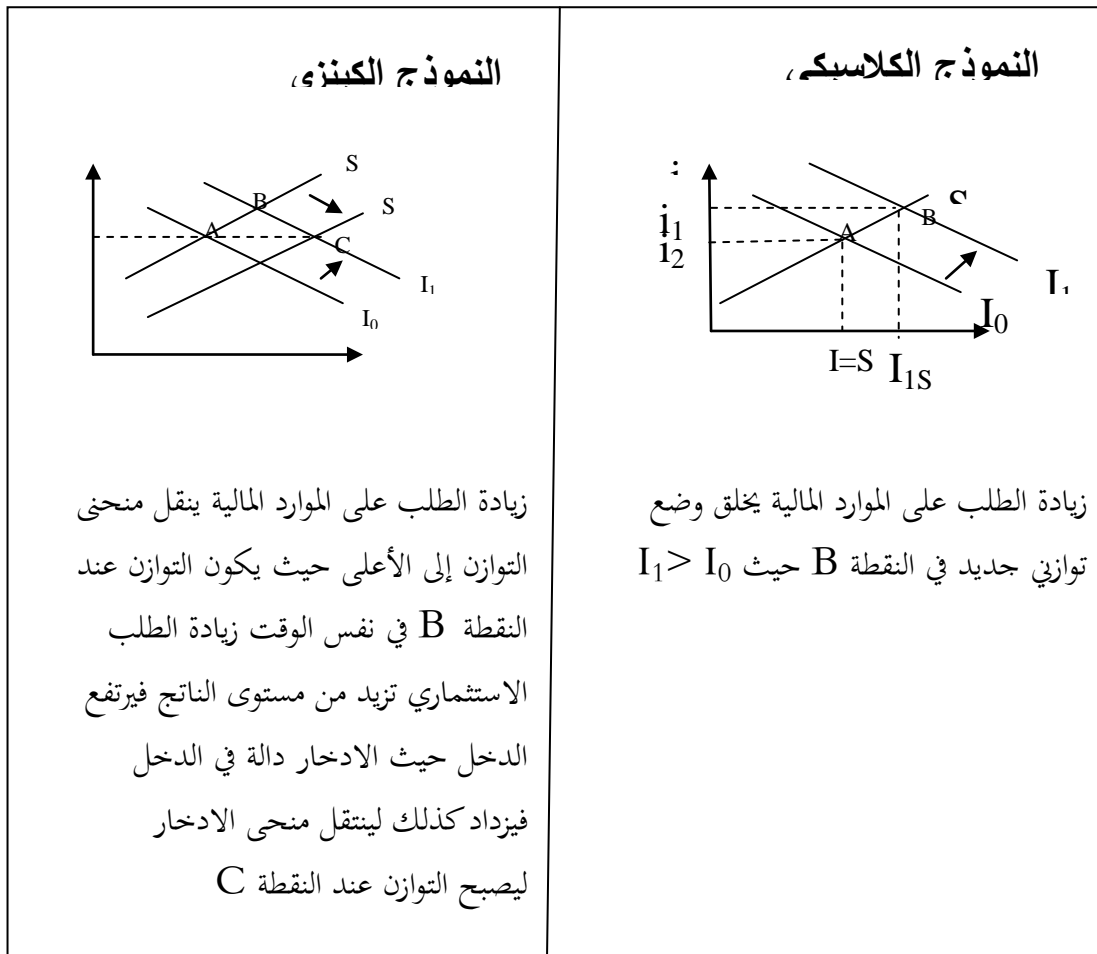
حسب كينز التشغيل الكامل هي حالة مثالية والاقتصاد يشتغل في ظل وجود بطالة والشكل الموالي يبين الفرق بين النموذج الكلاسيكي والكينزي فيما يتعلق بسوق العمل وعلاقته بحجم الإنتاج.

النموذج الكينزي	النموذج الكلاسيكي
	
<p>كمية الإنتاج الخاضعة للطلب تحدد التوازن في سوق العمل</p>	<p>توازن سوق العمل يحدد كمية الإنتاج</p>

- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي في حالة حدوث اختلال كما اقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل حيث توصل إلى ضرورة التركيز على جانب الطلب الكلي وليس العرض .
- طالب كينز (عكس الكلاسيك) بضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لان الاقتصاد لا يحتوي قوى تلقائية تقوده على حالة التوازن لذا يمكن للحكومة الرفع من مستوى الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم، و

بذلك فهو يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الحال عند الكلاسيكيين فزيادة المعروض النقدي قد يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار الذي يدفع باتجاه زيادة الناتج والتشغيل .

- اعتبر كينز سعر الفائدة متغير نقدي يتحدد من طرف السلطات النقدية وعليه فشرط التوازن في سوق راس المال يختلف عما تبنته المدرسة الكلاسيكية فحسب كينز الادخار هو دالة في الدخل المتاح أما الاستثمار فيتحدد بكل من سعر الفائدة وحجم الناتج إضافة الى الكفاية الحديه لراس المال مع الاخذ بعين الاعتبار البعد الزمني للنقود، وبالتالي توازن الاستثمار والادخار يتطلب سوقين سوق حقيقي وسوق نقدي، وحسب كينز الاستثمار هو من يولد الادخار عكس الكلاسيك حيث زيادة الاستثمار ترفع من حجم الناتج والدخل وهذا يؤدي الى زيادة الادخار مما يخلق وضع توازني جديد، والشكل الموالي بين توازن سوق راس المال فغي النموذج الكلاسيكي والكينزي.



- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يولي اهتماما كبيرا بالجزئيات .
 - فسرت النظرية العامة التضخم كما تفسر البطالة حيث ان كلا منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال فحينما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة وحينما يزيد يحدث تضخم، و زيادة عرض النقود ليس بالضرورة تؤدي الى ارتفاع الاسعار وانما على حسب حالة الاقتصاد.
 - رفض كينز حيادية النقود حيث أوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) وهذا يمثل بعد جديد للنقود اضافه كينز وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات والاحتياط والمضاربة وبذلك فالنقود في النشاط الاقتصادي تؤثر ويتأثر بها ، و هذا ما أدى إلى تغير النظرة لى النقود أين أصبحت تشغل جزءا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية ، كما اعتبر كينز عرض النقود متغير داخلي وليس خارجي لكن هناك عرض خارجي للنقود من صنع البنك المركزي ، فتدخل هذا الاخير في الاقتصاد عن طريق سياسة السوق المفتوحة يخلق عرضا خارجيا للنقود يوازن بها الطلب ، وهذا العرض الخارجي اعتمد عليه كينز ليجاد التوازن في السوق النقدي دون المبالاة بالجزء الاول لعرض النقود والذي يعتبر تابعا بالنسبة للطلب.
 - اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال والذي يمثل تلك الرغبة في الحصول على السلع والخدمات مصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية والتي مصدرها الدخل الوطني، حيث الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي للتشغيل في الاقتصاد وحجم العرض الكلي خاضع لحجم الطلب الكلي الفعال ويتوقف حجم الطلب الكلي الفعال على طلب جميع القطاعات:
 - * طلب قطاع الأفراد ويتمثل في الاستهلاك الذي تحكمه عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية .
 - *الطلب قطاع المؤسسات الانتاجيةوالذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة
 - * طلب قطاع الحكومة ويتمثل في الانفاق الحكومي .
 - *طلب قطاع العالم الخارجي
- سنحاول التطرق بالتفصيل الى كل طلب وكيفية تحديد حجم الناتج التوازني باعتبار ان الناتج يتحدد بناءا على حجم الطلب

1- الطلب الاستهلاكي:

أ- تعريف الاستهلاك: يمكن تعريف الاستهلاك النهائي (الإنفاق) بأنه مجموع ما ينفقه الأفراد خلال فترة زمنية معينة للحصول على السلع والخدمات التي تسمح لهم بتلبية حاجياتهم.

ب- دالة الاستهلاك: يرجع الفضل إلى كينز في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل المتاح ومنه جعل الاستهلاك كدالة في الدخل من الشكل $C = f(y_d)$ وإذا كانت هذه العلاقة خطية فيمكن الإشارة إلى دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$C = \bar{C} + cy_d$$

حيث:

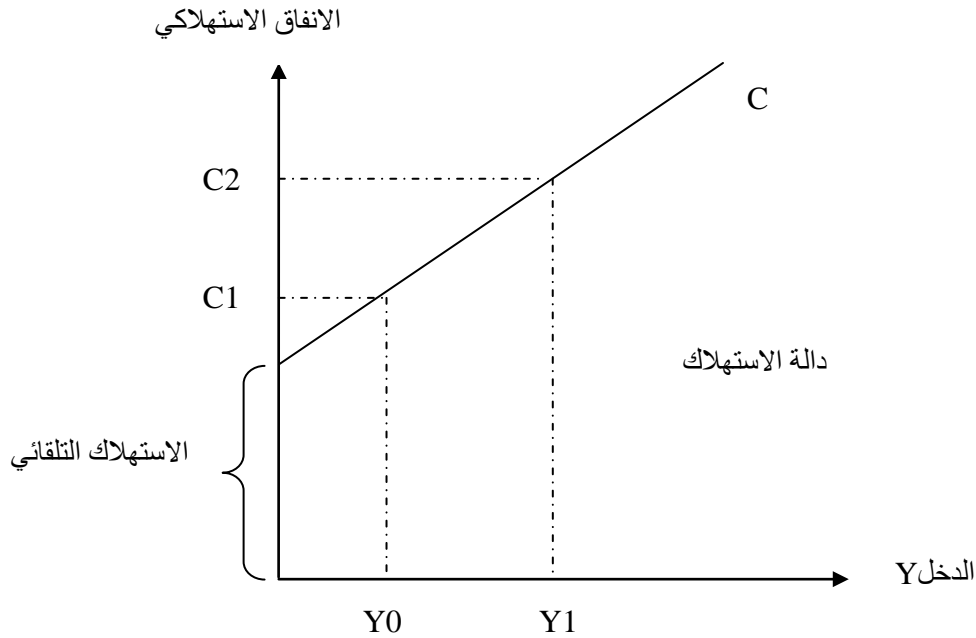
C : الاستهلاك

\bar{C} : الاستهلاك التلقائي وهو الاستهلاك المستقل عن الدخل

c : الميل الحدي للاستهلاك.

y_d : الدخل المتاح.

- هذه الدالة تبين أن هناك مستوى من الاستهلاك C ويكون موجبا حتى لو كان هذا الدخل المتاح يساوي 0 ويشير ذلك إلا أن الأفراد يخططون لشراء كمية من السلع والخدمات بغض النظر عن مستوى دخولهم.
- هذه الدالة خطية وهذا يعني أن الطلب الاستهلاكي يزيد بنفس نسبة زيادة الدخل ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك كما يلي:



ج- الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك MPC و APC

عند تحليل الإنفاق الاستهلاكي يفرق الاقتصاديون بين نوعين من العلاقات بين الاستهلاك والدخل.

• الميل الحدي للاستهلاك MPC Marginal propensity to consume

و هو يمثل خدمة الاستهلاك الإضافي نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة كما يعبر عن العلاقة بين التغير في الاستهلاك ΔC والتغير في الدخل ΔY

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1} = \frac{C_3 - C_2}{Y_3 - Y_2}$$

و إذا كانت الدالة خطية ومستمرة فإن MPC يصبح ثابت ويعبر عن المشتق الأول لدالة الاستهلاك وعلى ضوء ما تقدم يمكن تلخيص العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الخصائص التالية:

الميل الحدي للاستهلاك MPC يكون موجبا وأقل من الواحد وهذا هو قانون (كينز) السيكلوجي .

• MPC ثابت لأي تغير في الدخل للإفترضنا أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك الخطية .

• الميل المتوسط للاستهلاك (APC) Average propensity to consume

يعبر الميل المتوسط للاستهلاك عن العلاقة بين الاستهلاك الكلي (C) والدخل المتاح Y_d وعليه فإن:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

و الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح إذا كان الاستهلاك أكبر من الدخل ويساوي الواحد إذا كان حجم الاستهلاك يساوي حجم الدخل ويكون أقل من الواحد إذا كان حجم الاستهلاك أقل من حجم الدخل.

د-العوامل المؤثرة على دالة الاستهلاك: هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار عند زيادة الاستهلاك أو انتقال دالة الاستهلاك إلى اليمين عند انخفاض الاستهلاك وأهم هذه العوامل نجد الثروة معدلات الفائدة، ميولات المستهلك وتوقعاته ويضيف بويلز وملفن إلى هذه العوامل البعد الديمغرافي وكذلك أثر الضرائب.

3- نظرية الادخار (S) :

يمثل الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي يتبقى بعد الانفاق على الاستهلاك وتمثل كل من الاستهلاك والادخار مجال التصرف في الدخل.

أ- دالة الادخار: يمكن إنفاق الدخل على الاستهلاك أو الادخار حيث:

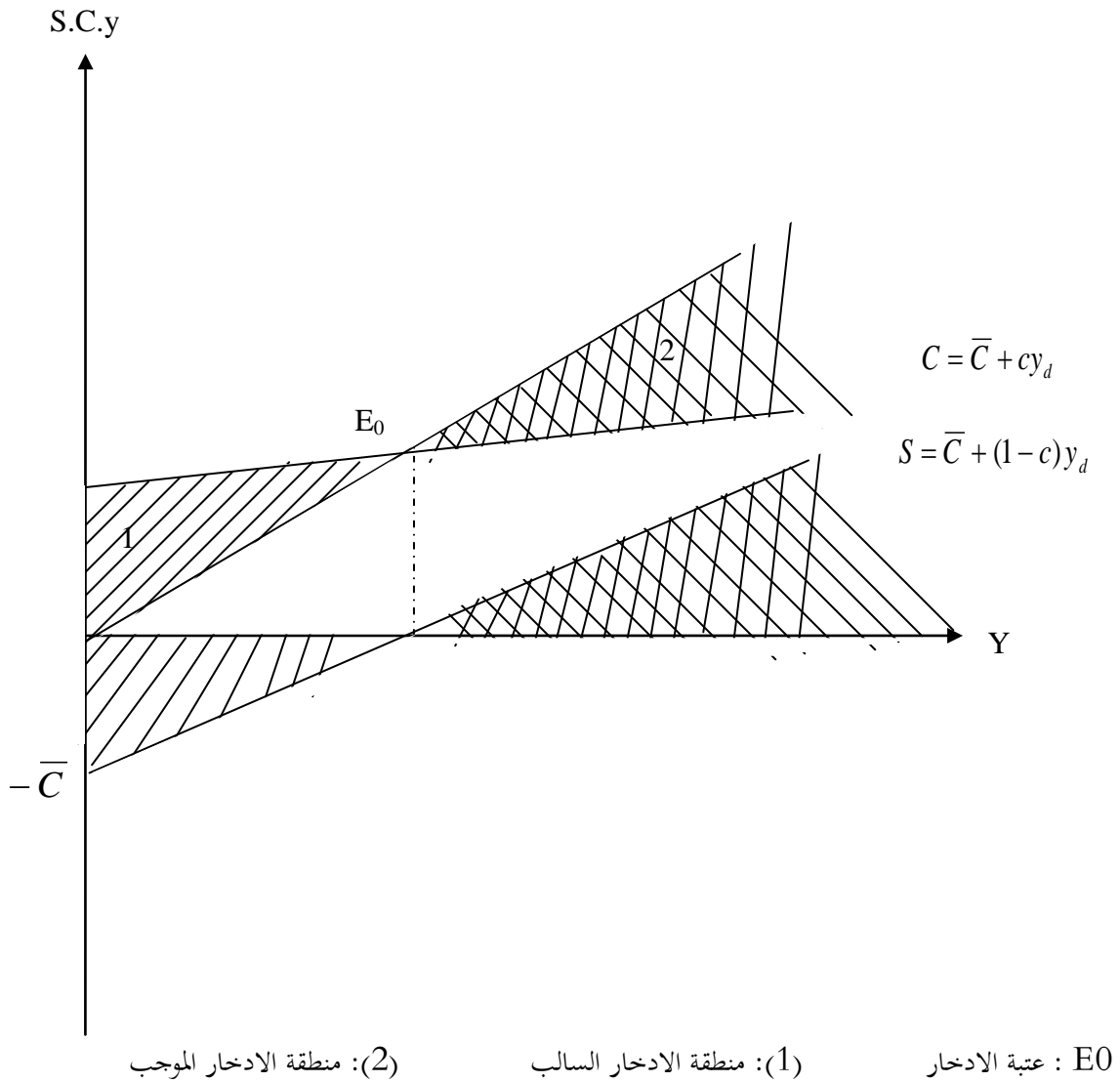
$$Y_d = C + S \dots \dots \dots (1)$$

ومنه يمكننا استنتاج دالة الادخار إذا لدينا: (2) $C = \bar{C} + cy_d$

و بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) نجد: $Y_d = C + cy_d + S \Rightarrow S = -C + (1-c)y_d$

حيث (1-c) يمثل الميل الحدي الادخار يمكن تمثيل دالة الادخار بيانيا كما يلي:

الشكل يمثل دالة الاستهلاك والادخار



من الشكل البياني أعلاه يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- إن المستويات التي تقع فيها منحى الاستهلاك فوق منحى الدخل تعبر عن الفترات التي ينفق فيها الأفراد على السلع الاستهلاكية أكبر من دخولهم حيث يقومون بتمويل هذا الفارق إما عن طريق التصرف في الأصول الموجودة بحوزتهم أو الاقتراض لهذا يكون منحى الادخار في المنطقة السالبة والتي تطلق عليها بمنطقة الادخار السالب.
- عندما يتقاطع منحى الاستهلاك بمنحى الدخل ($C=Y_d$) يكون الأفراد قد وصلوا الى مستوى من الدخل المتاح يكفيهم لتمويل كل الاستهلاك و فقط مما يشير الى أن حجم المدخرات يعادل الصفر ($S=0$) ويطلق على هذه النقطة بعتبة الادخار.
- بعد مستوى عتبة الدخل فإن كل زيادة في الدخل جزء يخصص للاستهلاك والباقي يدخر ومنه يعود الفرد إلى إعادة تكوين أرصدة مدخرات جديدة لهذا تسمى هذه المنطقة بمنطقة الادخار الموجب.

ب- الميل الحدي للادخار (APS) والميل المتوسط للادخار (MPS)

الميل الحدي للادخار: يمثل النسبة بين التغير في الادخار نتيجة للتغير في الدخل المتاح أي أن :

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = (1 - c)$$

الميل المتوسط للادخار APS : يمثل النسبة بين الادخار والدخل المتاح أي أن

$$APS = \frac{C}{Y}$$

ملاحظات ونتائج:

- ذكرنا بأن الاستهلاك والادخار يمثلان مجالي التصرف للدخل المتاح أي: $Y_d = S + C$ و بقسمت طرفي المعادلة على Y_d نحصل على $APS + APC = 1$ و منه مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والادخار يساوي 1.
- و كذلك فإن أي تغير في الدخل سيوزع بين الاستهلاك والادخار بمعنى:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

$$أي \quad MPC + MPS = 1$$

ج- لعز الادخار: يفترض نموذج كينز أن ما يكون حسنا بالنسبة للفرد قد لا يكون كذلك بالنسبة للمجتمع فرغم أن الادخار قد يكون طريق الفرد إلى تكوين الثروة إلا أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى وجود موارد عاطلة ومن ثم انخفاض في الدخل القومي، فعندما يبدأ انكماش النشاط الاقتصادي فإن اغلب الناس يخفضون إنفاقهم في محاولة لادخار قدر من المال لمواجهة الأيام الصعبة، و هذا ما يؤدي إلى حدوث الكساد وهكذا فإن العلاج الذي يلجأ إليه الأفراد من خلال زيادة مدخراتهم يصبح جزءاً من المشكلة والسؤال المطروح هو هل يكون الادخار ضاراً دائماً من وجهة نظر المجتمع؟

و الإجابة بالنفي ذلك انه عندما يكون الطلب الكلي في مستوى يمكنه من الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل فإن المعدل المرتفع للادخار يسمح بتخصيص قدر أكبر من الناتج لدعم التكوين الرأسمالي، فالاستثمار يضيف إلى رأسمال المجتمع من إنشاءات والآلات تمكن المجتمع من توليد الدخل في المستقبل وعلى ذلك فإن المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار تسمح بتحقيق معدل سريع لنمو الناتج الإجمالي ما دام الطلب الكلي قادراً على الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل، ومنه وكنتيجة لذلك فإن التعارض بين المستوى المرتفع للادخار والحد الأقصى للإنتاج ينشأ عندما يفشل الطلب الكلي في الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل.

مثال: ليكن الجدول التالي بين مستويات الدخل والاستهلاك لبلد ما:

الدخل	00	200	400	600	800
الاستهلاك	120	200	280	360	440

المطلوب: استخراج الميل المتوسط للاستهلاك والادخار والميل الحدي للاستهلاك والادخار

استخراج دالة الاستهلاك والادخار

الحل: أ- حساب الميل المتوسط والميل الحدي كل من الاستهلاك والادخار والجدول التالي

يوضح ذلك:

الدخل	00	200	400	600	800
الاستهلاك	120	200	280	360	440
$MPC = \frac{DC}{Dy}$		0.4	0.4	0.4	0.4
$MPS = 1 -$		0.6	0.6	0.6	0.6

					MPC
0.55	0.6	0.7	1		$APC = \frac{C}{Y}$
0.45	0.4	0.3	0		$APS = 1 - APC$

2- دالة الاستهلاك والادخار

من الجدول لدينا: $MPC=0.4$ وهي ثابتة أي العلاقة خطية بين الاستهلاك والدخل ونكتب:

$$C = \bar{C} + cy_d$$

$$C = 120 + 0.4y_d$$

$$S = -\bar{C} + (1 - c)y_d \quad \text{دالة الادخار لدينا:}$$

$$S = -120 + 0.6y_d \quad \text{أي}$$

4- الطلب الاستثماري:

أ- مفهوم الاستثمار: بصورة عامة الاستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) في المستقبل.

و بالمفهوم الاقتصادي عند الكينزين يعرف الاستثمار بأنه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية (مثل الآلات، المصانع، المنازل... الخ) أو الإضافات للمخزون (مثل المواد الأولية، السلع الوسيطة، أو السلع النهائية... الخ) خلال فترة زمنية معينة.

ب- أهمية وأسباب دراسة الطلب الاستثماري : هناك عدة أسباب تجعل من الأهمية بمكان دراسته

- الطلب الاستثماري محدد أساسي لدالة الطلب الكلي حيث: $Y = C + I + G + X - M$

- أثبتت الدراسات أن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدولية يعود إلى تغير الاستثمارات.

- يتميز الاستهلاك بالاستقرار عكس الاستثمار الذي يتميز بالتذبذب.

ج- تصنيفات الاستثمار: تصنف الاستثمارات وفقا للعديد من المعايير منها¹ ، معيار المدة (استثمارات طويلة الأجل، استثمارات متوسط الأجل، استثمارات قصيرة الأجل) ، حسب طبيعة أثارها (استثمارات إنتاجية، استثمارات غير إنتاجية مثل الاستثمارات المالية والاستثمارات المعنوية)، حسب الجهة (استثمار عمومي، استثمار خاص).

د- العوامل المحددة للاستثمار: إن الدافع إلى الاستثمار هو تحقيق الربح، هذا الأخير يتحقق في ظل توقعات وعند مستويات معينة من التكاليف وهذه الفكرة تنطوي عناصر أساسية هي : الفائدة، التكلفة والتوقعات.

العائد: هناك علاقة تبادلية فزيادة الناتج الوطني تتطلب زيادة الاستثمار كما أن الزيادة في الاستثمار تتولد من الزيادة في الناتج.

التكلفة: تشكل تكلفة الاستثمار العامل الثاني المهم في تحديد مستوى الاستثمار ويؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري.

التوقعات: العامل الثالث المحدد للاستثمار يتمثل في توقعات المستثمرين وثقتهم بالوضع الاقتصادي وبالوضعية الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلاد أو المنطقة.

و بصفة عامة يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في قرار الاستثمار الى مجموعات أساسية.

• **العوامل التنظيمية والثقافية وتشمل:** التسير والتنظيم ومستوى التعليم والتأهيل... إلخ

• **العوامل الداخلية:** وتشمل الأرباح، رقم الأعمال، البورصة ومدى فعاليتها، مصادر التمويل... إلخ.

• **العوامل الخارجية:** وتتمثل أساسا في البيئة والمحيط الاقتصادي وبهذا يتبين لنا بان الاستثمار هو دالة غير مستقرة يتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية، ورغم هذا فقد حاول الاقتصاديون تحديد وتفسير أهم العوامل المباشرة التي تتحكم في قرار الاستثمار ومنها معدل الفائدة ($i\%$) ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال ($r\%$) وهذا في ظل فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها.

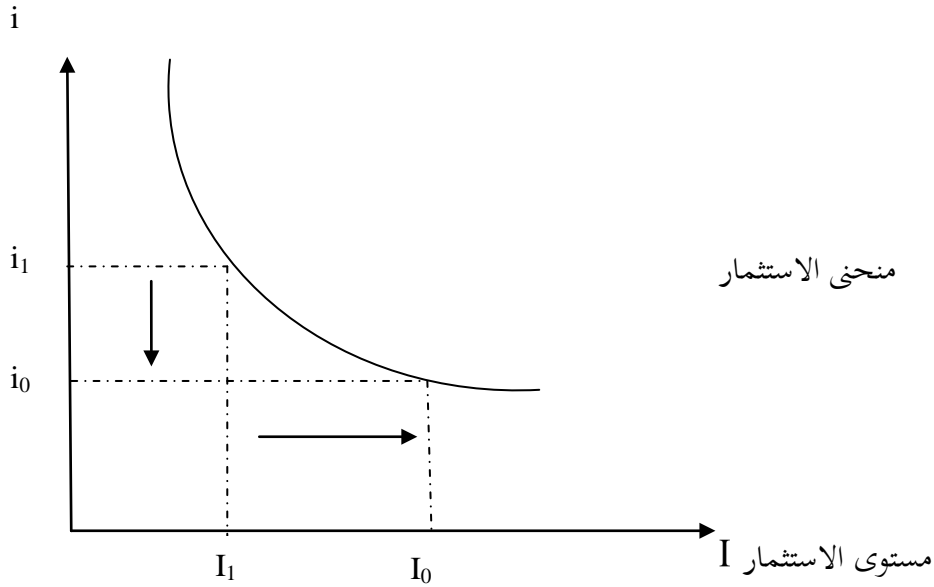
¹ - لمزيد من التفصيل راجع حسين بلعجور، الجودي صاطوري، تقييم وإختيار المشاريع الاستثمارية، OPU، الجزائر، 2013، ص9-14.

د- الاستثمار وسعر الفائدة : هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة (i %) وحجم الاستثمار فارتفاع أسعار الفائدة تعمل على زيادة كلفة الاقتراض وتقلل بالتالي من حوافز الاقتراض لأغراض الاستثمار بل تزيد أيضا من كلفة الفرص البديلة لديهم لاستثمار أموالهم الخاصة في المشاريع الإنتاجية وبالتالي يصبح من الأفضل لهم استثمارها كودائع لدى البنوك بمعدلات فائدة عالية ومخاطر قد تكون معدومة.

و عموما يمكن كتابة علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة بالشكل التالي:

$$I : I(i) : I'(i) < 0$$

و يمكن توضيح ذلك بيانيا:



ملاحظة: نقصد بمعدل الفائدة: معدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي حيث :

$$i_r = i_N - \pi$$

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم

ه- معدل الكفاية الحدية لرأس المال وقرار الاستثمار

إذا توقع رجال الأعمال أن شراء آلة أو إقامة مصنع .. الخ سوف يحقق لهم المزيد من الأرباح فسوف يعتمدون إلى شراء تلك الآلة أو إقامة مصنع ، حيث الكفاية الحدية لرأس المال تمثل العائد الصافي المتوقع من إضافة وحدة استثمار جديدة وهناك قاعدتين لحساب الكفاية الحدية لرأس المال.

القاعدة الاولى: عندما تكون الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة غير متساوية.

$$RN_1 \neq RN_2 \neq \dots \neq RN_n$$

في هذه الحالة نحسب الكفاية الحدية لرأس المال بالعلاقة التالية:

$$CT = \frac{RN_1}{(1+r)} + \frac{RN_2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{F}{(1+r)^n}$$

CT: التكاليف الكلية

حيث: F تمثل قيمة الآلة بعد ان أصبحت خردة.

مثال: لنفترض ان تكلفة شراء آلة معينة هي 100000 ون وان العمر الانتاجي لهذه الآلة هو (n=2) و ان الايرادات السنوية الصافية المتوقعة هي 53000 ون في السنة الأولى 61000 ون في السنة الثانية مع إفتراض ان قيمة الآلة بعد إنتهاء فترة إستعمالها معدومة (F=0)

المطلوب : حساب الكفاية الحدية رأس المال.

- إذا كان معدل الفائدة للإقتراض هو 10% فهل تقرر الاستثمار

الحل: لدينا:

$$CT = \frac{RN_1}{(1+r)} + \frac{RN_2}{(1+r)^2} \Rightarrow 100000 = \frac{53000}{(1+r)} + \frac{61000}{(1+r)^2}$$

$$0 = 100000(1+r)^2 - 53000(1+r) - 6100$$

و هي معادلة من الدرجة الثانية وبحل المعادلة نجد

$$r = 0.08975 = 8.975\%$$

الحل السالب مرفوض إقتصاديا ومنه $r = 0.08975 = 8.975\%$ من مقارنة معدل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة نلاحظ ان $r < i$ أي الاستثمار غير مربح وبالتالي نقرر عدم الاستثمار.

القاعدة الثانية: في حالة إفتراض ان الايرادات السنوية الصافية المتوقعة متساوية أي:

$$RN_1 = RN_2 = \dots = RN_n$$

$$CT = \frac{RN_1}{(1+r)} + \frac{RN_2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{RN_n}{(1+r)^n}$$

و منه تصبح العلاقة:

$$CT = \left[\frac{RN}{r} \left[1 - \frac{1}{(1+r)} \right] \right] \quad \text{و بمعالجة هذه المعادلة نحصل على :}$$

و هي العلاقة التي تحسب لنا معدل الكفاية الحدية لرأس المال وذلك بإستعمال الجداول المالية.
مثال: إذا كان في اقتصاد معين إمكانية القيام بمشروعين A و B ولدنا الجدول التالي.

المشروع	تكلفة المشروع	متوسط العائد	عدد فترات تحقق العائد
A	2200	350	7
B	4350	700	8

المطلوب : إذا كان سعر الفائدة الجاري هو $0.04(4\%)$ ماهي المشاريع الممكن الاستثمار فيها
لدنا العائد ثابت ومنه بالنسبة للمشروع A لدينا CT/RN يساوي $350/2200=6.28$
وباستعمال الجداول المالية باخذ عدد فترات تحقق العائد على المحور العمودي والقيمة المحسوبة 4.04
او التي تقترب منها وعليه نجد معدل الكفاية الحدية لرأس المال $=3\%$
بنفس الطريقة نجد معدل الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة للمشروع B حيث $=6\%$ وبمقارنة
معدلي الكفاية الحدية للمشروعين مع سعر تكلفة المشروع، سعر الفائدة الجاري، فإننا نقبل
المشروع B ونرفض المشروع A لان مردودية هذا المشروع اقل تكلفة.
و- تحديد مستوى الدخل التوازني :

يتحدد مستوى توازن الدخل والنتاج عندما يكون مقدار الانفاق الكلي (E) أي مقدار الطلب
الكلي من السلع والخدمات يساوي مقدار الناتج (Y) أي العرض الكلي وعندها نكون امام
وضع توازن ، وبناء على ما سبق يتضح ان التوازن يتحقق عندما: **الطلب الكلي = العرض الكلي**

$$AS=AD$$

حيث العرض الكلي يمثل مقدار الناتج (Y) اما الطلب الكلي فيتمثل مقدار طلب القطاعات
حيث طلب قطاع الأفراد يتمثل في الاستهلاك وطلب قطاع الانتاج يمثل الاستثمار وطلب قطاع
الحكومة يمثل الانفاق الحكومي وطلب العالم الخارجي والذي يتمثل في صافي الصادرات وعليه
نكتب:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

لتبسيط والكشف عن اهم العوامل المحددة للتغير في مستوى الناتج التوازني سيتم ايجاد الناتج التوازني في حالة قطاعين وهو ما يعرف بالنموذج البسيط ثم نسعى لتطوير النموذج باضافة قطاع الحكومة وقطاع العالم الخارجي، ولتحديد ذلك نأخذ حالتين حسب ارتباط الاستثمار بالدخل

- الحالة الاولى: حالة الاستثمار مستقل عن الدخل يتمثل هذا النموذج في وجود قطاعين قطاعين قطاع العائلات وقطاع المؤسسات الإنتاجية ومنه يمكن تمثيل النموذج الكلي بالعلاقة التالية:

$$AS=AD \Rightarrow Y= C+I$$

وباعتبار ان الاستثمار الإنتاجي لا يتحدد بمستوى الدخل التوازني وإنما يتحدد بمتغيرات اخرى كسعر الفائدة تكون لدينا المعادلتين السلوكيتين:

$$C = \bar{C} + cY$$

$$I = \bar{I}$$

بالتعويض في المعادلة 1 نجد: $Y = \bar{C} + cY + \bar{I} \Rightarrow Y(1 - c) = \bar{C} + \bar{I}$

و هذه تمثل عبارة الدخل التوازني: $Y_0 = \frac{\bar{C} + \bar{I}}{1 - c}$

بافتراض ان الاستثمار تغير الى مستوى جديد I_1 مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يصبح لدينا دخلا توازنيًا جديدًا مقابل لمستوى الاستثمار الجديد

$$Y_1 = \frac{\bar{C} + \bar{I}_1}{1 - c} \text{ حيث:}$$

و إذا حسبنا التغير في الدخل الناتج عن تغير الاستثمار نجد:

$$\Delta Y = Y_1 - Y_0 = \frac{\bar{I}_1 - \bar{I}_0}{1 - c} \Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1 - c} \Delta \bar{I}$$

$$\alpha_I = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - c} \text{ حيث:}$$

نسمي $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$ بمضاعف الاستثمار الكينزي البسيط (ذو قطاعين)

تعريف المضاعف: يعرف المضاعف بأنه نسبة التغير في الدخل إلى حجم التغير في الانفاق، استثماريا او حكوميا.

كما توضح فكرة المضاعف طبقا للمفهوم الكينزي على ان إنفقا إستثماريا إضافيا يولد زيادة في الدخل أكبر منه.

- الحالة الثانية: تحديد الدخل التوازني في حالة الاستثمار المستمال (دالة في الدخل) هناك

عدة عوامل تؤثر على الإنفاق الاستثماري منها الطلب الكلي، الدخل الوطني، الأرباح، مستوى العمالة، سعر الفائدة لكن حسب النموذج الكينزي يرتبط الإنفاق الاستثماري أكثر بالدخل الوطني والعلاقة بينهما طردية، فزيادة الدخل الوطني يزداد الإنفاق الاستثماري والعكس صحيح، فالاستثمار يزيد في فترات الرواج وينخفض في فترات الكساد، وإذا كانت هذه العلاقة خطية فيمكن تمثيلها ب:

$$I = \bar{I} + jy \quad 0 < j < 1$$

\bar{I} : الاستثمار مستقل عن الدخل

j : الميل الحدي للاستثمار

و بتطبيق نفس الخطوات السابقة حيث $AS=AD \Rightarrow Y = C+I$

و بتعويض عن دالة الاستهلاك والاستثمار نجد عبارة الدخل التوازني:

$$Y_0 = \frac{\bar{C} + \bar{I}}{1 - c - j}$$

أما مضاعف الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة يكون:

$$\alpha_I = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - c - j}$$

إختلال التوازن وعملية التعديل: في حالة الدخل اصبح أكبر أو أصغر من الدخل التوازني فإن سوق السلع والخدمات والسوق المالي يصبح في حالة إختلال، وباعتبار التوازن يقع في حالة التشغيل غير كامل فالتعديل لا يتم عن طريق الاسعار وغنما عن طريق الكميات

ففي حالة الدخل أكبر من الدخل التوازني فغن سوق السلع والخدمات ينتج عنه زيادة في المخزون كاستثمار غير مرغوب فيه ويصبح الاستثمار الفعلي I_e هو مجموع الاستثمار المرغوب فيه I_0 والاستثمار غير مرغوب فيه I حيث $I_e = I_0 + I$ نعملية التخزين ستتكيف مع الطلب الكلي بحيث يعتمد المنتجين في المدى المتوسط والطويل الى تقليص الانتاج مما يقلص من الدخل الكلي لجعله مساويا الى الطلب الكلي المتوقع

فيما يخص السوق المالي فظهور حالة فائض عرض في السوق السلعي يولد إختلال في السوق المالي، بحيث يصبح الادخار أكبر من الاستثمار ولتقليص الادخار وجعله مساويا للإستثمار يجب

تقليص الدخل عن طريق تخفيض الناتج والخالصة النهائية مفادها ان عملية التعديل في السوقين السلعي والمالي تمت عن طريق تخفيض الانتاج .

5- الانفاق الحكومي:

* يمثل طلب قطاع الحكومة ويعتبر أحد مكونات الطلب الكلي في المجتمع وينقسم الى قسمين إنفاق استهلاكي وانفاق استثماري، ويتأثر الإنفاق الحكومي بعدت عوامل إجتماعية وسياسية وإقتصادية يصعب تقديرها، كما ان الحكومة تستطيع التحكم في مقدار النفقات لذلك متغيرة الانفاق

$$G = \bar{G} \quad \text{الحكومي متغيرة خارجية :}$$

* يوجد إنفاق حكومي آخر هام يهدف الى توزيع الدخل الكلي والمتمثل في التحويلات الحكومية سواء للافراد أو المؤسسات وهي تشمل الإعانات والدعم، يمكن اعتبار التحويلات الحكومية مستقلة

$$TR = \bar{TR} \quad \text{عن الدخل :}$$

لكن عمليا هناك تحويلات تتأثر بالتطورات الظرفية للإقتصاد مثل مبالغ التامين عن البطالة التي تتغير في الإتجاه المعاكس للوضعية الاقتصادية، فحجم التحويلات الحكومية يرتفع في فترات الكساد أين ينخفض مستوى الناتج (Y) ويتراجع في فترات الإزدهار أين يرتفع مستوى الناتج ، و كنتيجة لذلك يمكن التعبير عن التحويلات في جزء منها على أساس دالة خطية سالبة للدخل:

$$TR = \bar{TR} - ry \quad (0 < r < 1)$$

\bar{TR} : التحويلات المستقلة عن الدخل

r : الميل الحدي للتحويلات

* إن عملية الإنفاق تتطلب الموارد اللازمة لتغطيتها وتعتبر الضرائب أهم الموارد التي تستخدمها الحكومة لتغطية نفقاتها والتاثير بها على النشاط الإقتصادي، وتتاثر الضرائب بمستويات الدخل حيث كلما إرتفع الدخل إرتفعت الضرائب المفروضة والعكس صحيح ، وباعتبار العلاقة خطية بين مستوى الدخل والضرائب فيمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:

$$TA = \bar{TA} + ty$$

TA : حجم الضرائب المستقلة : TA : الضرائب المستقلة t : يمثل معدل الضريبة

أ تحديد الدخل التوازني : بإضافة قطاع الحكومة فإن معادلة شرط التوازن تصبح :

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G \dots 1$$

و في هذه الحالة الاستهلاك يعتمد على الدخل المتاح: $C = \bar{C} + cY_d \dots 2$

$$Y_d = Y - TA + TR \dots 3$$

وبأخذ الإعانات الحكومية مستقلة عن مستوى الناتج $4 \quad TR = \bar{TR}$

• الضرائب تنقسم إلى قسمين ضرائب مستقلة عن الدخل وضرائب تتغير بتغير الدخل حيث:

$$TA = \bar{TA} + ty \dots (5) \quad (t: \text{يمثل معدل الضريبة})$$

ومنه بتعويض المعادلة (4) و(5) في المعادلة (3) نجد:

$$Y_d = Y - \bar{TA} - ty + \bar{TR} = Y(1-t) - \bar{TA} + \bar{TR} \dots (6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (2):

$$C = \bar{C} + c[Y(1-t) - \bar{TA} + \bar{TR}] = \bar{C} + cY(1-t) - c\bar{TA} + c\bar{TR} \dots (7)$$

و بالتعويض المعادلة (8) في المعادلة (1) نجد:

$$Y = \bar{C} + c(1-t)Y - c\bar{TA} + c\bar{TR} + \bar{I} + \bar{G}$$

$$\Rightarrow Y - cY(1-t) = \bar{C} - c\bar{TA} + c\bar{TR} + \bar{I} + \bar{G}$$

$$\Rightarrow Y_0 = \frac{\bar{C} - c\bar{TA} + c\bar{TR} + \bar{I} + \bar{G}}{1 - c(1-t)}$$

$$\bar{C} - c\bar{TA} + c\bar{TR} + \bar{I} + \bar{G} = \bar{A} \quad \text{وبوضع}$$

و هي تمثل الإنفاق المستقل عن الدخل يكون لدينا:

$$\Rightarrow Y_0 = \frac{\bar{A}}{1 - c(1-t)} \quad \text{عبارة الدخل التوازني}$$

أثر تغير مستوى الاستثمار (مضاعف الاستثمار):

بنفس الطريقة التي وجدنا بها مضاعف الاستثمار البسيط نجد: $\alpha_I = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - c(1-t)}$

- أثر تغير مستوى الإنفاق الحكومي (مضاعف الإنفاق الحكومي):

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - c(1-t)}$$

- مضاعف التحويلات الحكومية:

$$y_t = \frac{\bar{C} + c\bar{TR} - c\bar{TA} + \bar{I} + \bar{G}}{1 - c(1-t)}$$

لدينا:

بافتراض تغير مستوى التحويلات الى TR_1 يصبح لدينا مستوى دخل جديد وهذا مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة حيث:

$$y_t = \frac{\bar{C} + c\bar{TR}_1 - c\bar{TA} + \bar{I} + \bar{G}}{1 - c(1-t)} \Rightarrow \Delta Y = Y_1 - Y_0 = \frac{c\bar{TR}_1 - c\bar{TR}_0}{1 - c(1-t)}$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta TR} = \frac{c}{1 - c(1-t)} = c\alpha_G \quad \text{إذا: مضاعف التحويلات}$$

- مضاعف الضرائب: لنفرض حدث تغير في معدل الضريبة (t_1) فإنه يصبح لدينا دخل

$$Y_t = \frac{\bar{A}}{1 - c(1-t_1)}$$

توازني جديد وهذا مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة حيث:

$$\Delta Y = Y_1 - Y_0 = \frac{\bar{A}}{1 - c(1-t_1)} - \frac{\bar{A}}{1 - c(1-t_0)} = \bar{A} \left[\frac{1 - c(1-t_0) - [1 - c(1-t_1)]}{1 - c(1-t_1)(1 - c(1-t_0))} \right]$$

و بعد التبسط نجد:

$$\Delta y = \frac{\bar{A}}{1 - c(1-t_0)} \left[\frac{-c\Delta t}{1 - c(1-t_1)} \right] = \Delta y = \frac{y_0 c \Delta t}{1 - c(1-t_1)}$$

و منه يمكن إعطاء أثر التغير في معدل الضريبة بالعلاقة التالية:

$$\alpha_t = \frac{-cY_0}{1 - c(1-t_0)}$$

مثال : ليكن لدينا النموذج التالي لاقتصاد ما حيث:

$$C = 100 + 0,5Y_d \quad . I = 50 \quad . G = 150 \quad . TA = 20 + 0,2Y$$

المطلوب:

حساب الدخل التوازني والمضاعف α_G

إذا ارتفع الاستثمار إلى الضعف ماهو مقدار تغير الدخل

لنفترض ان معدل الضريبة ارتفع ب 50% ماهو الدخل التوازني الجديد.

الحل: يحدث التوازن عندما يكون لدينا: $AS=AD$

$$Y = C + I + G = 100 + 0,5Y_d + 50 + 150 = 300 + 0,5Y_d$$

$$y_d = y - TA + TR \quad \text{حيث:}$$

$$y_d = 0,8Y - 20$$

$$Y = 300 + 0,5[0,8y - 20] \quad \text{و بالتعويض نجد:}$$

$$Y = 300 + 0,4Y - 10 \Rightarrow Y - 0,4Y = 290$$

$$Y_0 = \frac{290}{0,6} = 483,33$$

مضاعف الانفاق الحكومي:

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - c(1 - t)} = \frac{1}{1 - 0,5(1 - 0,2)} = \frac{1}{0,60} = 1,66$$

• حساب مقدار التغير في الدخل نتيجة ارتفاع الاستثمار

$$\Delta Y = \alpha_I \Delta I \Rightarrow \Delta Y = 1,66 \cdot 50 = 83$$

- الدخل التوازني الجديد: نتيجة تغير معدل الضريبة

معدل الضريبة إرتفع ب 50% يعني:

$$t_1 = t_0 + 50t_0 = 0,2 + 0,1 = 0,3$$

$$TA = 20 + 0,3y \quad \text{أي:}$$

$$Y_1 = \frac{290}{1 - 0,5(1 - 0,3)} = \frac{290}{0,65} = 446,15 \quad \text{وبنفس الطريقة الاولى نجد الدخل التوازني الجديد}$$

ملاحظات:

- زيادة التحويلات تزيد في قيمة الناتج (الأثر الموجب) لان قيمة المضاعف موجبة فكلما مدقن دعم وإعانات القطاعات تزيد من نشاطها الإنتاجي والاستهلاكي.
- زيادة الضرائب تنقص من قيمة الناتج والدخل (الأثر سالب) لأن قيمة المضاعف سالبة لأن زيادة الضرائب تعني انخفاض الدخل المتاح ومن ثم انخفاض الطلب الكلي.
- زيادة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات يزيد في قيمة الناتج (الأثر الموجب) لان قيمة المضاعف موجبة

- في حالة الكساد (البطالة) لا بد من تخفيض الضرائب لزيادة الاستثمار ومن ثم الناتج اما في حالة التضخم فالحكومة تزيد من الضرائب لتخفيض الإنفاق ومن ثم التحكم في الكتلة النقدية.

ب- إيجاد الدخل التوازني عن طريق معادلة الاضافات والتسريبات: يمكننا إيجاد الدخل التوازني

وذلك بمعادلة الاضافات والتسريبات حيث: $S + TA + M = I(G + TR) + X$

و في ظل اقتصاد مغلق:

$$S + TA = I(G + TR) \dots\dots\dots 1$$

حيث المعادلات السلوكية التالية

$$S = -\bar{C} + (1 - c)Y_d$$

$$TA = \bar{TA} + ty$$

$$I = \bar{I}$$

$$TR = \bar{TR}$$

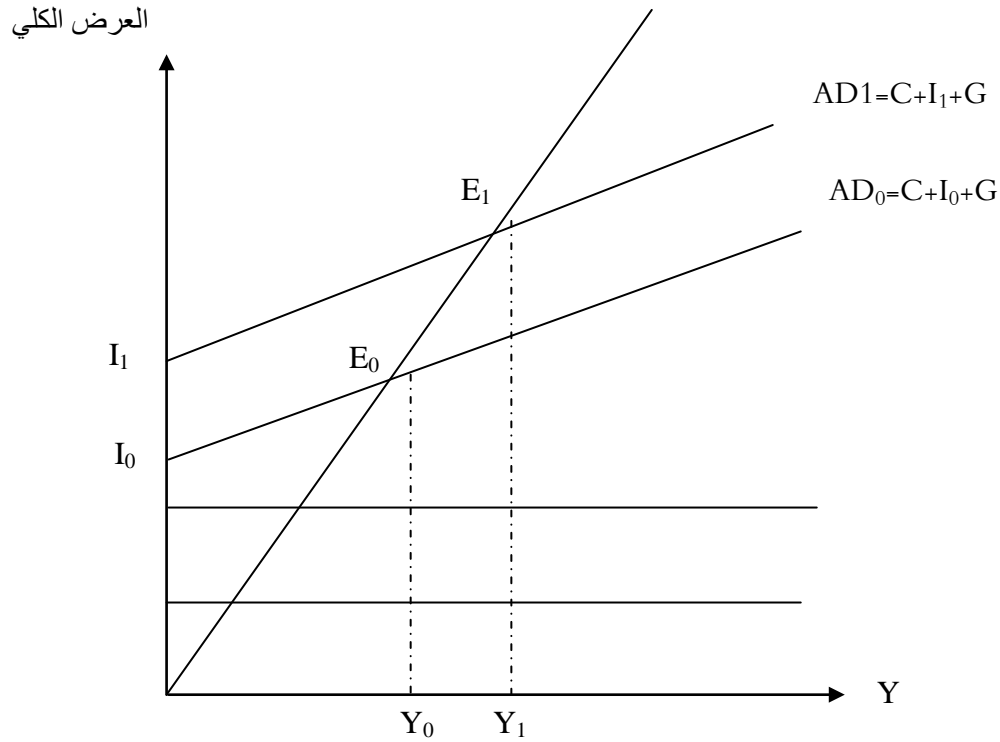
$$G = \bar{G}$$

و بتعويض المعادلات السلوكية في المعادة 1 نصل إلى نفس النتيجة السابقة للدخل التوازني:

$$Y_0 = \frac{\bar{C} + c\bar{TR} - c\bar{TA} + \bar{G} + \bar{I}}{1 - c(1 - t)}$$

ج- تحديد مستوى الدخل التوازني بيانيا:

يتحقق مستوى الدخل التوازني عند نقطة تقاطع دالتي الطلب الكلي والعرض الكلي كما يبين ذلك الشكل التالي:



E_0 : تمثل نقطة التوازن لتقاطع منحنى العرض الكلي Y مع منحنى الطلب الكلي AD_0 ونتيجة تغير احد مكونات الطلب الكلي وليكن الاستثمار الى I_1 ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (AD_1) لتصبح نقطة التوازن جديدة E_1 ليكون لدينا مستوى دخل توازني جديد .

د- مضاعف الميزانية:

إن فائض الميزانية (BS) هو عبارة عن ذلك الفائض في ميزانية الدولة الناتج عن وجود موارد

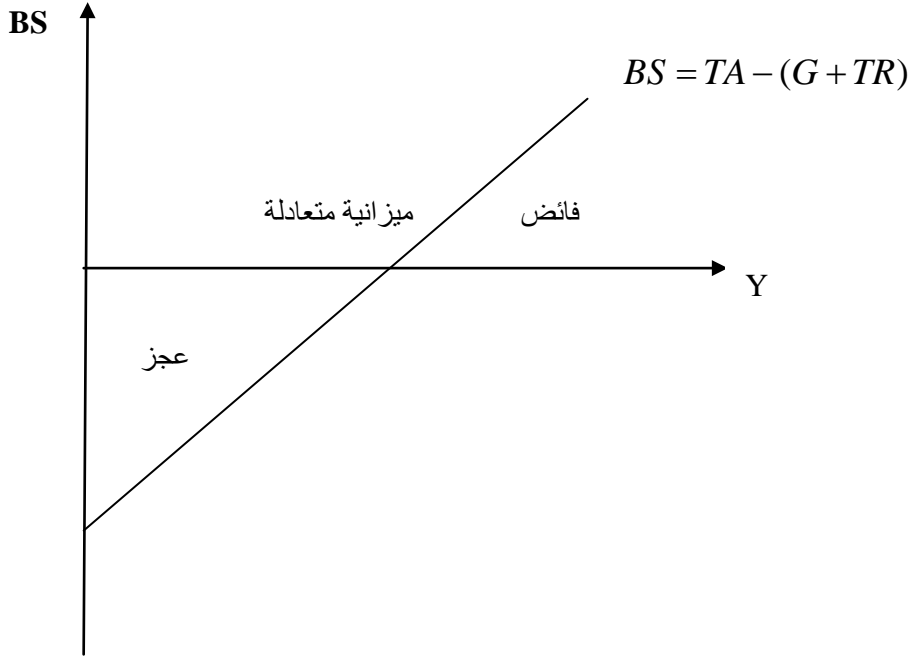
$$BS = TA - (G + TR)$$

حكومية تتعدى النفقات الحكومية العامة حيث

TA : موارد الدولة العامة وهي تتمثل في الضرائب

$(G + TR)$: تمثل النفقات العامة وتتمثل في الانفاق الحكومي + التحويلات.

إذا فاقت الموارد النفقات تكون لدينا فائضا في الميزانية وفي حالة الموارد أقل من النفقات تكون لدينا عجز في الميزانية كما يبين الشكل التالي:



و يعرف التغيير في فائض الميزانية على أنه أثر الإنفاق العام على السلع والخدمات (ΔG) زائد التغيير في الضرائب (ΔTA) بفرض ان مستوى التحويلات ثابت أي:

$$\Delta BS = \Delta TA - \Delta G - \Delta TR$$

$$\Delta BS = \Delta TA - \Delta G$$

- أثر زيادة الانفاق الحكومي: نفرض ان هناك زيادة في الانفاق الحكومي فقط أي:

$$\Delta BS = \Delta TA - \Delta G$$

لكن الضرائب تتغير هي كذلك نتيجة تغير الدخل حيث: $\Delta TA = t\Delta Y$

$$\Delta BS = t\Delta Y - \Delta G \quad / \quad \Delta Y = \alpha_G \Delta G = \frac{\Delta G}{1-c(1-t)}$$

و بالتعويض نجد:

$$\Delta BS = t \left[\frac{\Delta G}{1-c(1-t)} \right] - \Delta G$$

و بتوحيد المقامات وعملية الاختصار نجد

$$\frac{\Delta BS}{\Delta G} = -\frac{(1-c)(1-t)}{1-c(1-t)} \quad \text{عبارة مضاعف الميزانية}$$

وواضح أن ΔBS يكون سالبا وهذا معناه أن زيادة G سوف يخفض من فائض موازنة الحكومة وإن كان اقل كثيرا من مقدار الزيادة في الإنفاق.

-أثر زيادة معدلات الضرائب: قد يبدو أن الزيادة في سعر الضريبة بافتراض بقاء مستوى الإنفاق الحكومي ثابتا من الممكن أن يؤدي إلى تخفيض فائض الموازنة ولكن في الحقيقة ان زيادة سعر الضريبة تؤدي إلى زيادة BS بالرغم من انخفاض مستوى الدخل ويتضح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta BS = \Delta TA - \Delta G$$

$$\Delta BS = t_1 Y_1 - t_0 Y_0 = t_1 (\Delta Y + Y_0) - t_0 Y_0 = \Delta t Y_0 + t_1 \Delta Y$$

$$\Delta BS = \Delta t_1 y_0 + t_1 \frac{-c \Delta t y_0}{1-c(1-t)}$$

بالتبسيط نجد:

$$\Delta BS = y_0 \Delta t \left[\frac{1-c}{1-c(1-t)} \right] \Rightarrow \frac{\Delta BS}{\Delta t} = y_0 \left[\frac{1-c}{1-c(1-t)} \right]$$

و هذه الصيغة موجبة أي ان التغير في فائض الموازنة ΔBS يكون موجبا

ه-مضاعف الميزانية المتوازنة (نظرية HAVELMO): لنفرض ان الزيادة في الضرائب

$$(\Delta BS = \Delta TA - \Delta G = 0)$$

تساوي الزيادة في الإنفاق الحكومي

في هذه الحالة الدخل التوازني يساوي إلى:

$$\Delta Y = \alpha_G \Delta G + \alpha_{TA} \Delta TA \quad / \quad \Delta G = \Delta TA$$

$$\Delta Y = (\alpha_G + \alpha_{TA}) \Delta G \quad / \quad \Delta G = -c \alpha_G$$

$$\Delta Y = (\alpha_G - c \alpha_G) \Delta G \Rightarrow \Delta G = \frac{1+c}{1-c} \Delta G$$

$$\Delta Y = \Delta G \quad \text{إذا}$$

و هذا معناه ان الناتج يزداد بمقدار مساوي بالضبط لقيمة الزيادة في الانفاق الحكومي على السلع والخدمات ومنه مضاعف الميزانية المتوازنة مساويا للواحد.

ملاحظة: مضاعف الميزانية المتوازنة هو ذلك المضاعف الذي تم إيجاده بإفتراض وجود ضرائب ثابتة (مستقلة عن الدخل) ولكن عند وجود الضرائب النسبية فإن هذا المضاعف يساوي إلى :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-c}{1-c(1-t)}$$

وتكون أقل من الواحد

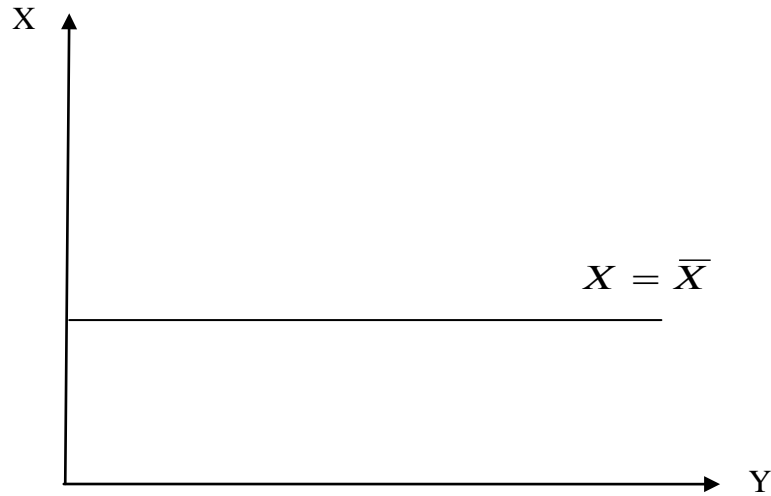
6- طلب قطاع العالم الخارجي:

تقتضي ضرورات الحياة اليومية في شتى الدول أن تبادل مع بعضها البعض منتجاتها وخدماتها، فهي تعطي لدولة الفرصة في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوفر لديها وتصدير المنتجات التي تتوفر على فائض فيها ومع التطورات الهامة التي عرفتها التجارة الخارجية والتي كان أهمها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة (OMC) أصبح لزاما الأخذ بعين الاعتبار تأثير الصادرات والواردات عند تحليل التدفق الدائري للدخل، إذ تعتبر الصادرات والواردات المكونات الأساسية في الميزان التجاري للدولة.

أ- دالة الصادرات (X): تمثل الصادرات سلعاً وخدمات وأصولاً رأسمالية تباع إلى دول خارجية وتعتبر الصادرات متغير خارجي لأن الطلب على السلع والخدمات المحلية دالة تابعة لدخول العالم الخارجي إلى نسبة الأسعار المحلية إلى أسعار العالم الخارجي، وإلى معدلات الفائدة وإلى السياسات التجارية ما بين الدول المتعاملة مع بعضها تجارياً، وهذه العوامل تحدد بعوامل خارجية لذلك نفترض الصادرات متغيراً مستقلاً حيث:

$$X = \bar{X}$$

و يمكن تمثيلها بيانياً بالشكل التالي:



منحنى الصادرات خط مستقيم أفقي بمعنى أن الناتج الوطني لا يؤثر على حجم الصادرات .

ب- دالة الواردات (M): تمثل الواردات السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي يتم شراؤها من الخارج وتمثل الواردات تسرباً من تدفق الدخل الدائري وتؤدي إلى تخفيض الدخل والناتج الحقيقيين لذلك فإنها تطرح من قيمة إجمالي الناتج الوطني لذلك تصبح معادلة الطلب الكلي كمايلي:

$$y = C + I + G + X - M$$

هناك عدة عوامل تؤثر على الواردات وترجع بدرجة كبيرة إلى الظروف الداخلية للاقتصاد وبافتراض ثبات المتغيرات الأخرى ماعدا الدخل، فانه كلما ارتفع مستوى الدخل نتوقع ارتفاعا تابعا في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وكذلك جزء منه سيوجه لإسترداد السلع والخدمات وللتبسيط نفترض ان العلاقة التي تربط الدخل بالواردات هي علاقة خطية على الرغم من انه في الواقع العملي هذه العلاقة قد لا تكون بالضرورة خطية وعليه يمكن التعبير عن هذه العلاقة جبريا كمايلي:

$$M = \bar{M} + my$$

\bar{M} : مستوى الواردات المستقلة عن الدخل

m : الميل الحدي للإسترداد

بعد تقديم كل من الصادرات والواردات يصبح نموذج الدخل الوطني كالتالي:

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots\dots 1$$

المعادلات السلوكية

$$\left\{ \begin{array}{l} C = \bar{C} + cY_d \\ Y_d = Y - TA + TR \\ TA = \bar{TA} + tY \\ TR = \bar{TR} \\ G = \bar{G} \\ I = \bar{I} \\ X = \bar{X} \\ M = \bar{M} + mY \end{array} \right.$$

و بتعويض المعادلات السلوكية في المعادلة (1) وهذا بعد تعويض كل من TA و TR في دالة الدخل المتاح Y_d ثم تعويض Y_d في معادلة الاستهلاك C نجد عبارة الدخل التوازني بالصيغة التالية:

$$Y_0 = \frac{\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} + c\bar{TR} - c\bar{TA} - \bar{M}}{1 - c(1-t) + m}$$

ومنه يصبح مضاعف التجارة الخارجية والممثل في كل من مضاعف الصادرات والوادات كمايلي:

$$\alpha_x = \frac{\Delta Y}{\Delta x} = \frac{1}{1 - c(1-t) + m} \text{ : مضاعف الصادرات}$$

$$\alpha_M = \frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{-1}{1 - c(1-t) + m} \text{ : مضاعف الواردات}$$

حيث نلاحظ ان مضاعف الصادرات موجب أي زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة أكبر في الناتج اما مضاعف الواردات فهو سالب وهو يعني ان زيادة الواردات تؤدي إلى تخفيض الناتج التوازني.

7- المضاعف الديناميكي: إن المضاعف المحسوب سابقا هو مضاعف مبني على أساس نموذج ساكن (لا يأخذ الزمن بعين الاعتبار) و يمكننا تحويله إلى مضاعف ديناميكي (يأخذ بعين الاعتبار الزمن) كما هو مبين في الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} Y_t = C_t + I_t \\ C_{t+1} = \bar{C}_0 + cy_t \\ I = I_0 \end{array} \right. \quad \text{النموذج يظهر أن الاستهلاك الحالي يرتبط بدخل الفترة السابقة}$$

$$C_{t+1} = \bar{C}_0 + cy_t \implies \Delta C_{t+1} = c \Delta y_t$$

$$\Delta C_1 = c \Delta y_0 = c \Delta I_0 \quad \text{و منه}$$

في الفترة $t=2$ يصبح لدينا

$$\Delta C_2 = c \Delta y_1 = c (c \Delta I_0) = c^2 \Delta I_0$$

و هكذا نكرر العملية حتى نصل إلى الفترة $t=n$ و منه تكون الزيادة الكلية في الدخل تساوي

$$\Delta y = \Delta I_0 + c \Delta I_0 + c^2 \Delta I_0 + \dots + c^n \Delta I_0 \quad \text{مجموعة الزيادة لكل فترة حيث}$$

$$= \Delta I_0 (1 + c + c^2 + \dots + c^n)$$

و هذا المجموع هو عبارة عن متوالية هندسية حدها الأول 1 و أساسها c و عدد حدودها هو $(n+1)$ و عليه فمجموع هذه المتوالية الهندسية يعطى بالعلاقة التالية:

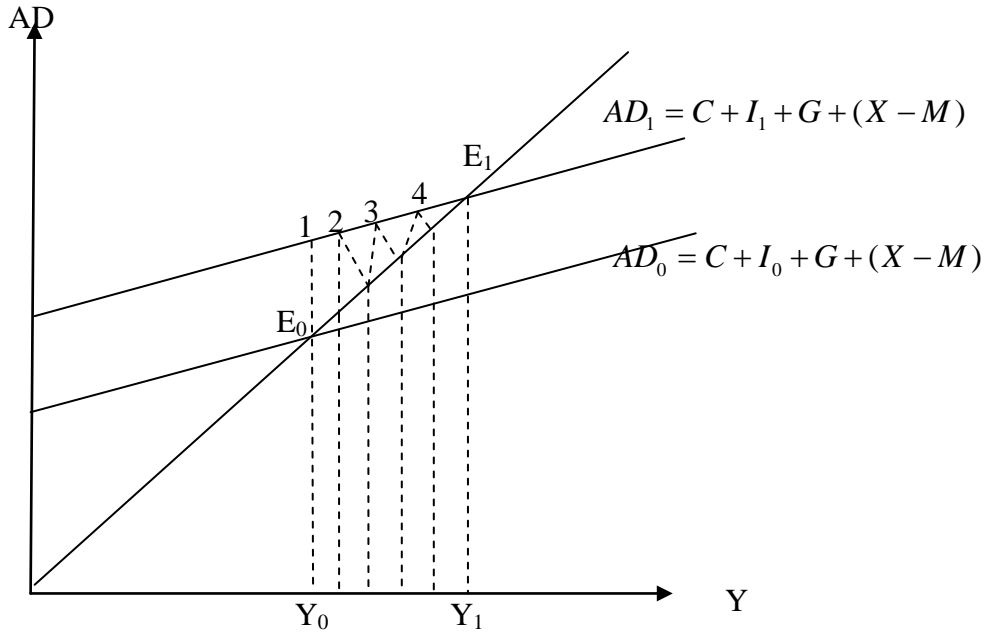
$$\Delta y = \Delta I_0 \left(\frac{1-c^{n+1}}{1-c} \right)$$

$$Y_I = \left(\frac{1-c^{n+1}}{1-c} \right)$$

8-آلية عمل المضاعف: تشير آلية المضاعف إلى الظاهرة التي بموجبها تؤدي الزيادة المبدئية (أو النقصان) في معدل الإنفاق إلى زيادة (أو النقصان) في الدخل الوطني وتجدد الإشارة إلى ميزتين هامتين من مزايا المضاعف .

- أنه عملية تراكمية وينظر إليه بمثابة سلسلة من الجولات المتعاقبة من الإضافات على الدخل.
- تتوقف قيمة المضاعف على الدخل الإضافي الذي ينفق على الاستهلاك إذ تعتمد قيمة المضاعف على قيمة الميل الحدي للاستهلاك (MPC) أو الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً كلما زادت قيمة المضاعف أي زيادة صغيرة في أحد مكونات الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى الدخل.
- مبدأ المضاعف والحياة العملية: هنا يمكن طرح السؤال التالي هل هناك توافق بين أحداث الحياة العملية ومبدأ المضاعف؟ وكيفي أن نبرز نقطتين

-لا بد أن يمضي وقتاً قبل أن يبدأ المضاعف عمله ذلك أن النموذج يبين أن المضاعف يمارس أثره فوراً ($\Delta Y = \alpha \Delta G$) ولكن الأمر واقعياً ليس كذلك لأن الدخل ينفق خلال أسابيع حتى أشهر وعليه لا بد أن يمضي وقتاً قبل أن تحصل الأطراف الثانية على دخول إضافية ويقدر أن نصف آثار المضاعف تقريباً تتم خلال الستة أشهر الأولى والشكل التالي يوضح ذلك:



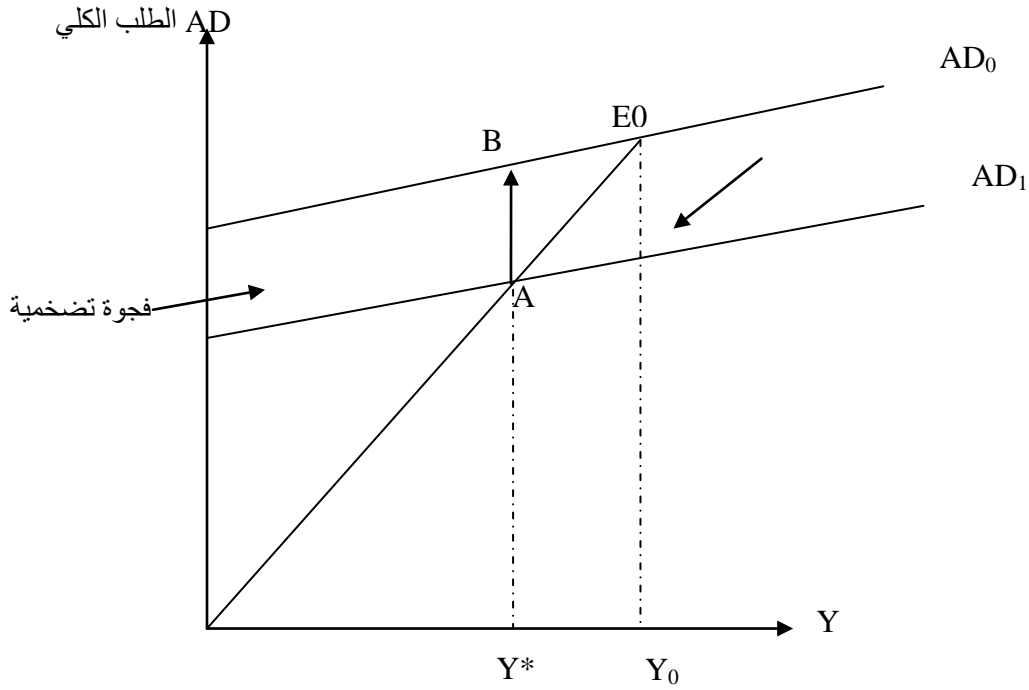
يوضح الشكل أن زيادة الاستثمار يحدث دورات متتابعة من الإنفاق الإضافي على الاستهلاك مسببا بذلك زيادة في الدخل حيث الانتقال من نقطة التوازن E_0 إلى نقطة التوازن E_1 يمر عبر مراحل نتيجة أن الاستثمار عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية وليس دفعة واحدة.

- لكي يعمل المضاعف على زيادة الدخل الحقيقي لا بد من وجود موارد عاطلة فمن اللازم أن نفرق بين اقتصاد لديه موارد عاطلة وبطالة بين القوى العاملة والآلات واقتصاد آخر لا توجد لديه هذه الموارد ففي حالة وجود الموارد العاطلة فإن المضاعف سوف يعمل على زيادة الإنتاج والتوظيف في كل دورة الإنفاق الإضافي وفي حالة عدم وجود هذه الموارد العاطلة فإن زيادة الدخل سوف تكون زيادة تضخمية من خلال ارتفاع الأسعار فقط دون زيادة الناتج.

9-الاختلال الكلي في الاقتصاد (الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية):

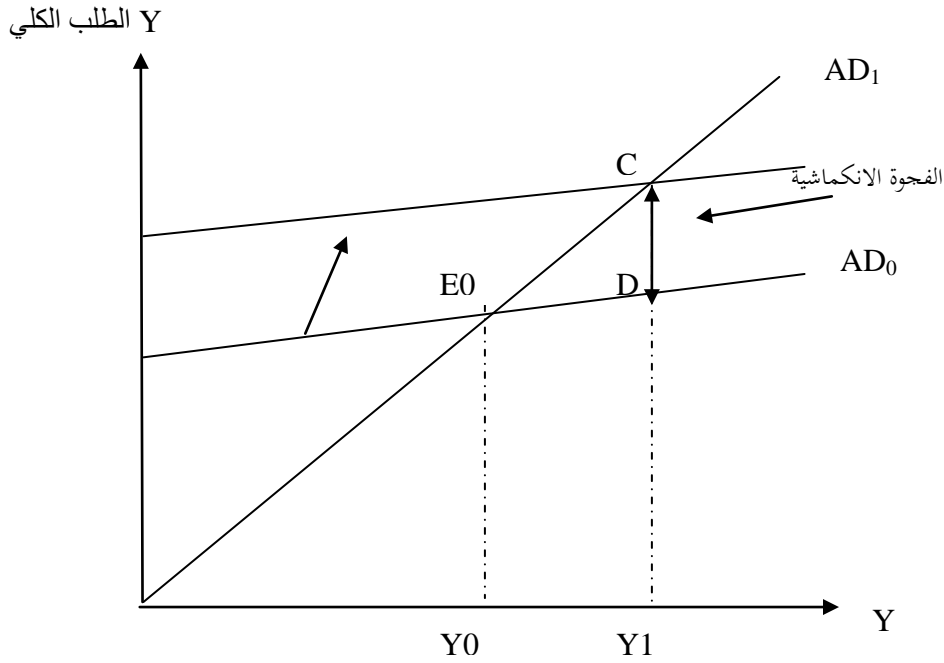
عند الحديث عن الناتج ال وطني نميز بين الناتج ال وطني الإجمالي الفعلي والناتج ال وطني (الكامل) الممكن، فالناتج الوطني الفعلي هو قيمة السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة أما الناتج الوطني الكامل (حالة التشغيل الكامل) هو ذلك المستوى من الناتج الوطني الإجمالي المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج تشتغل تشغيلا كاملا ويحدث الاختلال الكلي في الاقتصاد (فجوة الناتج) إذا كان مستوى التوازن الدخل ال وطني أكبر أو أقل من مستوى الناتج الوطني الممكن ونميز بين حالتين :

أ - الفجوة التضخمية: تظهر الفجوة التضخمية عندما يكون مستوى الناتج التوازني أكبر من مستوى الناتج في حالة التشغيل الكامل والشكل التالي يوضح ذلك:



من الشكل نلاحظ ان الناتج التوازني يحدث عند تقاطع منحنى العرض الكلي Y مع منحنى الطلب الكلي AD_0 عند النقطة E_0 المقابلة لمستوى الناتج التوازني Y_0 على يسار النقطة E_0 كل من الأفراد والمؤسسات سيحاولون شراء مزيد من السلع والخدمات تفوق ما يمكن إنتاجه ،بالاستخدام الكامل للموارد والنتيجة وجود فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (التضخم) وينشأ ما يسمى بالفجوة التضخمية حيث من الشكل المسافة AB تمثل فائض في الطلب الكلي ولازالة هذه الفجوة يجب تخفيض الطلب الكلي ليتناسب مع مستوى النتج في حالة التشغيل الكامل Y^* ليصبح التوازن عند النقطة A لذلك على الحكومة أن تتبع سياسة مالية ونقدية مثل تخفيض الانفاق الحكومي ،زيادة الضرائب ومنه ينتقل منحنى الطلب الكلي الى الأسفل ويتقاطع مع منحنى العرض الكلي Y عند النقطة A (أنظر الشكل)

ب- الفجوة الانكماشية: تظهر الفجوة الانكماشية عندما يكون مستوى الناتج التوازني أقل من مستوى الناتج في حالة التشغيل الكامل كما هو مبين في الشكل.



من الشكل نلاحظ أن النقطة E_0 تمثل نقطة توازن بتقاطع منحني العرض الكلي Y مع منحنى الطلب الكلي (AD_0) على يمين النقطة E_0 منحني العرض الكلي فوق منحنى للطلب الكلي ففي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد مع وجود قدر من البطالة وينشأ ما يسمى بالفجوة الانكماشية والمسافة CD تمثل حجم إنكماش الطلب، وإزالة هذه الفجوة والوصول إلى حالة التشغيل الكامل فيجب على الحكومة الرفع من حجم الطلب الكلي عن طريق تتبع سياسة مالية من شأنها ان تنتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى بحيث يمر بالنقطة C ، والتي تمثل وضعاً توازياً جديداً للدخل يقابل مستوى التشغيل الكامل.

لكن في المقابل التوسع المالي عن طريق الزيادة في الانفاق الحكومي يتطلب إيجاد سبل لتمويله كرفع الضرائب التي تعمل في اتجاه معاكس، فزيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح مما يخفض الاستهلاك كذلك زيادة الضرائب تنقص من حجم الأرباح بالنسبة للمؤسسات وهذا يعمل على خفض الميل للاستثمار، والنتيجة هي ان الضرائب تلغي الأثر التوسعي للإنفاق وعليه وحتى تحقق الحكومة أقصى أثر لتوسع الإنفاق الحكومي فلا مناص من اللجوء إلى الاقتراض، حيث يمكن أن تقترض من الأفراد والمؤسسات المالية ومن المصارف لتمويل الزيادة في الإنفاق.

ومن جهة أخرى يرى صانعو القرار أن المستهلكين أفضل من الحكومة في تحديد أفضل السلع التي يمكن إنتاجها في حالة زيادة الإنتاج، ومنه يكون تخفيض الضرائب على الدخل هو الوسيلة المناسبة لعلاج الفجوة الانكماشية وحالة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد حيث تخفيض الضرائب يرفع من

الدخل المتاح ومن حجم الأرباح وهذا يعمل على زيادة الاستهلاك وزيادة الميل للاستثمار مما يدفع باتجاه زيادة الطلب الكلي فالنتيجة.

10- المحددات العملية للسياسة المالية: هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات تحد من تحقيق السياسة المالية للإستقرار الاقتصادي منها.

*الإخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية فصانعي السياسة يجرون إختباراتهم في إيطار معلومات غير كاملة فالمقدرة على التنبؤ بحدوث كساد أو زيادة حدة التضخم محدودة للغاية، وحتى لو كانت الظروف الاقتصادية تستدعي تغيير السياسة المالية فإن هناك فترة زمنية قبل بدأ سريان التغيير حيث يدرس المختصون المشكلة والسلطات التشريعية يجب ان يكون لها دورها، وبعد قبول التغيير فإن التأثير الرئيسي لن يتم في الحال فهنا وقتا مطلوبوا لتسليم العروض المقدمة للحكومة وإبرام العقود الجديدة وكل هذا يعقد ويزيد من حدة المشكلة .

*السياسة المالية المرنة تكون لها آثار تضخمية ذلك أن خيارات السياسة المالية تتأثر بالإعتبارات السياسية كالأستحقاقات الانتخابية.

* إذا كان الانكماش الاقتصادي قد وقع في منطقة جغرافية معينة أو بين مجموعة من القوى العاملة فإن الإخذ بحافز إقتصادي عام قد يكون غير فعال.

* التأثيرات الثانوية للسياسة المالية تضعف من أثارها المرغوبة فتمويل الزيادة في الانفاق عن طريق الضرائب يحد من الأثر الكلي للسياسة المالية نكما أن تمويل الانفاق عن طريق بيع السندات يعمل على رفع أسعار الفائدة وهذا يشكل تكلفة إضافية مما يعمل على تخفيض الإستثمار الخاص.

11-عوامل الإستقرار الذاتية: لتفادي الفجوات الزمنية والتقليل من حدة المشكلة هناك برامج مالية تلقائية تؤدي الى المساعدة على الإستقرار الاقتصادي دون الحاجة الى عمل التشريع، وبذلك يمكن علاج مشكلة التوقيت الصحيح إلى حد بعيد، وعوامل الإستقرار الذاتي هي عوامل تعمل تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة خلال الكساد ودعم فائض الموازنة خلال الازدهار حتى بدون تغيير السياسة المالية ومن بين هذه العوامل نشير إلى:

أ- **ضرائب الدخل التصاعدية:** أثناء التوسع الاقتصادي يتزايد دخل المستهلك الممكن التصرف فيه وذلك بسرعة اقل من التزايد في الدخل، ذلك انه مع الدخول المرتفعة فإن نظام الضرائب التصاعدية يدفع الكثير من الناس الى شرائح ضريبية اعلى وعليه تتزايد حصيلة الضرائب، ومن ناحية

أخرى فإن تناقص الدخل يوجه الكثير من الناس الى دفع معدلات ضريبية منخفضة مما يخفض إيرادات الحكومة الضريبية.

في نفس الوقت فألأرباح تكون شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية ففي أثناء الكساد تتناقص الأرباح ومن ثم تتناقص المدفوعات الضريبية للمؤسسات، مقابل زيادة المدفوعات الضريبية أثناء التوسع وهذا بدون تغيير في السياسة الضريبية.

ب-تعويضات البطالة: تعمل تعويضات البطالة على التقليل من الفجوة الزمنية ،ففي حالة الركود اين يحتاج الاقتصاد الى التوسع في الانفاق ترتفع معدلات البطالة ويرتفع معها المستفيدين من برامج تعويضات البطالة ،والذي يمثل جرعة من الانفاق بالنسبة للإقتصاد ،اما في حالة الازدهار تقل البطالة وتنخفض تعويضات البطالة مما يمثل سياسة تلقائية تتماشى والظروف الاقتصادية.

ج- اسعار الفائدة: تعمل تقلبات اسعار الفائدة والتي تتماشى والظروف الاقتصادية حيث تنخفض في حالة التدهور محفزة نحو زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي والدخل ،اما في حالة الازدهار اين يزيد الطلب الاستثماري فترتفع اسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة الاستثمار والتي تعمل على كبح جزء من الطلب الاستثماري لتخفيض الطلب الكلي والنتاج.

الفصل الرابع: التوازن الداخلي (نموذج LM/IS)

لقد توصلنا إلى ان شروط التوازن في سوق الانتاج (سوق السلع والخدمات) عند الكلاسيك هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار حيث العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة هي علاقة طردية اما الاستثمار فهو دالة متناقصة في سعر الفائدة.

اما النظرية الكينزية فترى أن سعر الفائدة هي ظاهرة نقدية تحدد في سوق النقد بتفاعل قوى عرض النقود والطلب على النقود بدافع السيولة.

ولقد تم نقد كلا من النظريتين لإعتمادهما على التوازن الذي يتوافق مع أغراض التحليل في المدى القصير (التحليل الجزئي) ومن ثم لا يمكن الإعتماد عليهما في تفسير التغيرات الاقتصادية الناتجة عن العلاقة المتبادلة والمتدخلة بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

و في ظل هذه الظروف الاقتصادية وفي هذا الاطار قدم الاقتصاديان "هيكس وهانس" -دفاعا عن آراء ومبادئ كينز -نموذج سمي بإسم نموذج "هيكس وهانس" أو نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS/LM) ويطلق عليه كذلك نموذج النظرية الكينزية الجديدة.

1- أهمية نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS/LM): يمكن ارجاع اهمية دراسة نموذج (IS/LM) إلى مجموعة من الأسباب:

- يهدف نموذج (IS/LM) للوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي لأخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها كمتغيرات متبادلة وآنية لكل منهما .
- تظهر أهمية الاعتماد على نموذج (IS/LM) من خلال النظر إلى الصعوبات والمشاكل المتعلقة والمرتبطة بكيفية تحديد سعر الفائدة فقد رأينا ان هذا الاخير يتحدد بتقاطع منحنى الادخار والاستثمار (عند الكلاسيك) ، لكن كينز يرى أن الادخار يعتمد على الدخل وأن الدخل يعتمد بدوره على سعر الفائدة الذي يؤثر في الاتجاه المعاكس للاستثمار ومن ثم الاستثمار بواسطة المضاعف يؤثر على الدخل وهكذا نكون امام إشكالية مفادها ان معرفة سعر الفائدة مرتبطة بمستوى الدخل وأن معرفة مستوى الدخل تتطلب معرفة مستوى سعر الفائدة ، وهكذا نكون أمام حلقة مفرغة إذا اتبعنا التحليل النقدي الكلاسيكي او التفسير الكينزي لنظرية النقود.

- يقوم نموذج (IS/LM) على المزج بين السياسة النقدية والسياسة المالية للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطة سعر الفائدة والدخل، حيث رأينا أن الكلاسيك أعطوا أهمية بالغة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، أما التحليل الكينزي فقد أعطى إهتماماً متزايداً للسياسة المالية في تفسير ومعالجة المتغيرات الاقتصادية ولشرح نموذج (IS/LM) نتبع ثلاث مراحل التالية:

المرحلة I : التطرق إلى شرط التوازن في سوق السلع والخدمات وإشتقاق منحنى IS

المرحلة II: البحث على شروط تحقيق التوازن في سوق النقد وإشتقاق منحنى LM

المرحلة III : تهتم بالجمع بين مختلف شروط التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد

بغيت تحديد الشروط الواجب توفرها لإحداث التوازن الاقتصادي في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

المرحلة I : التوازن في سوق السلع والخدمات.

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل، و الاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة ولتحقيق ذلك التوازن بحيث يتساوى الادخار والاستثمار لا بد من تحقيق العلاقة العكسية، بين متغيرين اثنين هما الدخل الذي يحدد الادخار وسعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار، انطلاقاً من هذه المعطيات يمكننا اشتقاق معادلة (IS)

حيث يمكن تمثيل معادلة الاستثمار $I = \bar{I} - bi$

\bar{I} : الاستثمار المستقل عن سعر الفائدة

b: درجة تجاوب الاستثمار لسعر الفائدة

i: سعر الفائدة

و بإستخدام معادلة الطلب الكلي والعرض الكلي لدينا AS=AD

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1) \quad (\text{اقتصاد مغلق})$$

$$\text{المعادلات السلوكية} \begin{cases} C = \bar{C} + cY_d \\ TA = \bar{TA} + ty \\ G = \bar{G} \quad . \quad TR = \bar{TR} \quad I = \bar{I} - bi \end{cases}$$

و بتعويض المعادلات السلوكية في معادلة الطلب الكلي (المعادلة 1) نجد:

$$Y_0 = \frac{\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{TA} + c\bar{TR}}{1 - c(1-t)} - \frac{bi}{1 - c(1-t)}$$

بوضع : (الانفاق المستقل) $\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{TA} + c\bar{TR} = \bar{A}$

و كذلك لدينا: (مضاعف الانفاق) $\alpha_G = \frac{1}{1 - c(1-t)}$

إذا يمكن كتابة معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات كمايلي:

$$Y_0 = \alpha_G \bar{A} - \alpha_G bi \quad \text{معادلة } IS$$

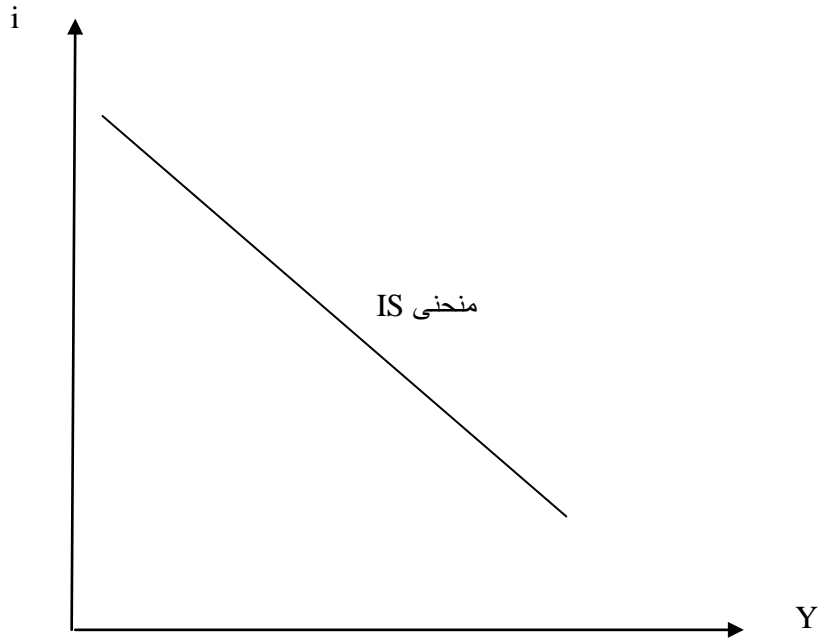
أ-منحنى IS :يشير منحنى IS إلى العلاقة بين الدخل والسعر الفائدة من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار

و من معادلة (IS) الأخير نستنتج ميل منحنى IS حيث:

$$\text{ميل منحنى (IS)} = \frac{\Delta i}{\Delta y} = -\frac{1}{\alpha_G b}$$

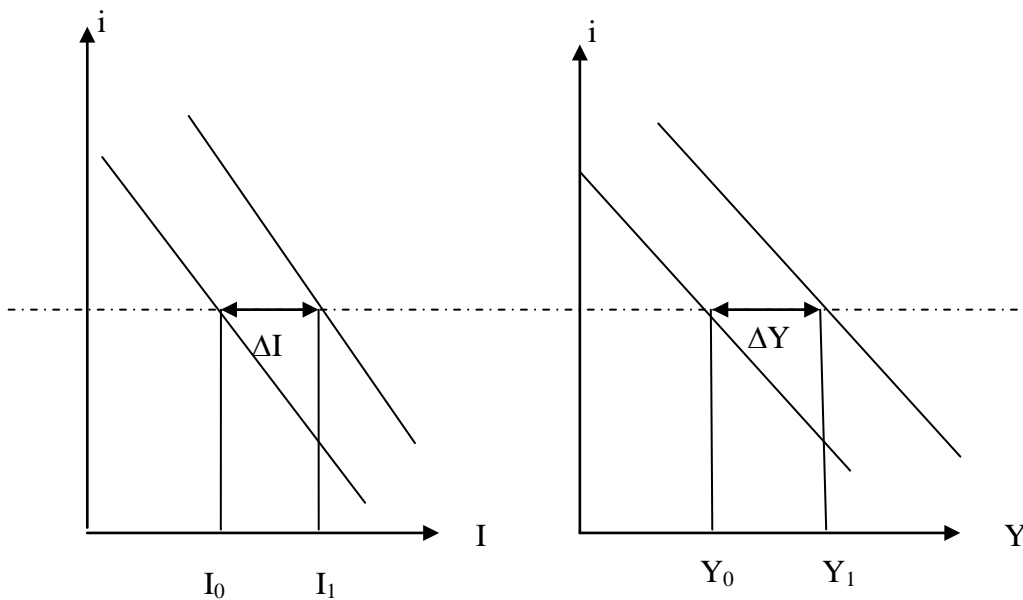
يظهر ميل منحنى IS سالب وهذا يعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة في السوق

السلعي ومنه يمكن تمثيل منحنى IS بيانيا بالشكل التالي:



ب- إنتقال منحنى IS:

أ- أثر الاستثمار والادخار على إنتقال منحنى IS: يتأثر منحنى IS بكل من الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة حجم الاستثمار بمقدار ΔI عند مستوى سعر فائدة معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل او الناتج بمقدار ΔY بإفتراض ثبات دالة الادخار.



أثر الاستثمار على منحنى IS

- كما أن التغير في مستوى الادخار يؤدي الى إنتقال منحنى IS حيث انخفاض الادخار ينقل منحنى IS الى اليمين والعكس في حالة زيادة الادخار

- أثر الانفاق الحكومي والضرائب على انتقال منحنى IS

من بين العوامل التي تؤثر في انتقال منحنى IS يمينا او يسارا نجد الانفاق الحكومي (G) حيث زيادة الانفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى IS يمينا بينما انخفاض G يؤدي إلى انتقال منحنى IS يسارا.

كما نجد عامل مهم في انتقال منحنى IS يتمثل في الضرائب حيث ارتفاع الضرائب يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح ومن ثم الاستهلاك والطلب الكلي مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS يسارا وفي حالة انخفاض الضرائب يقابله زيادة في الدخل مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS يمينا

المرحلة II: التوازن في السوق النقدي:

إن التوازن في السوق النقدي يتحقق بتقاطع منحنى عرض النقود مع الطلب على النقود ولما كان عرض النقود هو أحد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرارات السلطات النقدية (البنك المركزي) لذلك يفرض ثباته في الفترة القصيرة ومن ثم كان عرض النقود عديم المرونة لتغيرات أسعار الفائدة أما الطلب على النقود فهو يتوقف على متغيرين سعر الفائدة والدخل وهما محفزين حسب كينز لطلب على النقود من أجل المعاملات والإحتياط والطلب على النقود من اجل المضاربة

1-الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط : تطلب النقود من اجل المعاملات والإحتياط وهذا بقيام الأفراد والمؤسسات بالإحتياط لقدر معين من النقود على شكل سائل، بهدف مواجهة نفقاتهم اليومية من السلع والخدمات أو من أجل الإحتياط خوفا من ظروف المستقبل التي تتسم بعدم اليقين (حالة كساد او بطالة أو ...). ويعتمد الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط على حجم الدخل حيث كلما ارتفع الدخل زاد الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط والعكس صحيح كذلك يمكن التعبير عليها بالعلاقة التالية: $Md_1 = ky$

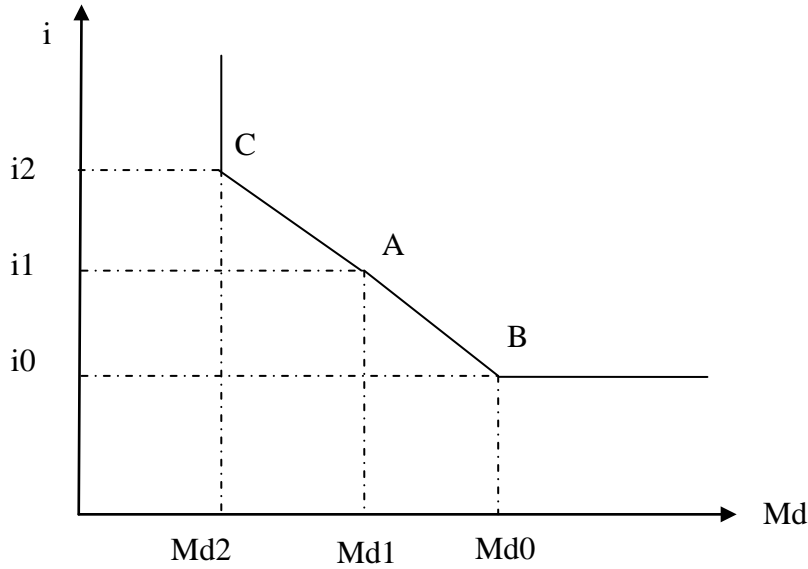
Md_1 : الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط.

Y : الدخل النقدي K : مرونة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط

و عموما يشكل الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الارصدة النقدية

ب- **الطلب على النقود من اجل المضاربة** : يقصد بالمضاربة عملية شراء وبيع الاوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على ربح ، و يعتمد حجم الربح على قدرة المضارب في التنبأ بأحوال سوق البورصة وبناءا على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الاوراق المالية، وتناسب اسعار السندات تناسبها عكسيا مع أسعار الفائدة حيث إذا توقع المضارب إنخفاض أسعار السندات (إرتفاع أسعار الفائدة) سيحاول التخلص من الأوراق المالية والاحتفاظ بالنقود بدل السندات بينما يحدث العكس إذا توقع ارتفاع في أسعار السندات (إنخفاض أسعار الفائدة) إذا في هذه الحالة سيحاول شراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية اي سيتخلص من السيولة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة مقابل حصوله على السندات .

- و يعتقد كينز بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال إذا يقول عندما يصل سعر الفائدة الى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا عندها يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع أي أسعار السندات لا يمكن ان تنخفض أكثر وأنه لا بد من إنخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع أسعار السندات) ، وإستنادا لهذا الشعور يقدم المضاربون على شراء السندات املا في ارتفاع اسعارها فيما بعد ومن ثم تحقيق أرباح، ويمكن التعبير عن العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وأسعار الفائدة في الشكل التالي والمعادلة التالية:



$$\text{جبريا : } Md_2 = -hi$$

Md_2 : الطلب على النقود من اجل المضاربة

i : سعر الفائدة h : مرونة الطلب على النقود من اجل المضاربة

- تعبر معادلة Md_2 على العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من اجل المضاربة وسعر الفائدة كما يبين الشكل ذلك من خلال الجزء A في الشكل البياني أما الجزء CB فيبين أن القانون البسكولوجي لكيينز والذي يحكم أسواق المال حيث تنخفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها والذي لا تنخفض أحتته وهو ما يعرف بمصبدة السولة (الجزء B). كذلك أسعار الفائدة تصل إلى مستويات لا ترتفع عنها الجزء C.

ج- توازن سوق النقد:

$$MO=MD$$

يجدن التوازن عندما تساوي الطلب على النقد مع عرض النقد حيث

$$MD=MD_1+MD_2$$

$$\frac{\bar{M}}{P} = M_{d1} + M_{d2} \Rightarrow \frac{\bar{M}}{P} = KY - hi \quad (K > 0, h > 0)$$

$\frac{\bar{M}}{P}$ الأرصدة النقدية الحقيقية

$$Y = \frac{1}{K} \left[hi + \frac{\bar{M}}{p} \right]$$

و منه نحصل على معادلة LM:

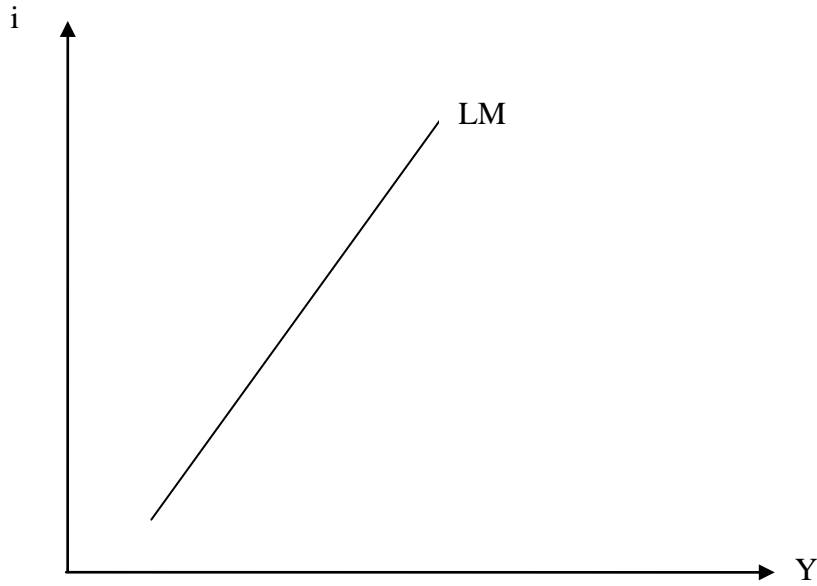
$$i = \frac{1}{h} \left[ky + \frac{\bar{M}}{p} \right]$$

د- منحنى LM: يعبر منحنى LM عن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة في سوق النقد

و من معادلة LM نستنتج بأن ميل منحنى LM موجب حيث :

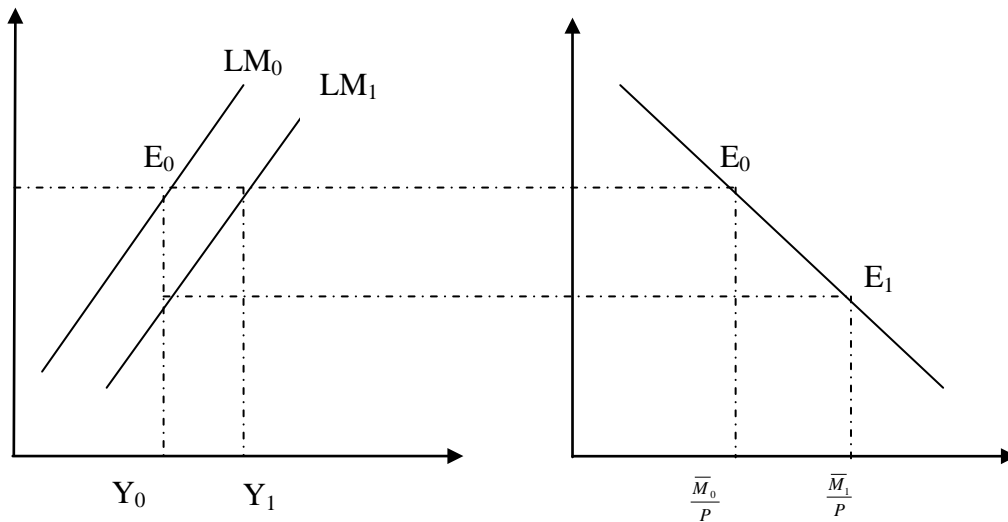
$$\text{ميل المنحنى LM} = \frac{\Delta i}{\Delta Y} = \frac{k}{h}$$

و هذا يعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل وسعر فائدة في السوق النقد ومنه يمكن تمثيله كما يلي:



منحنى LM

هـ- إنتقال منحنى LM: يعد عرض النقود عامل مهم في إنتقال منحنى LM يمينا أو يسارا حيث تؤدي زيادة عرض النقود إلى حدوث فائض في عرض النقود مما يؤدي إلى توجه الأفراد والمؤسسات إلى شراء الاوراق المالية فترفع بذلك أسعار السندات ومن ثم إنخفاض أسعار الفائدة، وبذلك تؤدي زيادة عرض النقود إلى إنخفاض في أسعار الفائدة عند مستويات مختلفة من الداخل أي إنتقال منحنى LM يمينا.

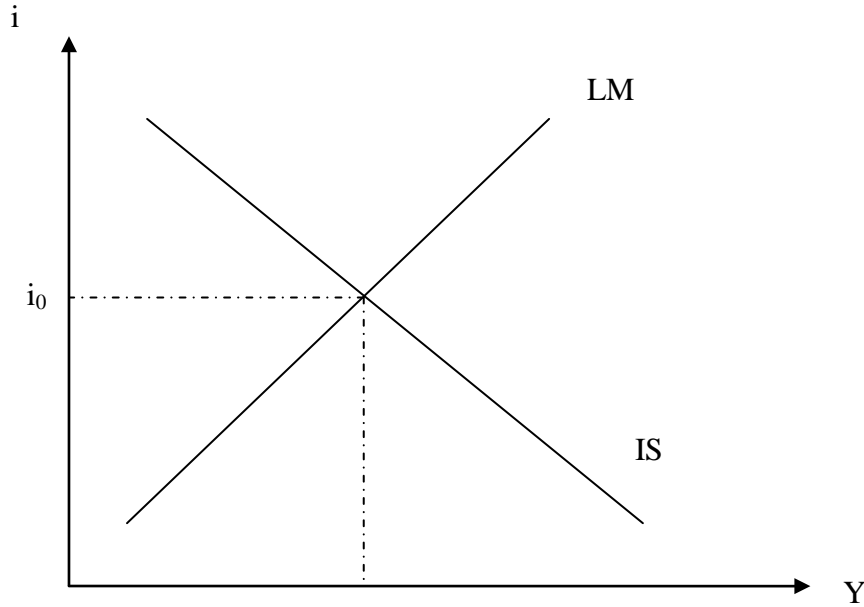


أثر الزيادة في عرض النقود على منحنى LM

من جهة أخرى فإن التغيير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغيير معاكس في عرض النقود $\frac{M}{P}$ إذا يؤدي إلى إنخفاض حقيقي للنقود مما يحدث فائض في الطلب على النقود في السوق النقدي عند التوازن الأول من الدخل، مسبباً إرتفاع أسعار الفائدة ومن ثم تحقيق توازن جديد في السوق النقدي. ومنه إرتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى أنتقال منحنى LM يساراً.

المرحلة III: التوازن الأني في السوقين (السوق السلعي والسوق النقدي).

يتحقق التوازن في ظل نموذج IS/LM في نقطة توازنية وحيدة تحدد كل من سعر الفائدة وحجم الدخل التوازنيين كما هو مبين في الشكل التالي:



كما يمكن توضيح ذلك رياضياً من خلال معادلة (IS و LM) حيث

$$Y = \alpha \bar{A} - abi \quad \text{معادلة IS}$$

$$Y = \frac{1}{K} \left[hi + \frac{\bar{M}}{P} \right] \quad \text{معادلة LM}$$

$$i_{LM} = \frac{1}{h} \left[ky - \frac{\bar{M}}{P} \right] \quad \text{نقوم بتعويض } i_{LM} \text{ في } Y_{IS} \text{ حيث:}$$

$$Y = \alpha_G \bar{A} - \alpha_G b \left[\frac{1}{h} \left(ky - \frac{\bar{M}}{P} \right) \right] \quad \text{وبتعويضها في } Y_{IS} \text{ نجد:}$$

$$Y = \alpha_G \bar{A} - \alpha_G b \frac{1}{h} KY - \alpha_G b \frac{1}{h} \frac{\bar{H}}{P}$$

$$: Y = \frac{\alpha_G \bar{A}}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} k} + \frac{\alpha_G \frac{b}{h} \bar{M}}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} k} P$$

و بتبسيط المعادلة نحصل على

$$\delta = \frac{\alpha_G \frac{b}{h}}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} k}$$

و بوضع :

كمايلي:

$$Y_0 = \delta \bar{A} + \delta \frac{b}{h} \left(\frac{\bar{M}}{P} \right)$$

2- أثر السياسة المالية والسياسة النقدية في التوازن الاقتصادي العام:

تعد السياسات المالية والنقدية من اهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي.

أ-السياسة المالية: تتمثل السياسة المالية في درو الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير مباشرة وتحصيلها للإيرادات يتم انفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الانفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الاهداف من بينها.

- العمل على الاستقرار الاقتصادي.

- تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية.

- التقليل من التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية.

- إستخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية ولمكافحة التضخم.

- وبصفة عامة تهدف السياسة المالية بالأساس إلى تحقيق مستويات مرغوبة ومناسبة من الأسعار

والاستهلاك وتوظيف الموارد الانتاجية وعدالة توزيع الدخل عن طريق إستخدام كل من الضرائب

والانفاق الحكومي والتحويلات والتي تعرف بأدوات السياسة المالية

و من معادلة التوازن في السوقين السلعي والنقدي لدينا:

$$g_0 = \delta \bar{A} + \delta \frac{b}{h} \frac{\bar{M}}{P} \quad / \quad \delta = \frac{\alpha_G}{1 + \alpha_G \frac{b}{h} K}$$

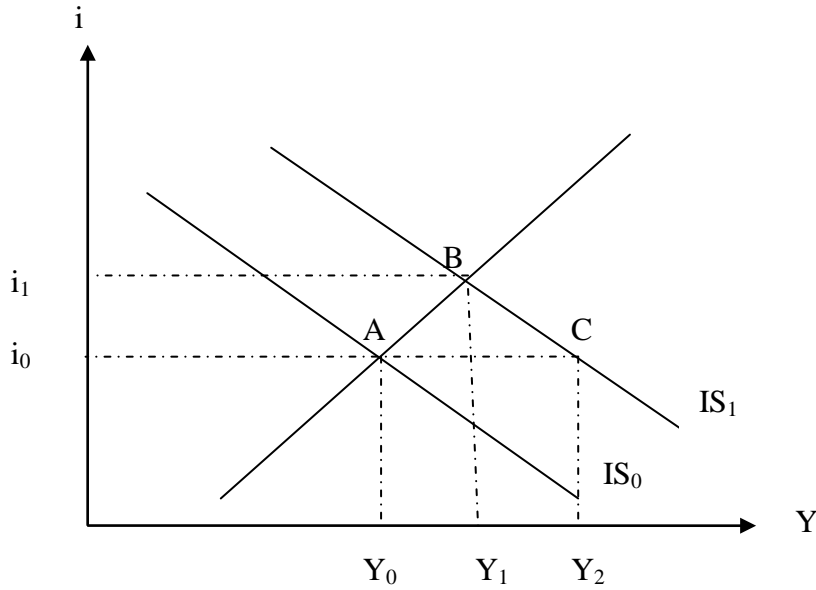
ومن هذه المعادلة نستنتج مضاعف السياسة المالية والذي يمثل عدد مرات زيادة الدخل نتيجة زيادة

احد عناصر السياسة المالية

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \delta = \frac{\alpha_G}{1 + \alpha y \frac{b}{h} k}$$

بحيث مضاعف الإنفاق الحكومي:

أ-1- أثر زيادة الإنفاق الحكومي: نفترض أن الدولة قررت زيادة حجم نفقاتها للرفع من مستوى الدخل ففي هذه الحالة يستقل منحى IS إلى اليمين IS_1 مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة B كما هو مبين في الشكل:



أثر الزيادة في الأنفاق الحكومي (أثر الطرد)

و عليه نحصل على توازن جديد في النقطة B بزيادة الدخل (Y_1) بحيث $\Delta Y = \delta \Delta G$ و زيادة سعر الفائدة التوازني (i_1).

- إن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض المستوى التوازني للإستثمار بإعتبار ان الإستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة ومنه فالزيادة في الإنفاق الحكومي تعوض جزئياً انخفاض مستوى الإستثمار كما يمكننا ان نقول أن الإستثمار طرد جزءاً من أثر الإنفاق الحكومي على الدخل ففي حالة بقاء سعر الفائدة ثابت يكون التوازن في النقطة C المقابلة لمستوى دخل ($Y_1 < Y_2$) ولذلك تسمى هذه الظاهرة بأثر الطرد او المزاحمة.

ب- السياسة النقدية: ويقصد بها مجموعة القواعد والاحكام التي تتخذها الحكومة او أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

- تحقيق المعدل الامثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة .

- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا

- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية

و من معادلة التوازن في السوقين السلعي والنقدي نستنتج مضاعف السياسة النقدية والذي يعبر عن عدد مرات زيادة الدخل نتيجة زيادة الكتلة النقدية:

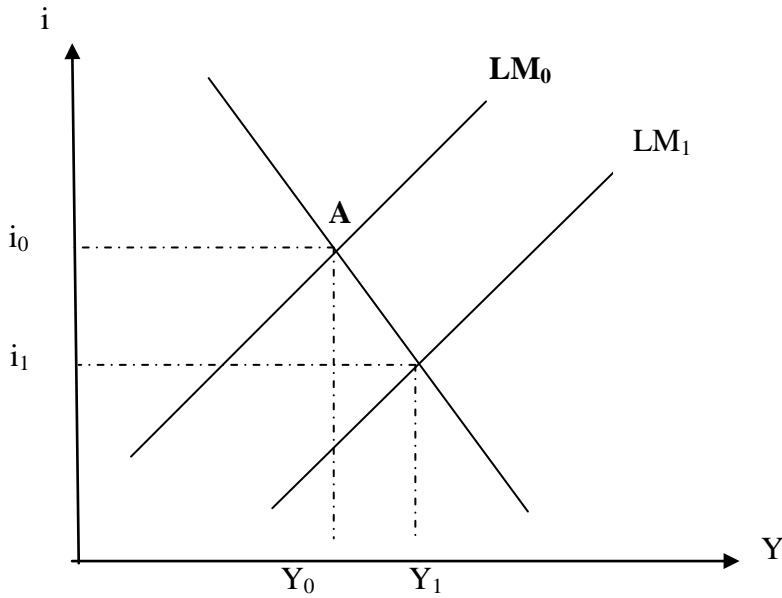
$$\frac{\Delta Y}{\Delta(\frac{M}{P})} = \frac{b}{h} \delta \quad / \quad \delta = \frac{\alpha}{1 + \alpha \frac{b}{h} k}$$

بحيث مضاعف السياسة النقدية:

ملاحظة : من مضاعف السياسة النقدية يستنتج انه كلما كانت قيمة h و k صغيرتين و b و αG

كبيرتين يكون قيمة المضاعف كبيرة وبالتالي يكون أثر التوسع النقدي على الدخل التوازني كبيرا .

أثر الزيادة في المعروض النقدي: يعتبر البنك المركزي كمؤسسة شبه مستقلة عن الحكومة هو المسؤول عن السياسة النقدية ففي حالة زيادة المعروض النقدي يحدث فائضا في النقود المعروضة ومنه يلجأ الأفراد إلى شراء أرصدة أخرى متمثلة في ارتفاع أسعار السندات وإنخفاض أسعار الفائدة والمعبرة عنه بيانيا بإنتقال منحنى LM يمينا كما هو مبين في الشكل:



إن انخفاض سعر الفائدة بفعل زيادة النقود يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار وعن طريق المضاعف (المضاعف السياسة النقدية) يرتفع مستوى الدخل إلى Y_1 حيث: $\Delta Y = \delta \frac{b}{h} \Delta \frac{\bar{M}}{P}$ و منه يصبح

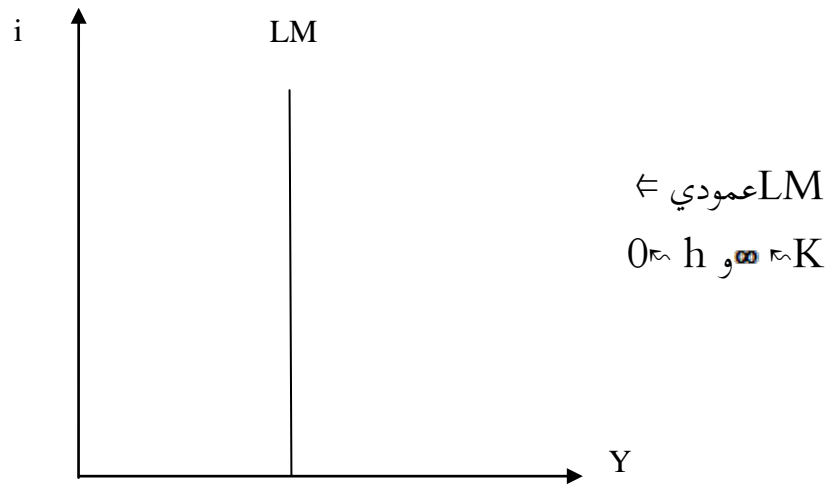
توازن جديد عن النقطة B كما هو مبين في الشكل.

ويمكننا تبين أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل وسعر الفائدة في الجدول التالي :

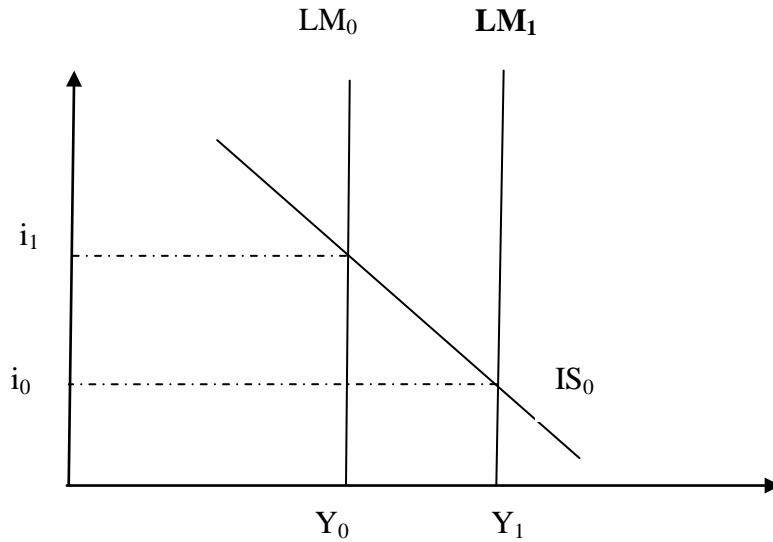
الأثر على سعر الفائدة	الأثر على الدخل	الآثار السياسة
+	+	التوسع المالي
-	+	التوسع النقدي

3- السياسة المالية والنقدية والحالتان المتطرفتان : لدينا حالتين متطرفتين

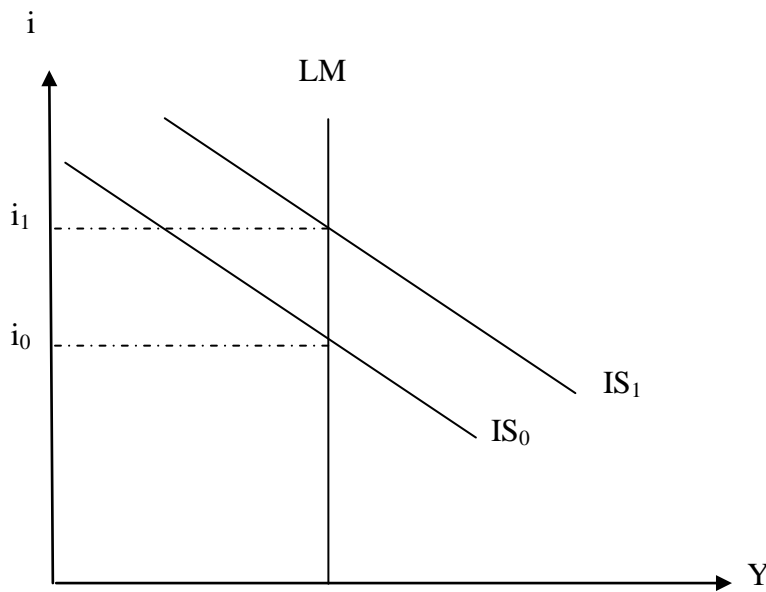
أ- الحالة الكلاسيكية: كما تطرقنا سابقا في دراستنا للنموذج الكلاسيكي للتوازن فالنقود بالنسبة إليهم وسيط للتبادل وبالتالي الطلب على النقود يكون من اجل المعاملات والاحتياط وليس من اجل المضاربة وفي هذه الحالة يكون منحنى LM عموديا كما في الشكل التالي:



كما يبين الشكل أن سعر الفائدة يكون عديم المرونة عند ارتفاع سعر الفائدة إلى أقصى حد يتوقعه المتعاملون في سوق النقد والأوراق المالية ، و في هذه الحالة تكون السياسة النقدية (التحكم في المعروض النقدي) ذات فعالية في حالة التضخم في التأثير على كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل حيث زيادة عرض النقود تنقل منحنى (LM) إلى اليمين كما مبين في الشكل.

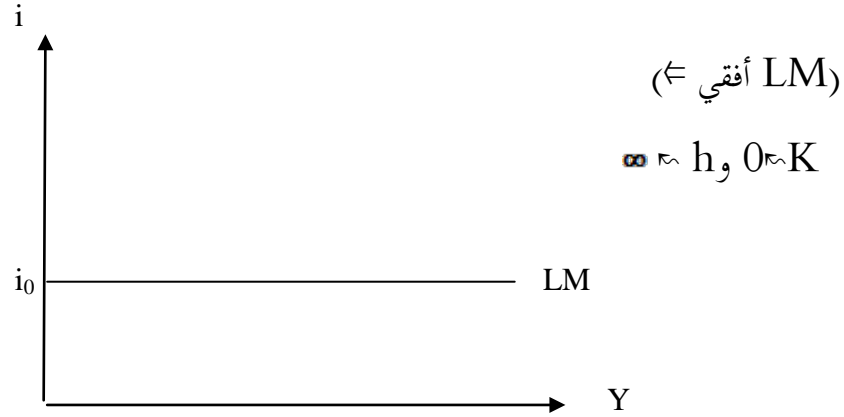


كما انه في هذه الظروف السياسية المالية تكون عديمة الفعالية فإذا زادت الحكومة من إنفاقها او قللت من الضرائب او كلاهما معا فإن منحني IS سينتقل إلى الأعلى (IS_1) كما هو مبين في الشكل الموالي:



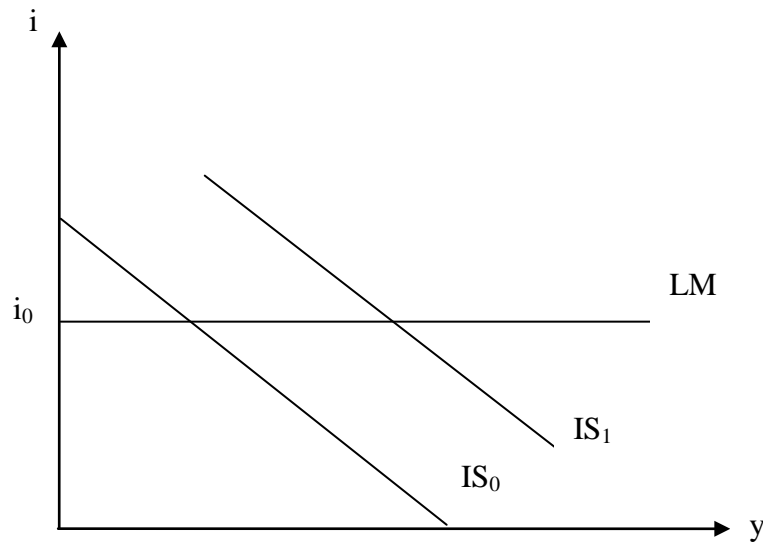
حيث نلاحظ زيادة سعر الفائدة إلى (i_1) دون التأثير على الدخل لذلك في حالة تعرض الاقتصاد إلى أزمة تضخم، ينصح الأخذ بالسياسة النقدية للتأثير على سعر الفائدة والدخل معا وهو ما ذهبت إليه النظرية الكمية التقليدية والمعاصرة من خلال تدخل السلطات النقدية في تغيير حجم الكتلة النقدية في المجتمع بما يسمح بإعادة التوازن.

ب- الحالة الكينزية (مصيدة السيولة): تعرف هذه الحالة بمصيدة السيولة وهي عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى بحيث لا ينخفض تحت هذه المستوى، وهذا يحدث عندما يكون الطلب على النقود ما أجل المضاربة كبيرة والطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط صغيرة أي $(h < \infty$ و $K < 0$) بيانيا يكون منحنى LM أفقي



في هذه الحالة تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية بسبب ما سماه كينز بفخ السيولة، ولأن تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بإنخفاض سعر الفائدة والذي يحفز الاستثمار ولكن سعر الفائدة لا ينخفض تحت هذه المستوى (i_0).

أما السياسة المالية تكون أكثر فعالية حيث زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا ينقل منحنى IS_0 إلى IS_1 مما يؤدي إلى خلق توازن جديد عند دخل توازني جديد أكبر.

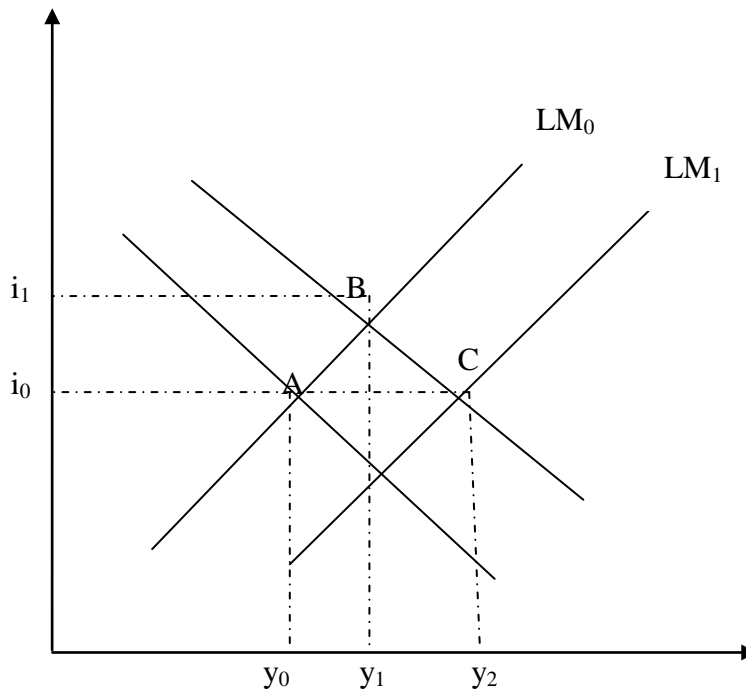


أثر الزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب

- إذا بشكل عام في حالة الركود تكون السياسة المالية أكثر نجاعة وفعالية وفي حالة التضخم تكون السياسة النقدية أكثر نجاعة وفعالية .

4- أهمية المزج بين السياسة النقدية والمالية:

من التحليل السابق لاحظنا أن زيادة الإنفاق الحكومي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة في حين زيادة عرض النقود أدت إلى انخفاض سعر الفائدة، ولهذا السبب يتم اللجوء إلى استخدام السياستين معا السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وتحقيق المستوى المطلوب من الدخل وسعر الفائدة، لذلك كان من الأهمية بما كان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ويظهر ذلك جليا عند دراستنا لأثر الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل وسعر الفائدة حيث ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى وجود ظاهرة المزاحمة وللتخلص من أثر المزاحمة (الطرد) يكفي تخفيض سعر الفائدة عن طريق مزج السياسة النقدية مع السياسة المالية كما هو مبين في الشكل:



أثر المزج بين السياسة المالية والنقدية

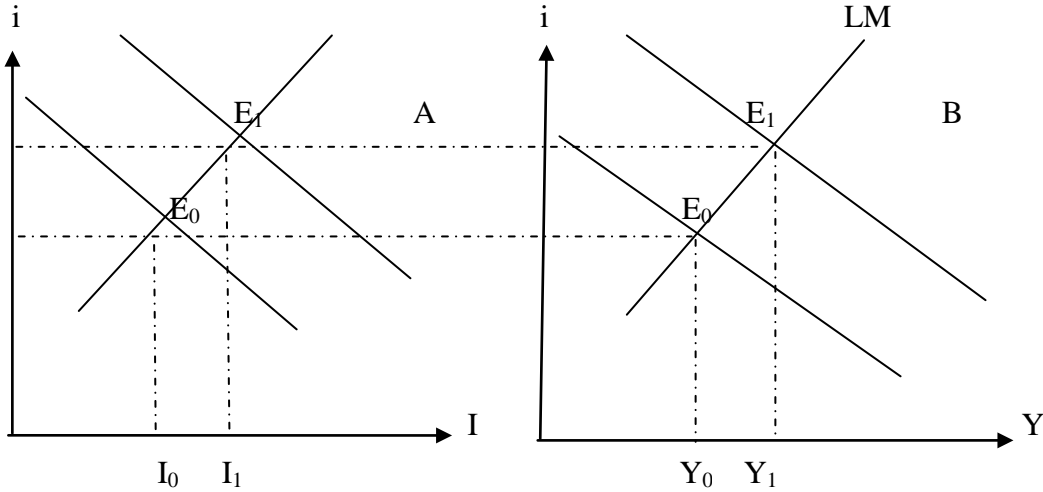
نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ينتقل منحنى IS إلى IS_1 لتصبح النقطة B هي نقطة التوازن ولإعادة سعر الفائدة إلى مستواه نقوم بزيادة عرض النقود، فينتقل منحنى LM إلى LM_1 لتصبح النقطة C هي نقطة التوازن المقابلة لمستوى دخل Y_2 حيث $(Y_0 < Y_1 < Y_2)$ وسعر فائدة i_0

لذلك تعتبر السياسات النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الإقتصادية العامة للدولة. لذلك ينبغي التنسيق والمواءمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حده بغية تجنب التعارض والتقارب بين أهداف وأدوات هاتين السياسيتين، ويمكن توضيح أهمية التنسيق بين السياسيتين بافتراض أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة تضخم وإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي يمكن إتباع الإجراءات والتدابير التالية

- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان وبواسطة أدوات السياسة النقدية .
- رفع الضرائب بهدف تقليص الأنفاق الاستهلاكي وزيادة مستويات إيرادات الميزانية (السياسة المالية)، وتقليص حجم الأنفاق الحكومي لتخفيض حجم الطلب الكلي (السياسة المالية)

أما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة كساد فنقوم بإتباع إجراءات وتدابير معاكسة تماما للتدابير السابقة عن طريق التوسع في الائتمان وزيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض حجم الضرائب الأمر الذي يزيد في الطلب الكلي.

5- أثر الدعم الحكومي للاستثمار: عندما تدعم الحكومة الاستثمار فإنها تدفع جزءا من تكلفة استثمار المؤسسة، و هذا التدعيم ينقل منحنى الاستثمار الى الاعلى إلى وضع جديد I_1 كما هو مبين في الشكل :



إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي حيث ينتقل منحنى IS إلى الاعلى حيث $(\Delta Y = \alpha \Delta I)$ ويصبح التوازن الجديد عند النقطة E_1 والملاحظة انه بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة فإن مقدار الاستثمار ارتفع من I_0 إلى I_1 وهذا بسبب التدعيم الحكومي ومنه نقول أن ارتفاع أسعار الفائدة يكبح ولكن لا يلغى أثر تدعيم الاستثمار.

الفصل الخامس: التوازن الداخلي والخارجي

يعد سوق الصرف من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصاديين من عملات صعبة وكذا ملجأ لتحديد قيمة كل العملات الاجنبية وهكذا تنجز عنه تدفقات هامة.

1- ماهية سوق الصرف الأجنبي:

أ- مفهوم سوق الصرف الاجنبي : يقصد بها عموما السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة، فالوظيفة الأساسية لهذا السوق هي تحويل القوة الشرائية بين الدول اي تسهيل تبادل العملة المحلية بالعملة الاجنبية وسوق الصرف ليس سوق منظمة مثل اسواق البضائع او الأوراق المالية إذا ليس لها مكان يجتمع فيه المتعاملون كما انها ليست قاصرة على بلد واحد فهي مجرد إمكانية يتم بواسطتها جمع المشتري والبائع للصرف الاجنبي في كل مكان وزمان.

ب- المتدخلون في سوق الصرف: على غرار أسعار جميع السلع التي تحدد وفق عمليات البيع والشراء فإن أسعار الصرف هي بدورها تتحدد بتدخل بعض الاعوان الاقتصاديين في سوق الصرف ومن اهم منشطي هذه السوق نجد:

- البنوك التجارية، البنوك المركزية، السماسرة، المستخدمين التقليديين (المستوردين، المصدرين، السواح، المستثمرين) الذي يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية لتسوية معاملاتهم.

ج- خصائص سوق الصرف الأجنبي: يتميز هذا السوق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه، إضافة إلى أنه سوق لإطار مادي له ويتم التعامل فيه بواسطة ادوات الاتصال الحديثة ويتأثر سوق الصرف الاجنبي بالعوامل الاقتصادية والسياسية، القروض الدولية السياسات الضريبية أسعار الفائدة، ظروف سوق النقد، العرض والطلب على العملات الاجنبية... الخ.

د- عوامل تطور أسواق الصرف الاجنبي : هناك عدة عوامل أدت إلى تعاظم اسواق الصرف الأجنبي نذكر اهمها:

- تطور وسائل الاتصال السلكية والاسلكية وبشكل بارز بعد ظهور الشبكة العنكبوتية

Internet

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ومارفقتها من تحرير وإلغاء القيود على تجارة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم.
- ارتفاع قيم المعاملات البترولية في التجارة الدولية بشكل خاص وقيم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والتبادلات السلعية والخدمية بشكل عام
- تعاظم التعامل بالعملات الأوروبية ضمن سلسلة من أسواق العملات الأجنبية حيث أسهم توحيد العملة لعدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تطور أسواق الصرف الأجنبي وذلك لما حققته العملة الموحدة EURO من انخفاض تكاليف تصريف العملات فيما بينها ومع العملات الأخرى خارج منطقة اليورو ومن تجاوز مخاطر تقلبات أسعار العملات السابقة.

2- وظائف سوق الصرف الأجنبي والمعاملات التي تجري فيه :

أ- وظائف سوق الصرف الأجنبي: ونذكر منها

- تسوية المدفوعات الدولية وتحويل الاموال او القوة الشرائية بين الدول، فعن طريق هذه الأسواق تتم الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية إضافة الى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها
- تقديم الإئتمان للتجارة الخارجية
- التحكيم او الموازنة: و يحدث هذا نتيجة شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان يكون سعرها مرتفع بهدف تحقيق الربح .
- التغطية: ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي تغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق إتفاق على بيع وشراء الصرف الأجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال مقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

ب- المعاملات التي تجري في سوق الصرف الأجنبي:

- العقود المستقبلية: وتمثل التزاما قاطعا بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة بسعر معين
- عقود الخيار: وهي عقود تعطي للمشتري الحق بخيار شراء او بيع كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد بأي تاريخ قبل الموعد المحدد.
- مقايضات العملة: وهي عملية بيع فورية للعملة مرتبط مع شراء اجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة

• **التحكيم بالفائدة:** وتشير إلى التدفقات الدولية لرؤوس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد عالية في الخارج، فينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

3- أنواع أسواق الصرف: يمكن التفرقة بين نوعين

أ- **سوق الصرف العاجل:** وفيه تتم عملية البيع والشراء بين العملات طبقاً للسعر الحالي أي في الوقت الذي يتم فيه الاتفاق.

ب- **سوق الصرف الأجل:** ويقصد به ان عملية البيع والشراء للعملة الاجنبية تتم وفق السعر الأجل وتكون بصدد عملية الصرف الأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

4- سعر الصرف :

أ- **مفهوم سعر الصرف:** يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة اخرى، و في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

ب- **أنظمة الصرف السائدة في العالم:** لقد تحول نظام الصرف العالمي من حالة التثبيت التي كانت تلتزم بموجبها الدولة بتحديد قيمة عملتها بصفة مباشرة او غير مباشرة نسبة للذهب إلى الوضع الحالي الذي يحاول تنظيم عمليات الصرف وإلحاق نوع من الاستقرار على تربيته، من خلال نظام لا تتم فيه قيمة العملات للذهب بصلة ويمكن تلخيص نظم الصرف إلى فئتين .

• **النظم الثبوتية:** وهذه النظم تعتمد على قيام الدولة بربط عملتها رسمياً بمعدل ثابت بعملة صعبة ذات مكانة كبيرة او بسلة من العملات.

• **النظم غير الثبوتية:** وتنقسم إلى نظام حر ونظام مرن.

النظام الحر(العائم) : ويقوم هذا النظام على أساس قانون العرض والطلب المطلق في تحديد معدلات الصرف، وهذا النظام معتمد في الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية اما على مستوى الدول العربية فإن الدولة الوحيدة التي تعتمد هي لبنان.

النظام المرن: من اهم انواع الصرف المرن نظام المرونة الاختيارية او نظام التعويم المسير حيث في هذا النظام تؤثر السلطة النقدية على تحركات معدل الصرف بتدخلاتها الفعالة بالرجوع الى سلة عملات أجنبية قياسية متنوعة دون الالتزام بأي سعر صرف رسمي وهذا النظام معتمد في كل من الجزائر مصر وتونس.

ج- سعر الصرف الإسمي والحقيقي:

يقصد بسعر الصرف الإسمي ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم.

أما سعر الصرف الحقيقي هو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم بإعتبار أنه يأخذ في الحساب التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية ويمكن التعبير عليه بالعلاقة التالية:

$$R = e \cdot \frac{p}{p^e}$$

e: سعر الصرف الإسمي

p: مؤشر الأسعار المحلية

p^e : مؤشر الأسعار الأجنبية

د- العوامل المؤثرة في سعر الصرف: تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة (عام 1973) البديلة لنظام سعر الصرف الثابت ومن أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف نجد:

- **التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:** ارتفاع قيمة الصادرات يعني ارتفاع وزيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تحسين في قيمة العملة المحلية أما زيادة الواردات يعني بيع العملة المحلية لشراء العملة الأجنبية أي زيادة عرض العملة المحلية وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية.
- **تغير معدلات التضخم (نظرية القوة الشرائية):** تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك الفترة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح.
- **التعبير في معدلات الفائدة (نظرية تعادل معادلات الفائدة):** تؤثر تغييرات أسعار الفائدة في تحديد أسعار العملات، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أقل من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر والعكس صحيح.

* **التدخلات الحكومية:** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائماً لسياسة المالية والاقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرف العملة،

بالإضافة على ذلك تتأثر أسعار العملات بعوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية، أذواق وتفضيلات المستهلكين، المناخ الاستثماري... الخ.

5- ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات الدولية من أهم المصادر الموثقة للحسابات الخارجية لأي بلد وذلك لما يحتويه هذا السجل من قيم للتعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى

أ- مفهوم ميزان المدفوعات: يقصد بميزان المدفوعات السجل الإحصائي أو المحاسبي لخلاصة القيم النقدية للتعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة معينة عادة سنة، ففي حالة دخول العملة الصعبة فهذا يسجل في جانب الموارد (الصادرات، الإعانات الدولية، الاقتراض... الخ) أما في حالة خروج العملة الصعبة يتم التسجيل في جانب النفقات (الواردات، خدمة الدين الخارجي... الخ).

ب- تركيب ميزان المدفوعات: من بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتمييزه بالوضوح والمنطقية.

- **الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات):** وهو يقتضي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي بما في ذلك خدمات عناصر الإنتاج وتعلق بنوده الرئيسية فيما يلي:

- الميزان التجاري: ويمثل جميع الصادرات والاسترادات من السلع ويسمى بالتجارة المنظورة.
- ميزان الخدمات: ويمثل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل التأمين والسياحة والصرافة وتسمى بالتجارة غير المنظورة.

و يعد الحساب الجاري من أكثر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع وخدمات من قبل البلد مع العام الخارجي سواء سلبيا أو ايجابيا كذلك يلاحظ أن الحساب الجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بالدخل القومي ويؤثر فيه من خاصية الحجم والهيكل.

- **حساب التحويلات من طرف واحد:** يلخص هذا الحساب المدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل ويمثل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى سواء رسمية أو غير رسمية .

- **حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):** وتسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لرأس المال وهي على نوعين.

* **رؤوس الأموال طويلة الأجل:** وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء او (بيع) الأدوات المالية (أسهم وسندات).

* **رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول.

ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس وعادة ما يطلق على ميزات العمليات الجارية + ميزات التحويلات من جانب واحد + ميزان حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بالميزان الأساسي.

- **ميزان الذهب والنقد الأجنبي:** وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب والنقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي.

- **فقرة الخطأ والسهو:** قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود من الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يمكن إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين ويسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو والخطأ أو التناقض الإحصائي.

ج- أهمية ميزان المدفوعات:

* يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية.

* يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.

* أداة هامة تساعد السلطات في تحديد السياسة المالية والنقدية فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية، فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.

* يعتبر مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات

6- اختلال ميزان المدفوعات الدولية والفكر الاقتصادي:

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، والخلل يعني حدوث عجز أو فائض فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة وبالتالي تتم التسوية بالفارق بينهما من خلال البنود أسفل الخط، مثل السحب من الأرصدة الدولية أما الفائض فيظهر في حالة العكس، كما أن الإختلالات التي تحدث في موازين الحسابات الجارية هي التي تحدد اختلالات موازين المدفوعات وإن تعديل هذه الاختلالات يتم بإختلالات (معاكسة) في موازين التحويلات أي أن وجود الفائض (أو العجز) في الحساب الجاري يقابلة

العجز (أو الفائض) في ميزان التحويلات (حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل وحساب الذهب والتحويلات ذات الطرف الواحد وتخصيصات حقوق السحب الخاصة) ويطلق عليها الوفرات الفائضة في حساب التحويلات لتغطية عجز الحساب الجاري بمدفوعات الموازنة. ولقد اختلف الفكر الاقتصادي خلال تطوره في تحديد أسس تعديل الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات الدولية ويمكن اجمال ذلك في آراء المدرستين الكلاسيكية والكينزية

أ- النظرية الكلاسيكية وتوازن ميزان المدفوعات: تركز النظرية الكلاسيكية بصفة أساسية على توازن الميزان التجاري حيث تأخذ في اعتبارها العلاقات السلعية دون العناصر الأخرى. وتعتمد هذه النظرية على قانون النفقات النسبية في التجارة الخارجية ونظرة كمية النقود، فتغير الأسعار النسبية بين البلدان يتبعه بالضرورة تغير حجم السلع المتبادلة واتجاهها وبالتالي يحدث اختلال في ميزان المدفوعات بالسلب أو الإيجاب وهذا الاختلال لا يستمر طويلا وإنما يروونه في المعتاد بصورة تلقائية دون أدنى تدخل حكومي، حيث أن زيادة الواردات على قيمة الصادرات يؤدي إلى وجود عجز في الميزان التجاري في ظل نظام الذهب لا بد من تغطية هذا العجز بالذهب وهو ما يعني خروج النقود (الذهب) من البلد المعني بمبلغ هذا العجز ويؤدي ذلك حتما إلى قلة عرض هذه النقود وبالتالي إنخفاض الأسعار المحلية ويكون هذا الانخفاض مشجعا لزيادة المستوردين الأجانب فيزداد طلبهم على المنتجات المحلية وزيادة الصادرات وبمعنى آخر دخول نقود جديدة بما يعادل العجز السابق فيحدث التوازن في ميزان المدفوعات.

ب- النظرية الكينزية وتوازن ميزان المدفوعات: تمتاز هذه النظرية في أنها رفضت الدور الذي تلعبه كمية النقود في النظرية الكلاسيكية، بل أكدت على دور التشغيل والنتائج الحقيقي في إعادة التوازن بدلا من دور الأسعار الذي تضمنته النظرية السابقة والائتمان قصير الأجل وتخصيصات حقوق السحب الخاصة. وقد تولد عن هذا الاتجاه انحياز النظام الذي اعتمده FMI سابقا في مؤتمر Bretton Woods وذلك في عام 1973 بسبب التدفقات التضخمية المتزايدة للتسهيلات الائتمانية قصيرة المدى التي رافقت انحياز الأسس التي قام عليها النظام السابق، حيث بلغت هذه التدفقات حدا في ظل الالتزام الشديد بنظام أسعار الصرف الثابتة المعتمد على الدولار الأمريكي

7- ميزان المدفوعات الدولية وتقلبات أسعار الصرف: يعد ميزان المدفوعات المرآة التي ينعكس عليها وضع الصرف الأجنبي لأي بلد كان حيث ميزان المدفوعات الذي يعاني من العجز يدفع إلى عرض العملة الوطنية وشراء العملات الأجنبية وهذا ما يساهم في انخفاض سعر صرف العملة الوطنية وبالعكس في حالة فائض، وقد قدم في تفسير العلاقة بين العجز (أو الفائض) في ميزان المدفوعات وتقلبات أسعار الصرف عدة نماذج، منها .

8- نموذج Mundel _Fleminig: ظهر هذا النموذج في ستينات القرن الماضي وواجه

صعوبات التطبيق منذ بداية السبعينات بسبب الخروج من نظام أسعار الصرف الثابتة ومع ذلك لا زال النموذج المعني يعتبر مرجعا أساسيا مقبولا لعلاقة ميزان المدفوعات وأسعار الصرف.

حيث نموذج M-F يلائم اقتصادا صغيرا مفتوحا يتجه نحو التعديل خلال سنة واحدة ويعتمد التحليل قصير الأجل حيث يكون مستويات الأسعار والأجور ثابتة لذلك هذا النموذج الكينزي منحيت الجوهر يعتبر العرض الاجمالي (AS) مرنا يستجيب لتغيرات الطلب الاجمالي (AD).

إن النقطة الأساسية في ميزان المدفوعات الدولية هي ببساطة تنطلق من الفكرة التالية على الأفراد والمؤسسات أن يدفعوا مقابل مشترياتهم من الخارج فإذا أنفق شخص أكثر من دخله فإن العجز يجب أن يمول عن طريق بيع الأرصدة (الأصول) أو الاقتراض وبيع الأصول أو الاقتراض يستلزم أن ذلك البلد يسير فائضا في حساب رأس المال ومنه فإن أي عجز في الحساب الجاري يجب تمويله بفائض حساب رأس المال.

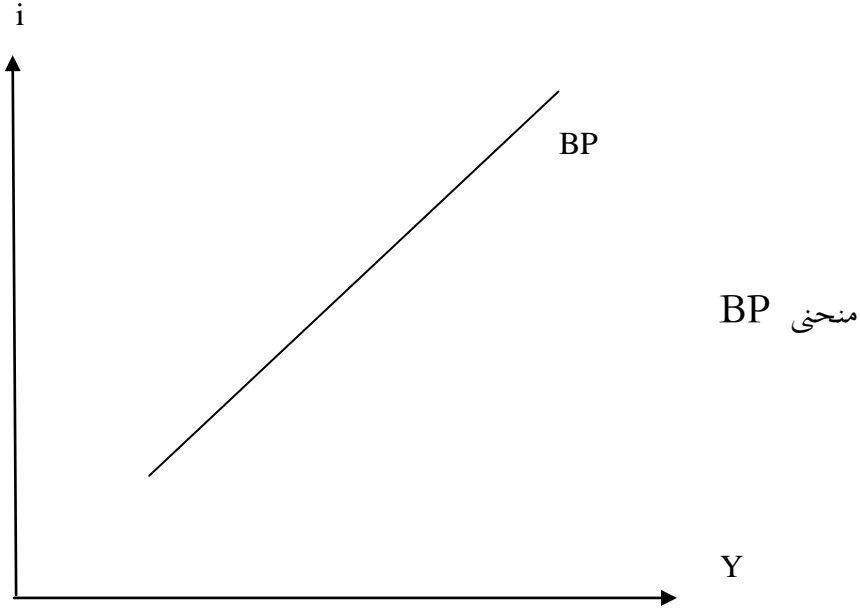
$$BP = Nx + BK$$

BP حساب ميزان المدفوعات

Nx الحساب الجاري

BK حساب رأس المال

وعليه فإن ارتفاع الناتج يستتبع بارتفاع الواردات ومنه تدهور الميزان التجاري $Nx < 0$ وإعادة التوازن يتطلب الأمر ارتفاع أسعار الفائدة لكبح الطلب على النقود الداخلي من جهة ومن جهة ثانية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، لذلك فالعلاقة بين الدخل (الناتج) y وسعر الفائدة i هي في اتجاه واحد، إذا يمكننا تمثيل منحنى BP والذي يمثل مجموع توليفات من سعر الفائدة والدخل والتي من خلالها يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن



إنتقال خط **BP** : هناك عاملان أساسيان يؤديان إلى انتقال خط **BP** هما سعر الصرف والصادرات المستقلة فعند سعر صرف ثابت فإنخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات ونقص الواردات ومن ثم زيادة الدخل وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى **BP** إلى الأسفل.

انحدار منحنى **BP**: نستطيع أن نحدد انحدار خط **BP** من العلاقة بين المتغيرات فزيادة الدخل تعني عجز في الحساب الجاري والذي يلغي عن طريق انتقال رؤوس الأموال من الخارج داخل الدولة وهذا يتحقق عندما يرتفع سعر الفائدة لذلك فإن خط **BP** يكون له إنحدار موجب.

أ- السياسة المالية والنقدية في ظل أسعار الصرف.

-معادلة **IS** في اقتصاد مفتوح: نضيف هنا مركبات قطاع العالم الخارجي (الصادرات والواردات)

ومنه تصبح معادلة الانفاق الكلي كما يلي: $Y = C + I + G + (X - M)$

الصادرات مستقلة وهي دالة لكل من سعر الصرف والدخل العالمي $X = \bar{X}(R.Y_f.Y)$

أما الواردات فهي دالة في الدخل: $M = \bar{M} + mY$

وبنفس الطريقة السابقة (في اقتصاد مغلق نموذج (IS/LM) نجد:

$$i_{IS} = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{y}{\alpha_G b}$$

ومنه الميل دائما سالب

- معادلة LM في اقتصاد مفتوح: في اقتصاد مفتوح الكتلة النقدية تنقسم إلى قسمين

القسم الأول: الائتمان الداخلي (CIN) والقسم الثاني هو احتياطات الصرف (RE) حيث:

$$\frac{M}{P} = \frac{CIN + RE}{P}$$

وكل تغير في الكتلة النقدية يكون كما يلي: $\Delta M = \Delta CIN + \Delta RE$

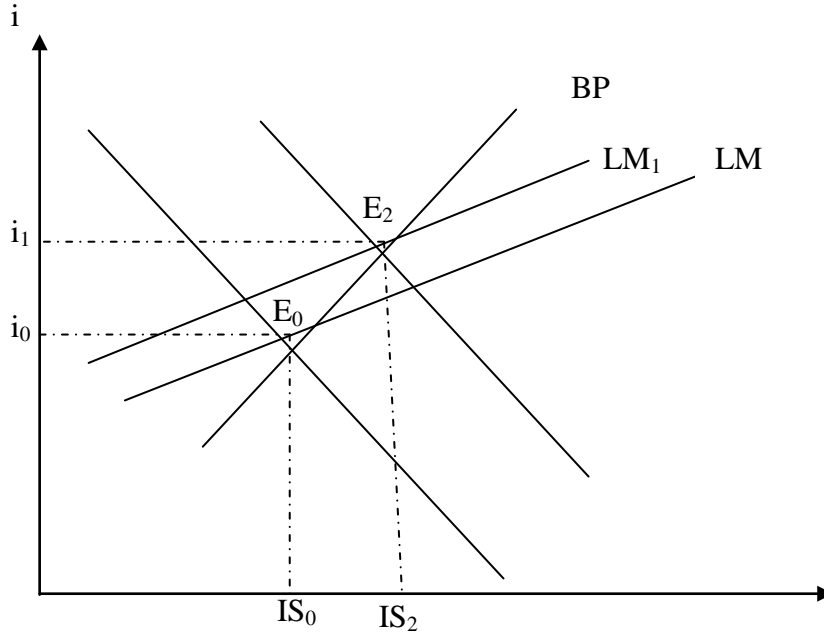
فإذا كان التغير في احتياطات الصرف موجب $\Delta RE > 0$ هذا يعني أن $\Delta M > \Delta CIN$ أي أن المخزون النقدي أكبر من الاحتياجات الداخلية للقروض وبعبارة أخرى هذا البلد يخلق النقود من أجل غير المقيمين وليس من أجل المقيمين وفي هذه الحالة نتوقع ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم في سوق النقد كذلك أسعار الفائدة ترتفع لإعادة التوازن لسوق النقد.

وإذا كان التغير في احتياطات الصرف سالبة أي أن $\Delta M < \Delta CIN$ هنا خلق النقود به عجز بالنسبة إلى الطلب على القروض الداخلية وفي هذه الحالة نتوقع الكساد الاقتصادي نتيجة انخفاض الأسعار وكذلك أسعار الفائدة تنخفض لإعادة التوازن لسوق النقد.

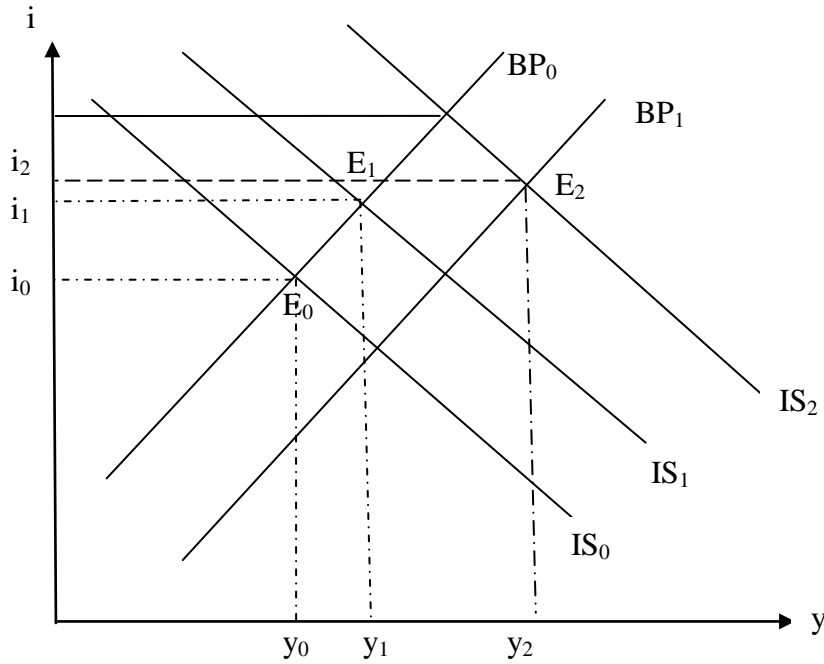
ومنه توجد علاقة طردية بين مستوى النمو الاقتصادي Y وسعر الفائدة وبنفس الطريقة المتطرفة في

الفصل السابق (IS/LM) نستنتج معادلة LM كما يلي: $i_{LM} = \frac{1}{h} \left[ky - \left(\frac{RE + CIN}{P} \right) \right]$

ب- السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت : لنفرض أنه لدينا التوازن الأولي في النقطة E_0 المقابلة لمستوى دخل Y_0 وسعر الفائدة i_0 في حالة حدوث توسع مالي فإن منحنى IS يتحرك إلى الأعلى IS_1 ليكون لدينا توازن داخلي بتقاطع منحنى IS و LM واختلال خارجي، ففي النقطة E_1 يتحدد سعر الفائدة الذي يكون أقل من سعر الفائدة الخارجي وعليه فرؤوس الأموال تتجه إلى الخارج مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم انخفاض سعر الصرف . وبما أننا في إطار سعر الصرف الثابت فيتدخل البنك المركزي عند طريق سياسة نقدية إنكماشية مما يؤدي إلى الرفع من أسعار الفائدة ليصبح التوازن الجديد عند النقطة E_2 .



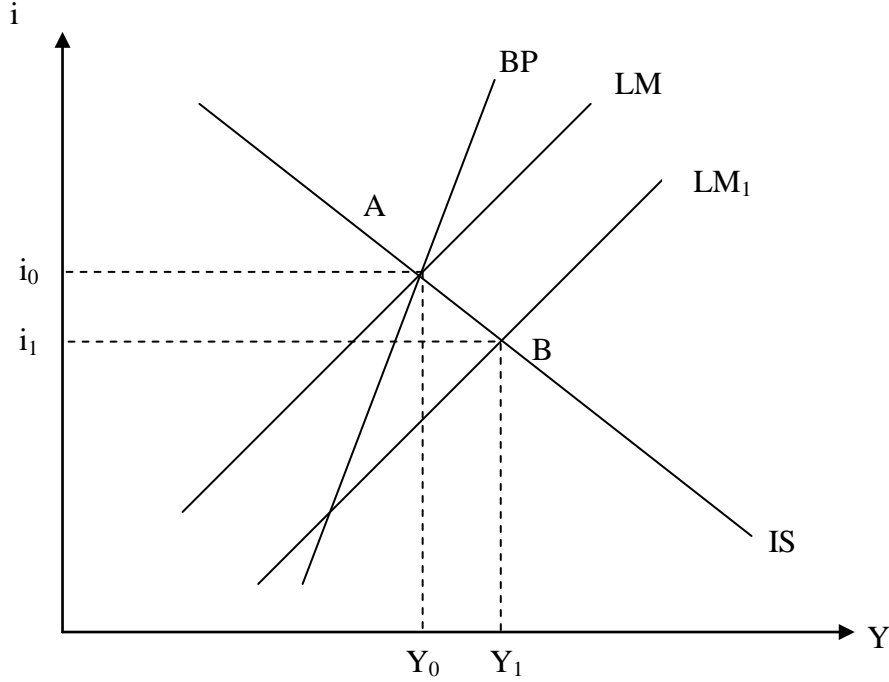
ج- السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن: نفس الحالة السابقة لكن هنا سعر الصرف مرن



فالتوسع المالي ينقل منحنى IS إلى الأعلى ليصبح لدينا توازن داخلي وإختلال خارجي عند النقطة E_1 مستوى الدخل أكبر وهذا يؤدي إلى زيادة الواردات أي عجز في الميزان التجاري، ومن ثم عجز في الميزان المدفوعات وبما أننا في ابطار سعر الصرف المرن فسعر الصرف سينخفض مما يشجع على زيادة الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات وهذا ما يؤدي إلى انتقال ثاني لمنحنى IS إلى

IS_2 وكذلك انتقال منحنى BP من BP_0 إلى BP_1 ليصبح التوازن الجديد عند النقطة E_2 المقابلة لمستوى دخل Y_2

د- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت:

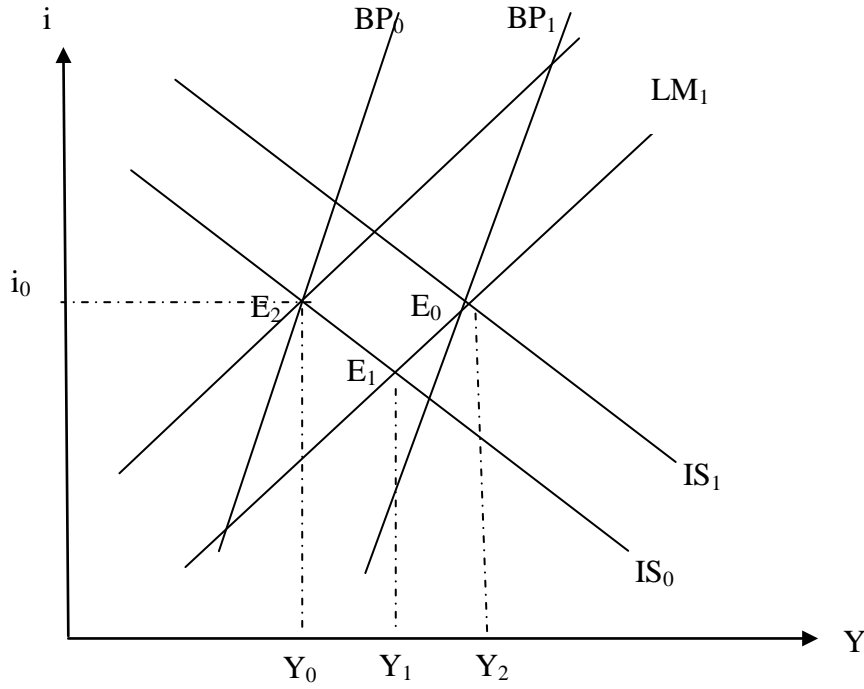


لدينا توازن اولي عند النقطة E_0 , بتطبيق توسع نقدي ينتقل منحنى LM إلى الأسفل إلى LM_1 ليصبح لدينا توازن داخلي عند النقطة E_1 , واختلال خارجي عند النقطة E_1 مستوى الدخل أكبر وهذا يؤدي إلى زيادة الواردات ومنه تدهور الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، وإذا لم يتدخل البنك المركزي تنخفض قيمة العملة ولكن وبما أننا في إطار سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي بإرجاع منحنى LM إلى وضع الإصلي LM (سياسة نقدية إنكماشية) ونقول ان السياسة النقدية في هذه الحالة غير فعالة.

ه- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف العائم:

بتطبيق توسع نقدي ينتقل منحنى LM إلى الأسفل عند النقطة E_1 بتقاطع منحنى LM مع منحنى IS أي توازن داخلي ولكن لا يقطع منحنى BP أي إختلال خارجي في هذه النقطة مستوى الدخل $Y_0 < Y_1$ وهذا يؤدي إلى تدهور ميزان الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، وبما أننا في إطار سعر الصرف العائم فتنخفض قيمة العملة المحلية وهذا يشجع على زيادة الصادرات فينتقل

منحنى IS إلى اليمين ومنحنى BP كذلك إلى اليمين ليصبح التوازن عند النقطة E_2 المقابلة لمستوى دخل $Y_0 < Y_1 < Y_2$



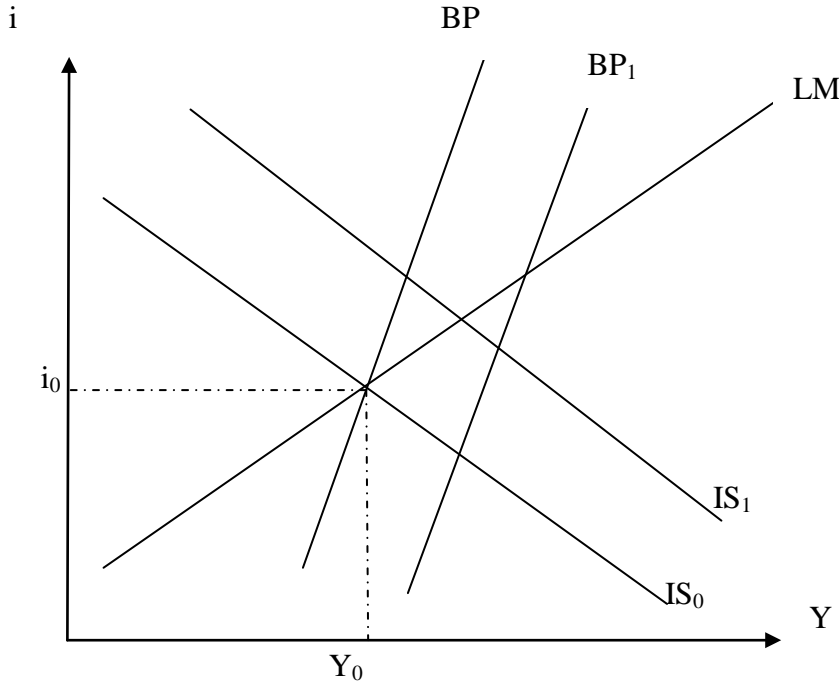
و-الاختيار بين سعر الصرف الثابت والعائم:

إن الحجة المستعملة لصالح سعر الصرف العائم هو انه يسمح لنا بإستعمال السياسة النقدية الى أبعد الحدود بينما في ظل سعر الصرف الثابت فإن السياسة النقدية تتبع هدفا واحدا للمحافظة على سعر الصرف عند مستواه المعلن، و على الرغم من ان سعر الصرف هو واحد من بين عدة متغيرات اخرى في الإقتصاد الكلي التي تستطيع السياسة النقدية التأثير بواسطتها إلا ان نظام سعر الصرف العائم يسمح للسلطات النقدية بمتابعة أهداف أخرى مثل إستقرار العمالة او الاسعار، لكن أنصار أسعار الصرف الثابت يعلنون بان حالات عدم التأكد المتعلقة بسعر الصرف تجعل التجارة الخارجية أكثر صعوبة كما يرون بأن هذا النظام يجبر السلطات النقدية على تفادي النمو السريع والفائض في عرض النقود، و رغم هذا فلازال الاختيار بين النظامين غير محدد نهائيا.

س-الصدمات الاجنبية ونموذج (IS/LM/BP)

لنفرض انه لدينا توازن عند النقطة E_0 (توازن داخلي وخارجي) ولنفترض ان التضخم زادت معدلاته في الخارج فإن الطلب على السلع المحلية سيزداد وسيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات ومنه انتقال منحنى IS إلى اليمين وكذلك ينتقل منحنى BP إلى اليمين

و لكن التضخم الأجنبي سوف ينتشر داخل إقتصاد هذه الدولة من خلال أسعار السلع المستوردة، كذلك ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي إلى رفع قيمة العملة ويخفض السلع المستوردة وفي نفس الوقت فإن قوة العملة سوف تخفض الميزة السعرية لسلع هذه الدولة مما يؤدي إلى تخفيض صادراتها وبالتالي يعود كلا من منحنى BP و منحنى IS إلى مكانهما الأصليين أي يعود التوازن إلى النقطة E_0 دون التأثير بالصدمة الخاصة بالتضخم.



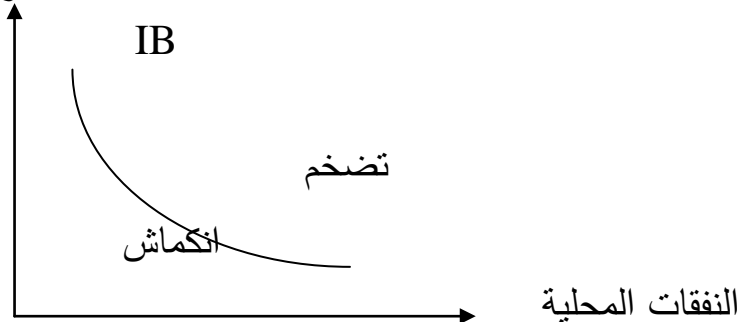
10- نموذج T.Swan: يربط هذا النموذج بين التوازن الداخلي و الخارجي المبنيين على

العلاقة بين النفقات المحلية و سعر الصرف الحقيقي و من بين الفرضيات الأساسية لهذا النموذج هي زيادة الناتج و التشغيل تتطلب زيادة النفقات و الاستيراد فيزداد العجز في الحساب الجاري.

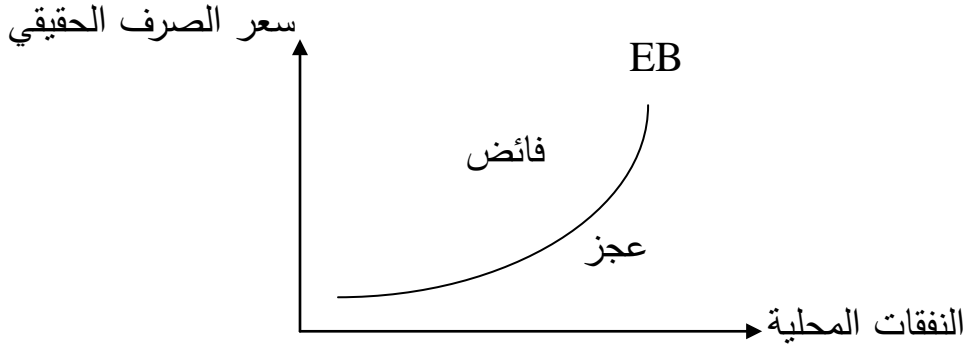
أ- التوازن الداخلي: العلاقة بين النفقات المحلية و سعر الصرف الحقيقي، هي علاقة عكسية إذا

كلما ارتفعت النفقات انخفض سعر الصرف الحقيقي و عليه يمكن تمثيل التوازن الداخلي بالشكل

التالي:

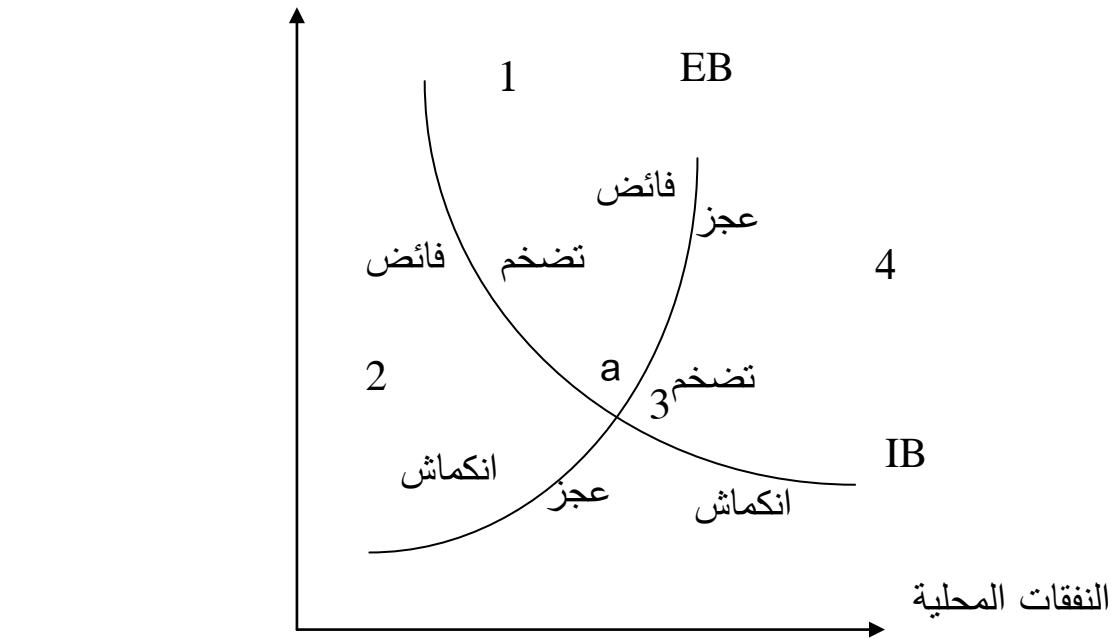


ب- التوازن الخارجي: العلاقة بين النفقات المحلية و سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية إذا يمكن تمثيلها بالشكل التالي:



على يمين EB هناك عجز في ميزان المدفوعات باعتبار أن النفقات المحلية أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التوازن الخارجي و على اليسار يحدث العكس.

و عند ربط التوازن الداخلي و الخارجي يصبح لدينا



من ربط التوازنين تظهر لدينا 04 حالات اختلال كما هي مبينة في الشكل، أما نقطة التوازن الوحيدة فهي النقطة a.

• عجز و انكماش يتطلب التعديل حالتين:

- زيادة النفقات المحلية فيزداد العجز في ميزان المدفوعات و تقل البطالة باتجاه التشغيل الكامل.

- اما تحقيق التوازن الخارجي فيكون بتقليل النفقات المحلية و هذا ما يزيد من البطالة و يعدل من العجز في ميزان المدفوعات.

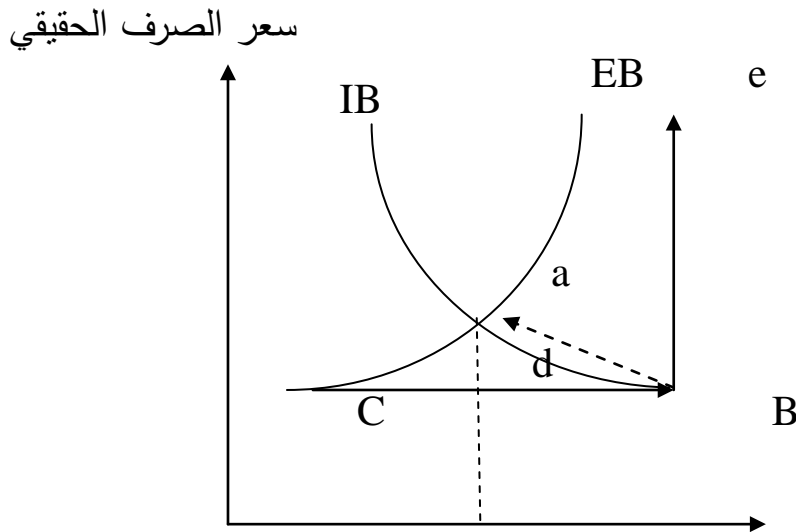
• فائض و تضخم يتطلب التعديل حالتين:

- تخفيض النفقات المحلية فيزداد الفائض في ميزان المدفوعات و تقل الأسعار باتجاه التشغيل الكامل.

- زيادة النفقات المحلية فيزداد الاستيراد و يقل فائض ميزان المدفوعات و لكن مقابل زيادة التضخم.

و من هذا يظهر انه في حالات الاختلال يمكن تحقيق هدف واحد اما التشغيل الكامل أو التوازن الخارجي.

- اقترح J.Tmberyen اعتمادا على نموذج T.Swan منحني للتأثير على النفقات المحلية و سعر الصرف الحقيقي و تعديل الاختلال كما هو مبين في الشكل:



من الشكل تظهر أن النقطة a هي نقطة توازن أما النقاط c.d.B.e فهي نقاط اختلال يمكن العمل على تعديله كما يلي:

- الانتقال من الوضعية B إلى e يتطلب رفع في سعر الصرف العملة و ثبات النفقات المحلية
أما الانتقال من B إلى C يتطلب الحفاظ على ثبات سعر الصرف و لكن مع خفض حجم النفقات المحلية.

- الانتقال من B إلى a يحقق التوازنين الداخلي والخارجي و حسب J.Tinberyen يتطلب الأمر تزايد بطيء في سعر الصرف و تقليص بعض النفقات المحلية.

نتائج: خرج نموذج T.Swan إلى مجموعتين من السياسات:

- سياسات تغير الإنفاق: و هي تتضمن السياسات النقدية و المالية الهادفة إلى التأثير في مستوى الطلب الكلي.

- سياسات تحويل الإنفاق: و هي عبارة عن تغيير سعر الصرف سواء كان بالتخفيض أو بالرفع للتأثير في تركيبة الإنفاق و التحول بين السلع المحلية و السلع الأجنبية.

ك- شرط Marishell ,lerner, Robinson :

يعرف هذا الشرط ايضا بنظرية المرونات الحرجة وهو يبين مدى فاعلية سياسة تخفيض العملة الوطنية على التجارة الخارجية وعبارة اخرى متى يؤدي تخفيض العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات وتقليص الواردات وحسب هذه النظرية لتحقيق ذلك لا بد من تحقيق الشرط التالي:

$$E_X + E_M > 1$$

E_X : مرونة سعر الطلب على الصادرات

E_M : مرونة سعر الطلب الواردات

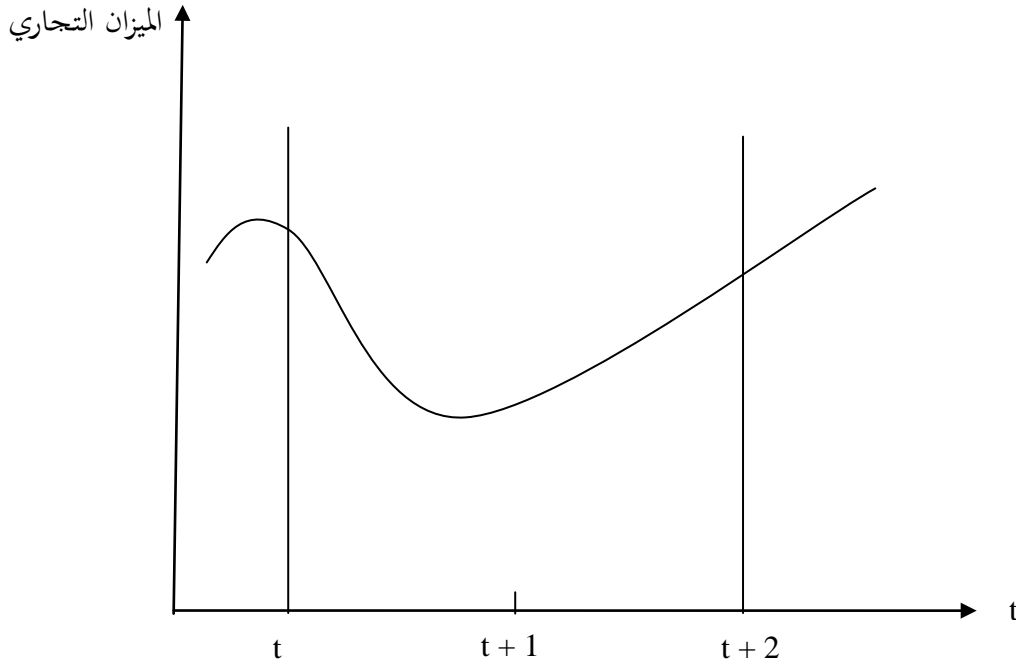
و اقتصاديا هذا الشرط يعني انه من اجل تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري عن طريق التخفيض لا بد من ان يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.

$$|E_M = 0.3E_X| = 0.8 \quad \text{مثال:}$$

$$E_X + E_M = 1.1 > 1$$

هذا يعني ان كل تخفيض في العملة الوطنية بقيمة 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات ب 0.8% وإنخفاض الطلب على الواردات ب 0.3%.

ر-منحنى J في التجارة الخارجية:



إن عملية تخفيض العملة تؤدي في المدى القصير إلى تدهور معدل التبادل وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار الواردات وإنخفاض أسعار الصادرات هذا التدهور يؤدي إلى حدوث خلل في الميزان التجاري بين النقطة t و t+1 ابتداء من النقطة t+1 الكمية المصدرة تزداد والكمية المستوردة تنخفض أي بداية تحقيق رصيد موجب وابتداء من النقطة t+2 (المدى الطويل)، يزداد الطلب على الصادرات وينقص الطلب على الواردات هذا المنحنى يعود إلى سنة 1988 لكل من (Rosen Swey, Koch) ونستنتج أنه بسبب الفارق الزمني بين الطلب وتحقيق الواردات والصادرات يؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة المشخصة في منحنى (J) فعموما السلطات النقدية تعلن مسبقا عن سياستها فيما يخص التخفيض.

الفصل السادس: نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AS/AD

كل النماذج التي تم التطرق إليها النموذج الكلاسيكي، الكينزي ونموذج IS/LM تمت دراستهم في ظل فرضيات ثبات الأسعار وبالتالي فهي تصف حالات خاصة في تحديد مستوى الدخل والناتج وظروف خاصة لا تمثل الواقع.

لذا فإن دراسة نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي تمكننا من الوصول إلى كيفية تحديد مستوى الدخل والناتج في الظروف العادية، أين يأخذ بعين الإعتبار التغيرات في الأسعار ومنه كل من جانب الطلب والعرض له أهمية في تحديد مستوى الدخل والناتج.

1-الطلب الكلي:

أ- تعريف: يعرف الطلب الكلي بأنه تلك الكمية من السلع والخدمات التي يرغب الاعوان الأقتصاديون (المستهلكون والمؤسسات الإنتاجية) الحصول عليها في ظل المستوى العام للأسعار السائدة في السوق.

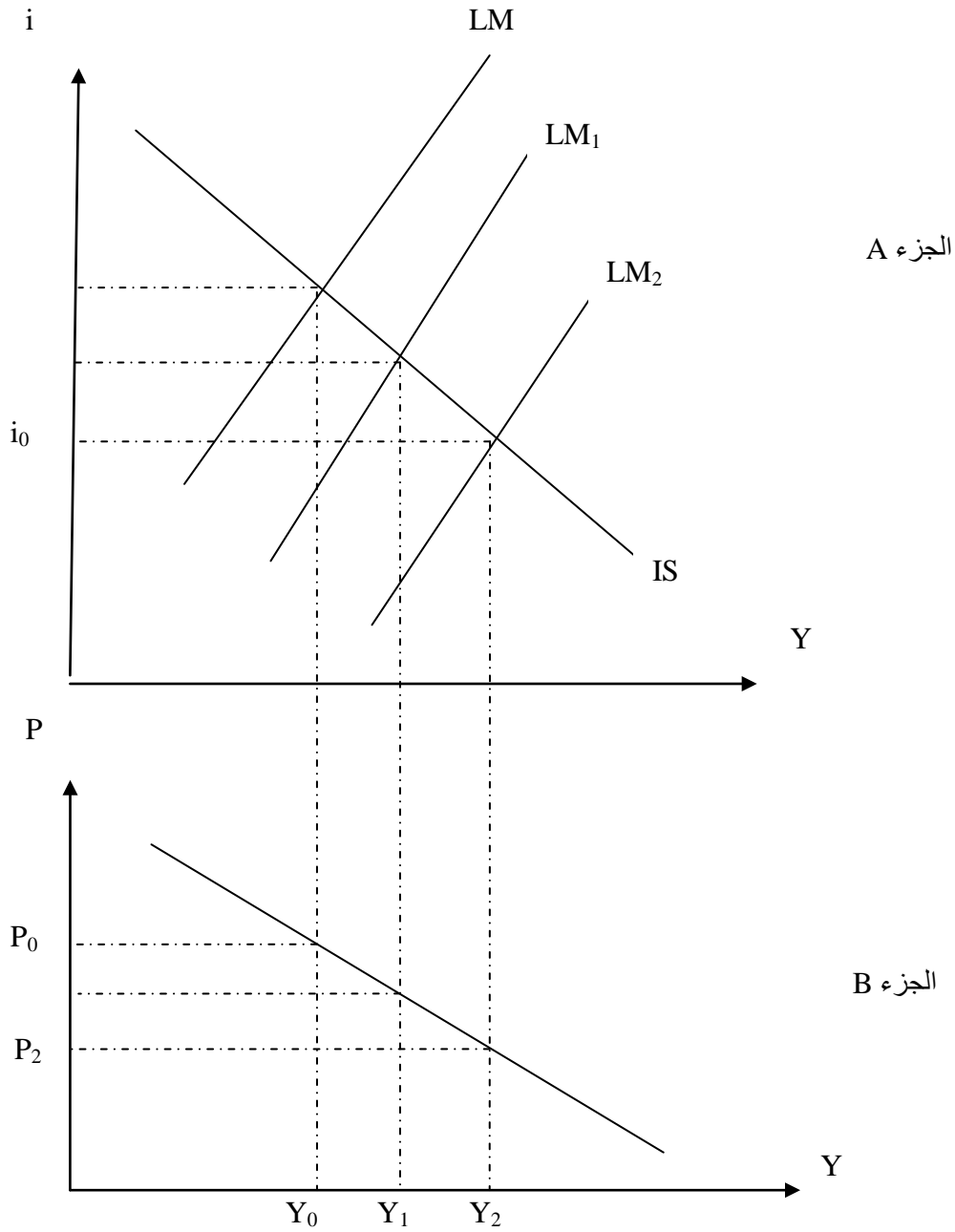
ب- إشتقاق منحنى الطلب الكلي: إن منحنى الطلب الكلي يوضح مختلف التوليفات بين الناتج والمستوى العام للأسعار التي يكون عندها كل من سوق السلع والخدمات والسوق النقدي في حالة توازن.

و بالتالي فإن نقاط منحنى (AD) ما هي إلا نقاط توازن لأوضاع منحنى (IS/LM)، ولكي نشق منحنى (AD) ندرس أثر تغير الاسعار P على التوازن في نموذج (IS/LM) ثم نجمع نقاط التوازن المختلفة للحصول على منحنى (AD).

التوازن في سوق السلع والخدمات يعني ان (I=S) حيث الاستثمار يحدد سعر الفائدة بينما الأذخار الحقيقي يتأثر بالدخل الحقيقي وبالتالي S و I لا يتأثران بصفة مباشرة بتغيرات P وبالتالي تغيرات P لا يتثر على انتقال منحنى (IS).

اما التوازن النقدي يعني ان $\frac{\bar{M}}{P} = KY - hi$ من المعادلة يظهر ان أي تغيرات في p تؤثر على طرفي المعادلة (الأرصدة النقدية الحقيقية)، ومن ثم على التوازن النقدي مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM فإخفاض P مثلا تدفع بالأفراد إلى التخلص من هذه القوة الشرائية الزائدة وذلك بزيادة الطلب على السندات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات وإخفاض i محدثا زيادة في حجم الاستثمار فزيادة الناتج.

ومن خلال الشكل البياني يتضح ان انخفاض الأسعار من p_0 إلى p_1 إلى p_2 يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن نتيجة لإنتقال منحنى LM (الجزء A) وتماشيا مع كل منحنى LM يوجد مستوى توازني للدخل وبايصال هذه النقاط نتحصل على منحنى الطلب الكلي (الجزء B)



اشتقاق منحنى الطلب الكلي

الاشتقاق الرياضي:

يتحقق التوازن من خلال تقاطع كل من منحنى (IS/LM)

$$Y = \delta \bar{A} + \delta \frac{b}{h} \frac{\bar{M}}{P}$$

عند التوازن

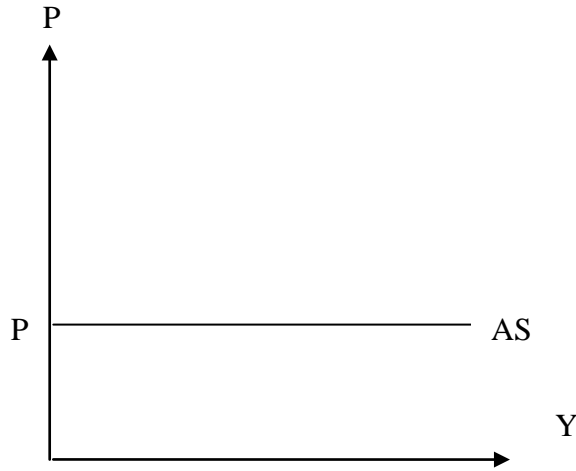
$$Y = \alpha \bar{A} + B \frac{\bar{M}}{P} \Rightarrow P = \frac{B \bar{M}}{Y - \alpha \bar{A}}$$

معادلة الطلب الكلي

2- منحنى العرض الكلي:

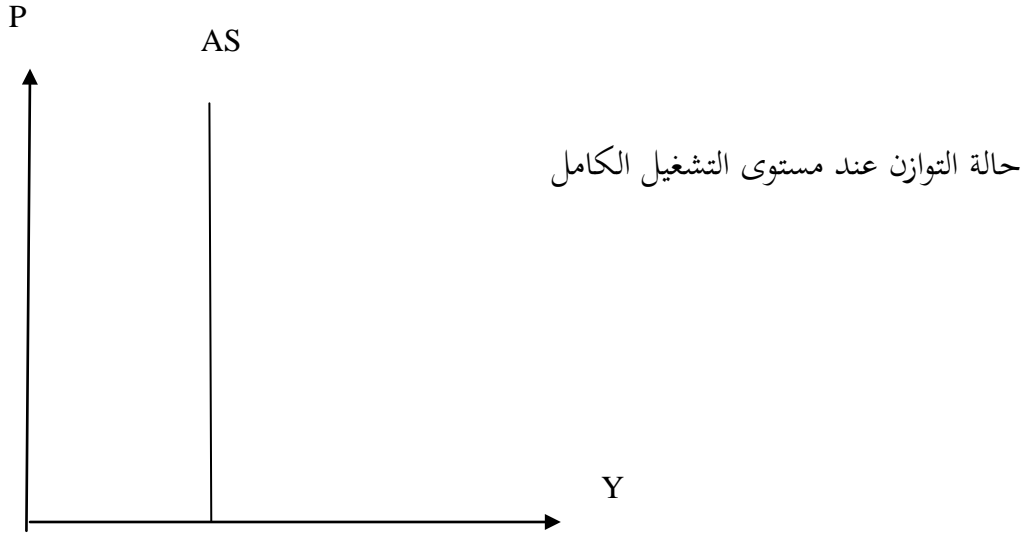
يمثل العرض الكلي مستويات من الإنتاج والأسعار التي تكون عندها المؤسسات مستعدة لمواجهة الطلب الكلي وتتطرق هنا لحالتين متطرفتين.

أ- منحنى العرض الكلي الكينزي:



منحنى AS الكينزي أفقي وهو يعبر ان المؤسسات مستعدة لأنتاج أية كمية عند نفس مستوى السعر وهذا راجع لوجود بطالة.

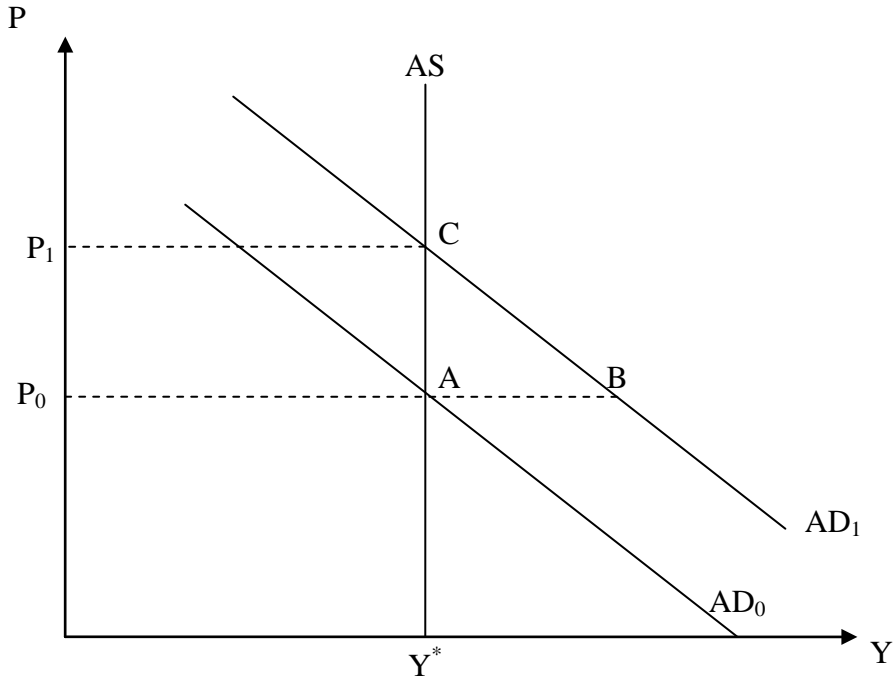
ب- منحنى العرض الكلي الكلاسيكي:



منحنى AS الكلاسيكي عمودي وهذا لأن إنتاج المؤسسات راجع لعناصر الإنتاج ولا يتأثر بأسعار السلع والخدمات.

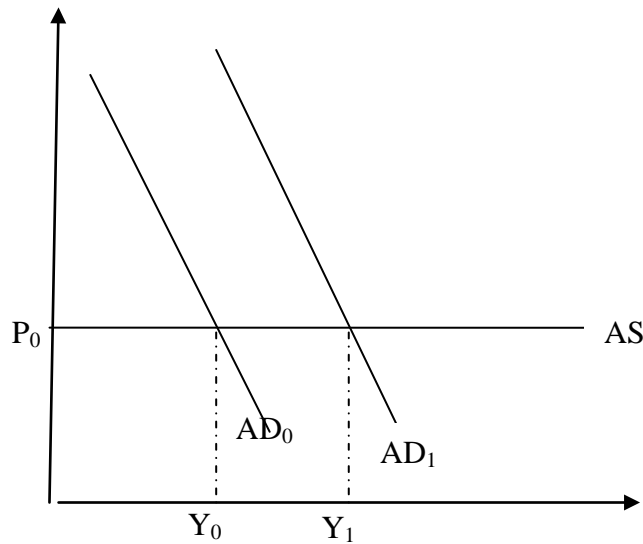
3- السياسة المالية في الحالتين المتطرفتين:

أ- السياسة المالية في الحالة الكلاسيكية: في هذه الحالة يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل حيث النقطة A هي نقطة توازن ونتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية ينتقل منحنى AD إلى AD_1 ستنتقل نقطة التوازن إلى نقطة B حيث عند نفس مستوى P يزداد الطلب على السلع والخدمات، و نظرا لوضعية التشغيل الكامل فإن المؤسسات الانتاجية لا يمكنها الحصول على أيدي عاملة جديدة إلا برفع الأجور مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار، وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم الأرصدة النقدية الحقيقية فارتفاع أسعار الفائدة فانخفاض في حجم الاستثمار فانخفاض الطلب الكلي، لتنتقل نقطة التوازن إلى C عند مستوى السعر P_1 وما يلاحظ ان مستوى الناتج لم يتغير رغم زيادة G وهذا يعني وجود انخفاض في حجم الاستثمار الخاص أي حدوث ظاهرة الطرد الكلي أ المزاحمة الكامل.



ب- السياسة المالية في الحالة الكينزية:

تؤدي السياسة المالية والتوسعية إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 وبما أننا في حالة الكينزية فإن المؤسسات الانتاجية على استعداد لعرض أي كمية من الناتج عند نفس مستوى الاسعار P (لوجود بطالة)، وبالتالي فإن أثر هذه السياسة التوسعية ينحصر في زيادة حجم الناتج Y وحجم العمالة بينما الأسعار تبقى ثابتة وكذا ارتفاع (i).

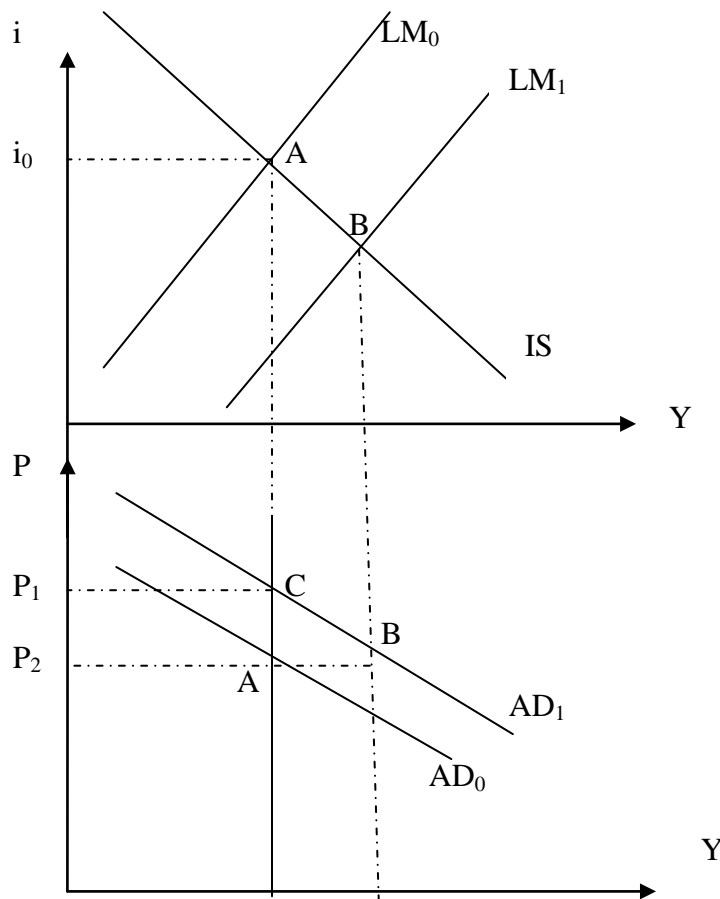


و يمكن تلخيص أثر السياسة المالية التوسعية في الحالتين الكلاسيكية والكيينزية في الجدول التالي:

AS	Y	i	P
كينز	+	+	0
كلاسيك	0	+	+

4- السياسة النقدية في الحالتين المتطرفتين:

أ- السياسة النقدية التوسعية في الحالة الكلاسيكية:

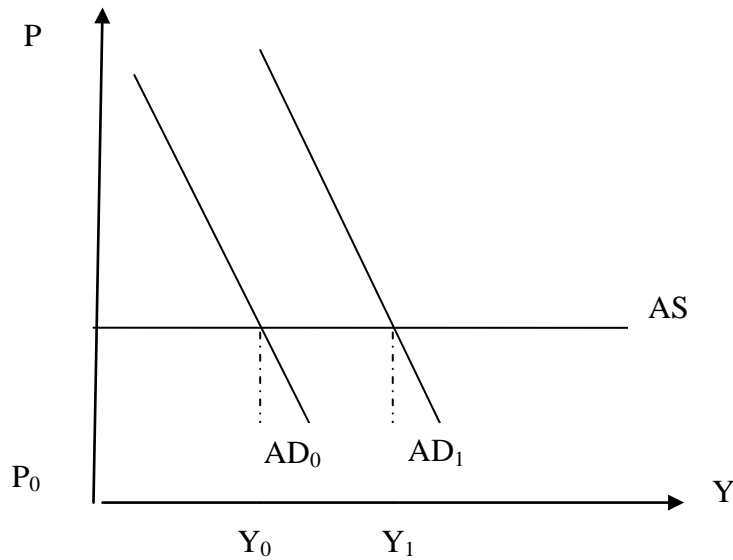


نتيجة تطبيق سياسة نقدية توسعية (زيادة M) ينتقل منحنى AD إلى اليمين ففي حالة ثبات P تصبح النقطة B هي نقطة التوازن حيث يكون هناك فائض في الطلب الكلي وإستجابة لهذا الفائض فإن المؤسسات الانتاجية تقوم برفع الاجور من اجل الحصول على عمال إضافين (حالة التشغيل الكامل) وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع P وكنتيجه لذلك فإن حجم $(\frac{M}{P})$ ينخفض مما يؤدي

إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار الرجوع إلى أصله ويستمر الإرتفاع في P إلى أن يصل الاقتصاد إلى وضع التوازن C حيث عند هذه النقطة ينخفض الطلب ويتوازن مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل ويزول الإرتفاع في P

ب- السياسة النقدية في الحالة الكينزية :

زيادة مخزون النقود الإسمي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD إلى AD_1 مما يعني حدوث فائض في الطلب الكلي وبما أن الأسعار والأجور غير مرنة (تكون ثابتة لوجود بطالة) فإن المؤسسات الانتاجية، تقوم بزيادة حجم الانتاج وينتقل التوازن إلى وضع جديد كما هو موضح في الشكل وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية في الحالة الكينزية تكون فعالة



و يمكن تلخيص أثر السياسة النقدية التوسعية في الحالتين في الجدول التالي :

M/P	P	i	Y	AS
+	0	-	+	الحالة الكينزية
0	+	0	0	الحالة الكلاسيكية

5: منحنى العرض الكلي الحديث في النموذج الكينزي للأجور، الأسعار، العمالة:

نطور في هذه الفقرة العرض الكلي في الاقتصاد حيث أن منحنى AS يشق من توفيقات الأجور الأسعار العمالة والنتاج، وهذا النموذج يسمح لنا بدراسة التجاوب الديناميكي للإنتاج والأسعار

الذي ينتج عن تغيرات السياسة النقدية والمالية بالإضافة إلى ذلك يساعدنا على دراسة الكيفية التي يتعدل بها الاقتصاد نتيجة صدمات العرض مثل ارتفاع أسعار البترول ومختلف الأزمات.

أ- الأجور والأسعار والإنتاج: هناك حقيقتان حول سوق العمل يجب ربطها بنموذج الاقتصاد الكلي الحقيقي:

- لا يكون سوق العمل دائما في توازن عند مستوى التشغيل الكامل.
- توجد علاقة نظامية ما بين معدل تغير كل من الأجور والبطالة وبالعودة إلى الدراسة التي قام بها الباحث الاسترالي philips (1861-1957) والذي يبين بأن معدل تضخم الأجر يتناقص مع

$$W^* = \frac{w_t - w_{t-1}}{w_{t-1}} \dots \dots 1$$

w_t : أجر الفترة t

w_{t-1} : أجر الفترة السابقة

و إذا كان u^* تمثل معدل البطالة الطبيعي يمكن كتابة منحني فيليبس على النحو التالي:

$$W^* = -e(u - u^*)$$

e : درجة تجاوب الأجور بالبطالة (مرونة البطالة)

ويعني هذه المعادلة ان الأجور تنخفض لما يفوق مستوى البطالة معدله الطبيعي أي لما $u > u^*$ والعكس صحيح.

و يستلزم منحني فيليبس ان الأجور والأسعار تتعدل ببطء كنتيجة لتغيرات الطلب الكلي ومن بين الأسباب التي تفسر سبب بطء الأجور في تعديل الناتج نجد:

- عدم تكافؤ الفرص للحصول على المعلومات: ليس كل الأفراد يعلمون ان الأجر الحقيقي إنخفض نتيجة إرتفاع الأسعار ، كذلك إرتفاع مستوى الأجور الأسمية يجعل العمال يزيدون من عرض قوة العمل لأنهم لا يعلمون بحقيقة الاجور الحقيقية ويكتشفون ذلك في المدى المتوسط والطويل.

-مشكل التنسيق بين المؤسسات حول رفع الأسعار: حسب النظرية الكمية للنقود الأسعار ترتفع بنفس مستوى مخزون النقود والناتج يبقى ثابتا فإذا قامت المؤسسات الانتاجية برفع الأسعار يعني انها تنسحب من السوق (خسارة حصة سوقية)، لانها تبيع أكبر من سعر التوازن، لأن

المؤسسات تعمل بمفردها ولا يوجد أي تنسقي فيما بينها حول رفع الأسعار ولذلك تقوم المؤسسات برفع الأجور بوتيرة متباطئة تجنبا لأي خسارة.

- **الأجور ومكونات التكاليف:** كل المؤسسات تريد دفع أجور مرتفعة لجلب العمالة الماهرة ولكن في نفس الوقت تريد التقليل من التكاليف أي دفع أجور إسمية متوسطة حسب متوسط الأجر الاسمي الوطني وبالتالي فهي تقوم برفع بطئ للأجور حسب مستويات البطالة.

ب- **العلاقة بين البطالة والأجور :** سنحاول تطوير نظرية العرض الكلي التي تعتمد على نتائج منحنى فيلبس وبتعويض العلاقة 1 في 2 نجد :

$$\frac{w_t - w_{t-1}}{w_{t-1}} = -e(u - u^*) \Rightarrow w_t - w_{t-1} = w_{t-1}[-e(u - u^*)]$$

و هذا معناه انه لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق يجب على معدل البطالة ان ينخفض تحت معدله الطبيعي ($u < u^*$)

ج- العلاقة بين مستوى الأجور ومستوى التشغيل:

إذا كان مستوى التشغيل الكامل (N^*) للعمالة ومستوى التشغيل الحالي N فمعدل البطالة يساوي:

$$(u - u^*) = -\frac{N - N^*}{N^*} \dots\dots 4$$

و بتعويض معادلة 4 في معادلة 3 نجد:
$$W_t = W_{t-1} \left[1 + e \left(\frac{N - N^*}{N^*} \right) \right] \dots\dots 4$$

و هذه المعادلة تبين منحنى فيلبس كعلاقة بين اجر هذه الفترة وأجر الفترة السابقة ومستوى العمالة الحالي

د- **إشتقاق منحنى AS في ظل بطئ تحرك الأجور :** وهذا الامر يتطلب إتباع أربع خطوات التالية:

- نربط الانتاج بالعمالة
- نربط الأسعار التي تطلبها المؤسسات بالتكاليف
- نستعمل منحنى فيلبس للعلاقة ما بين الأجور والعمالة
- نستعمل المكونات 3 معا ونشتق معادلة ومنحنى AS

د-1- دالة الانتاج: دالة الانتاج هي العلاقة الموجودة ما بين مستوى التشغيل والنتاج وأبسط دالة

$$Y=aN$$

انتاج هي من الشكل

Y : مستوى الانتاج **N** مدخلات العمل **a** الإنتاجية الحدية

للعمل

د-2- التكاليف والأسعار: تمثل الاجور الجزء الهام من تكاليف الانتاج والمؤسسات سوق تعرض

الإنتاج عند سعر يغطي على الأقل تكاليفها وهذا مع مراعاة رغبة المؤسسات في تحقيق أرباح أكثر

لكن ظروف المنافسة تجعل الأسعار غير بعيدة عن خط التكاليف ولنفترض ان السعر الأساسي

يعتمد على تكلفة العمل في الإنتاج أي ($\frac{W}{a}$) (و التي تسمى بتكلفة وحدة العمل) وتضع

المؤسسات سعرا مرجعيا على الشكل

$$P = \frac{(1+z)W_t}{a} \dots\dots\dots 6$$

Z: هامش الربح

a : إنتاجية العمل

إذا كانت المنافسة غير تامة مثلا فإن السعر المرجعي يحتوى على إحدى عوامل الربح الاحتكارية .

د-3- العمالة والاجور وعلاقتها بمنحنى AS :

باستعمال المعادلات السابقة والتي توضح العلاقة بين (الأسعار والأجور (م6) والعلاقة بين مستوى

العمالة والأجور السابقة (م5) نحصل على العلاقة بين العمالة ومستوى السعر.

نعوض المعادلة 5 في معادلة 6 فنجد:

$$P = \left(\frac{1+Z}{a} \right) w_{t-1} \left[1 + e \left(\frac{N - N^*}{N^*} \right) \right] \dots\dots\dots 7$$

و لدينا من معادلة 6: $P_{t-1} = \left(\frac{1+z}{a} \right) W_{t-1} \dots\dots\dots 8$

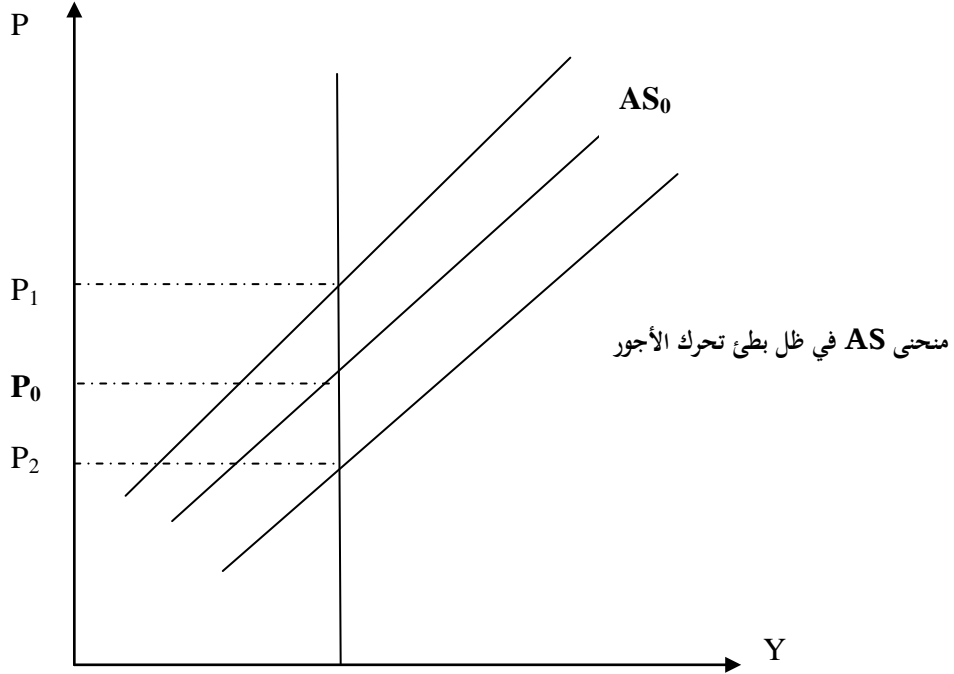
منه نكتب : $P = P_{t-1} \left[1 + e \left(\frac{N - N^*}{N^*} \right) \right] \dots\dots\dots 9$

و مادام مستوى الانتاج يكون متناسبا مع مستوى العمالة (Y=aN) وبالتعويض في (معادلة 9)

حيث :

$$N = \frac{Y}{a} \quad \text{و} \quad N^* = \frac{Y^*}{a} \quad \text{ونحصل على :}$$

و يمكن تمثيلها بيانيا:



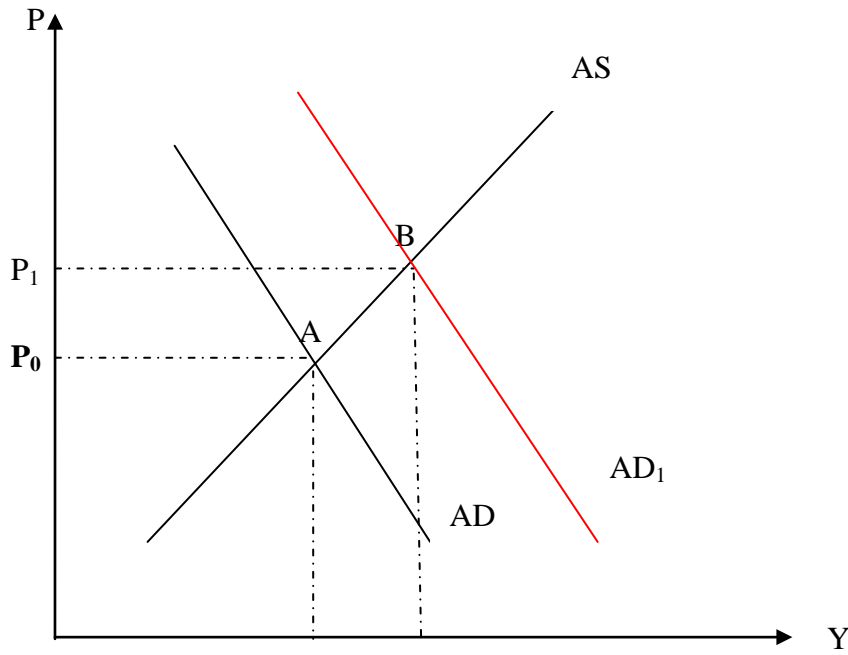
- يكون منحنى AS مائلا إلى الأعلى ويتحرك عبر الزمن، إذا كان $(Y > Y^*)$ فإن منحنى AS الكينزي الحديث يتحرك إلى الأعلى أما إذا كان $Y < Y^*$ يتحرك إلى منحنى العرض الكلي على الأسفل.

6- السياسة النقدية وتأثيرها على منحنى AS :

سنقوم بدراسة السياسة النقدية وتأثيرها على منحنى AS في الأجل القصير والمتوسط والبعيد.

أ- في المدى القصير: نفرض ان الاقتصاد كان في حالة التشغيل الكامل فإذا حدثت زيادة في A وهذا ما يؤدي إلى انخفاض i و من ثم زيادة I مما يسبب زيادة AD أي انتقال AD إلى الأعلى حيث تعبر المسافة $(Y - Y^*)$ فائض في الطلب على السلع والخدمات.

ومنه التوازن في المدى القصير يكون في النقطة B حيث الأسعار ارتفعت إلى P_1 والنتيجة إلى Y_1

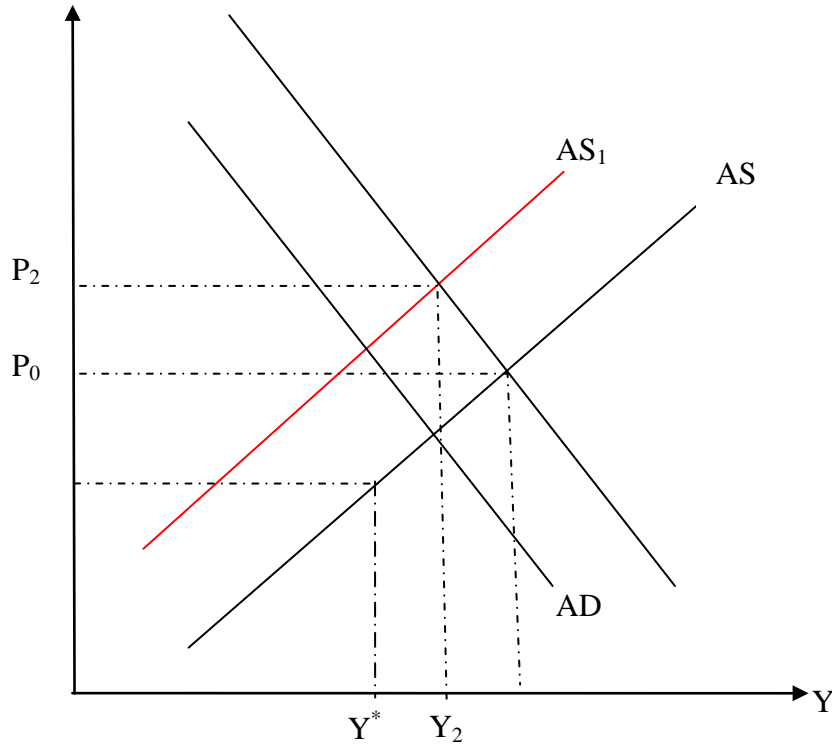


ب- في المدى المتوسط: حسب المعادلة 10 وبما أن $Y > Y^*$ AS ينتقل إلى الأعلى والأسعار تبقى في ارتفاع مستمر

$P_t > P_{t-1}$ وهذا ما يؤدي بإنتقال الاقتصاد الوطني إلى النقط C ونلاحظ انه كلما ارتفعت الأسعار إنخفض الطلب الكلي ومنه الناتج.

ج- في المدى الطويل:

حسب المعادلة 10 وبما ان $Y_2 > Y^*$ فإن منحنى AS يبقى في إنتقال يساري مستمر ومن ثم تبقى الاسعار في ارتفاع مستمر ولن تتوقف عن الارتفاع حتى النقطة التي تكون فيها الجديد=دخـل التشغيل الكامل كما هو مبين في الشكل الجديد حيث نلاحظ زيادة \bar{M} تؤدي في الزمن الطويل إلى ارتفاع الاسعار وثبات الناتج .



7- النموذج الكلاسيكي الجديد للعرض الكلي

لقد مثلت التوقعات الرشيدة ثورة حقيقية في الاقتصاد الكلي عندما أدخلت كأداة للتحليل الاقتصادي خلال الربع الأخير من القرن الماضي خصوصا بعدما أعطت نتائج مهمة و ايجابية، و من ابرز مفكري هذه المدرسة Rebert lucas جامعة chicao و thomas sargent من جامعة stanford و robert Barro من جامعة harvard. و قد عمد النموذج إلى إدخال تغييرين على مكونات النموذج الكلاسيكي والتي تتمثل في:

- فرضية التوقعات الرشيدة لدى المتعاملين الاقتصاديين و هذه التوقعات لا تكون رشيدة.
- إدخال المعلومات غير الكاملة لدى المتعاملين الاقتصاديين و بالتالي إمكانية حدوث أخطاء في التنبؤ ناتجة عن المفاجئات أو الصدمات العشوائية.

أ خصائص نماذج التوقعات الرشيدة:

- عملية الحصول على المعلومات غير مكلفة، حيث الأعوان الاقتصاديين يستطيعون الحصول عليها بدون ثمن.
- الأجور و الأسعار مرنة (تطبيق النماذج النيوكلاسيكية).
- مستوى الدخل عند مستوى التشغيل الكامل.

-الأعوان الاقتصاديين لا يعرفون المستقبل و إنما يستخدمون مبدأ الرشادة الاقتصادية حول التوقع في أي متغيرة اقتصادية كانت.

-عبر الزمن يحاول الأفراد التقليل من عملية ارتكاب الأخطاء حول التوقعات فمثلا يخضع مبدأ التوقع حول مستوى السعر لنوعين من التوقعات السائدة و المشهورة في الاقتصاد الكلي هما.

❖ التوقعات الرشيدة للأسعار:

لنعتبر معادلة الانحدار التالية

$$\pi_{t-1} = a_1 + a_2 \pi_{t-1}^e + U_t$$

π_{t-1} : معدل التضخم الفعلي

π_{t-1}^e : يمثل معدل التضخم المتوقع.

U_t : الحد العشوائي.

a_1, a_2 : معاملات

حسب النموذج تكون فرضيات التوقعات الرشيدة ايجابية أو مقبولة إذا كان $a_1=0, a_2 \cong 1$ ، U_t أخطاء التنبؤ غير ملاحظة $=0$ و في هذه الحالة لا يمكن للاقتصاد أن يتعد لمدة طويلة عن توازنه الطبيعي و أي خطأ يتم التكيف معه بسرعة لذلك اختلال الإنتاج يكون مؤقتا حسب النموذج الكلاسيكي الجديد.

❖ التوقعات المتكيفة للأسعار

هذه المقاربة تعتمد في النموذج الكينزي أين الأفراد يعدلون توقعاتهم ببطء و تدريجيا تبعا لمعلومات جديدة حيث:

$$\pi_t = \pi_{t-1}^e + a(\pi_{t-1} - \pi_{t-1}^e)$$

π_t : معدل التضخم الحالي.

π_{t-1}^e : معدل التضخم السابق المتوقع

π_{t-1} : معدل التضخم الفعلي

a : معامل التكيف

إذا كان معامل التكيف $a=1$ فالتوقعات تكون رشيدة و ليست متكيفة أخطاء التنبؤ تصحح بسرعة.

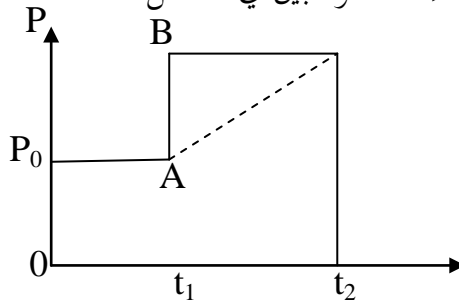
و يمكن التعبير عن مفهوم التوقعات المتكيفة بالنسبة لعدة فترة معتمدين تبعا لبعدها في الزمن حيث:

$$\pi_{t-1}^e = a_1\pi_t + a_2\pi_{t-1} + a_3\pi_{t-2} \dots \dots a_n$$

حيث معاملات الترجيح أو التعديل قيمة متناقصة.

و منه الفرق بين التوقعات الرشيدة و التوقعات المتكيفة في الأولى المتعاملون الاقتصاديون يتكيفون

بسرعة مع المعلومات الجديدة أما الثانية فبطيء كما هو مبين في الشكل



التوقعات الرشيدة و التوقعات المتكيفة

بأ - منحني العرض الكلي المقترح من طرف lucas

إن مقارنة التوازن بواسطة التوقعات الرشيدة هي ببساطة عبارة عن سوق العمل

النيوكلاسيكي مع تغير واحد هو أن بعض الأفراد يعرفون مستوى السعر الكلي و أنهم يعرفون الأجر المطلق فالفرد يعرف الأجر السائد و يعرف كل الأسعار المطبقة.

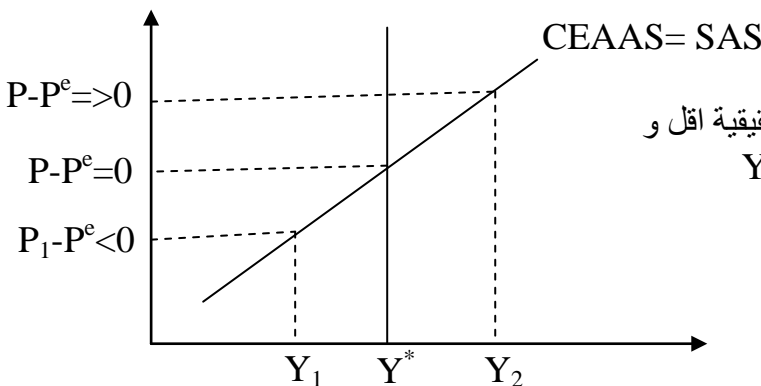
و لقد توصل lucas إلى معادلة العرض الكلي التالية:

$$Y_t = Y_t^* + h(P_t - P_t^e)$$

و هو منحني العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات فإذا كان

$P > P^e$ \Rightarrow يزداد الإنتاج، والعكس في حالة $P < P^e$ ينخفض الإنتاج.

LAS

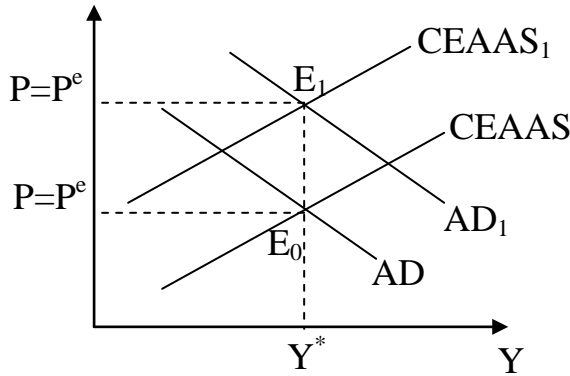


$P > P^e \Rightarrow$ يزداد الإنتاج لأن الأجر الحقيقية اقل و بالتالي المؤسسات ستعرض إنتاجا اكبر Y_2

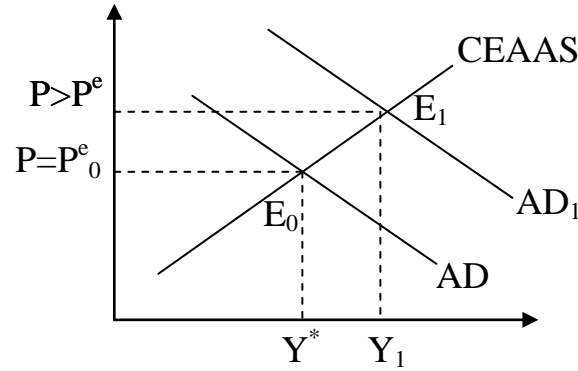
$P < P^e =$ العكس

منحني العرض الكلي عند lucas المدعم بالتوقعات منحني العرض الكلي في الأجل القصير

ج- أثر التوسع النقدي المتوقع و غير المتوقع



(a) زيادة متوقعة



(b) زيادة غير متوقعة

الجزء (a)

في حالة زيادة مخزون النقود و التي تكون متوقعة يتحرك منحنى AD إلى AD_1 و حسب المعادلة $P = P_{t-1}[1 + \gamma(Y - Y^*)]$ عند Y^* يزداد P^e بنفس الزيادة المتوقعة في مخزون النقود أي منحنى العرض الكلي يتحرك ليكون التوازن الجديد عند E_1 حيث $P=P^e$ و بالتالي مع الزيادة المتوقعة في مخزون النقود لا توجد آثار حقيقية فالنقود، الأجور الاسمية و الأسعار (الحالية و المتوقعة) كلها تزداد بنفس زيادة لمخزون النقود.

الجزء (b): في هذه الحالة و نتيجة لكون العمال لا يتوقعون ارتفاع مستوى السعر فإن منحنى $CEAAS$ لا يتحرك و يصبح التوازن عند النقطة (E_1) حيث $P > P^e$ الأسعار الفعلية أكبر من المتوقعة $P > P^e$ و حسب المعادلة $Y = Y^* + h(P - P^e)$ يؤدي إلى توسع الإنتاج

لكن حسب فرضية التوقعات الرشيدة فهذه الوضعية لا تدوم لان العائلات و المؤسسات تعيد النظر في تنبؤاتها مما يعني تحرك منحنى $CEAAS$ إلى الأعلى و الخلاصة أن تغيرات مخزون النقود تترك آثارا عندما تكون متوقعة.

8- نموذج العرض الكلي للكنزيين الجدد (مقاربة العقود)

ظهر هذا التيار من الاقتصاديين في الربع الأخير من القرن الماضي (1980) و بيني اغلب فرضياته من النظرية الكلاسيكية الجديدة.

حيث تعتمد النظرية الكينزية الجديدة على فكرة العقود و مقارنة العقود و التي تنطلق كذلك من سوق العمل إذا تفترض أن الأجور تكون مثبتة بواسطة العقود عند بداية الفترة (مثلا سنة) بينما

أسعار السلع يمكنها أن تتغير خلال تلك الفترة و تتمثل أهم فرضيات التحليل الكينزي الجديد في العناصر التالية:

- الأجور تكون معدة بدلالة القيم النقدية من اجل فترة عقد مثبتة قبل أن تكون كميات العمل المعروضة و المطلوبة معروضة.
- يفترض كذلك أن الطلب على العمل هو الذي يسود أما عارضو العمل فيكونوا مستعدين لعرض قوة عملهم مهما كانت كمية العمل المطلوبة مقابل بعض الأجر النقدي المثبت عند فترة العقد الموجودة (أي وجود بطالة).
- لا تجرى عقود العمل كلها في نفس الفترة الزمنية (اليوم، الشهر، السنة) و لا لنفس المدة، حيث يمكنها أن تجرى في تواريخ مختلفة و لفترات زمنية مختلفة على الرغم من أن الفرق في العقود ليس مهما مثل تواريخ إجراء العقود.
- للعمل النقابي دور في تثبيت الأجور النقدية و دالة عرض العمل الكينزية يمكن كتابتها على الوجه الآتي:

$$L_S = t \left(\frac{W}{pe} \right)$$

W: الأجور النقدية

P^e: الأسعار المتوقعة

زيادة W عند مستوى معين من الأسعار المتوقعة (P^e) سوف يؤدي إلى زيادة عرض العمل لأنه سينظر إليها من جانب العمال على أساس أنها زيادة في الأجر الحقيقي. بالنسبة للأسعار المتوقعة P^e يفرض كينز ان مثل هذه الأسعار تبني على أساس السلوك الماضي للمستوى العام للأسعار و الذي يعدل ببطء عبر الزمن و عليه فإن:

$$P^e = a_1 (P_{-1}) + a_2 (P_{-2}) + a_3 (P_{-3}) \dots + a_n (P_{-n})$$

P_{-n}: مستويات الأسعار في الفترات السابقة

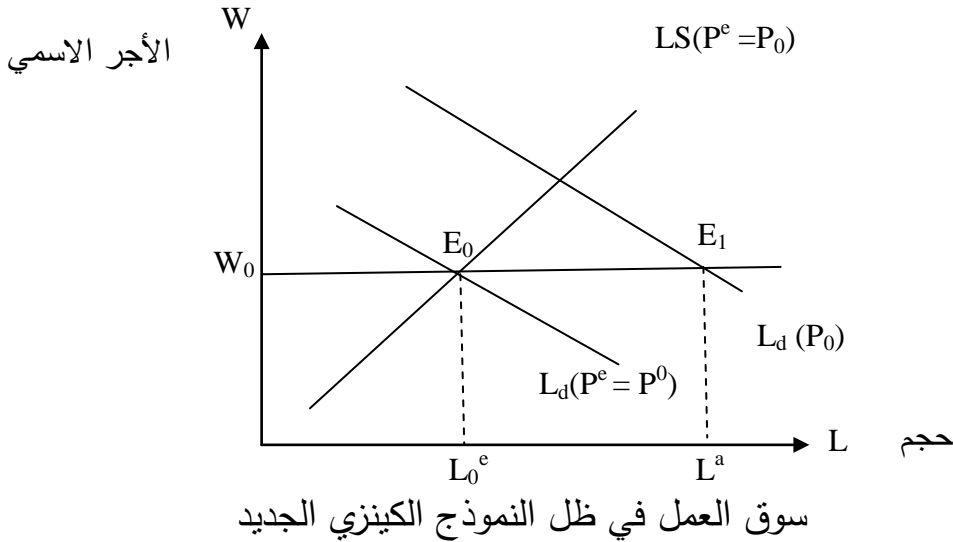
a₁.....a_n: أوزان تعطى بالأرقام للملاحظات عن المستويات العامة للأسعار السابقة.

- تتوافق النظرية الكينزية مع نظرية طلب العمل الكلاسيكي حيث المؤسسات تسعى لتعظيم ربحها حيث تستخدم إلى النقطة التي تكون فيها شرط تعظيم الربح $W = MPL \times P$

$$\Rightarrow MPL = \frac{W}{P}$$

MPL: الإنتاجية الحدية للعمل تساوي الاجر الحقيقي.

أ- تحديد الأجور النقدية: إن مستوى السعر الذي بواسطته سيبيع طالبا العمل متوجههم يكون غير معروف في الفترة التي يتم فيها إمضاء العقود و يتم تحديد الأجر التعاقدى بناء على مستوى السعر المتوقع و منه فإن دالة الطلب على العمل $L_d(P^e = P_0)$ تمثل الطلب على العمل عندما يكون مستوى السعر المتوقع مساويا ل P_0 و بالتالي فإن تقاطع المنحنيين يحدد المستوى التوازني المتوقع



بمجرد تحديد الأجر النقدي (W_0) و الاتفاق عليه لا توجد أية قوة تسمح بتغييره حتى تصل إلى تاريخ تعاقد جديد في المستقبل كذلك قبل دخول العقد حيز التنفيذ يركز العمال و أرباب العمل (خلال المفاوضات) على هدف محدد جيدا بدلالة الأجر الحقيقي الذي يوازن بين العرض و الطلب على العمل كما انه من المحتمل أن يعتمد على عوامل أخرى مثل (قوة النقابة، اعتبارات مرتبطة بالأجر

الكفاء) على أي حال ينتهي أصحاب المؤسسات والعمال بتثبيت الأجر الاسمي (W_0) بدلالة اجر حقيقي مستهدف (W_T) و توقعاتهم لمستوى السعر في المستقبل حيث:

$$W_0 = W_T P^e \dots\dots\dots 1$$

و بمجرد تثبيت الأجر الاسمي و قبل كل توظيف جديد للعمال الإضافيين تكون المؤسسة على علم بالمستوى الفعلي للأسعار الحالية (P) و يصبح الأجر الحقيقي السائد هو

$$\frac{W_0}{P} = \frac{W_T P^e}{P} = W_T \frac{P_e}{P}$$

و هذا معناه أنه إذا كان

$P^e < P$: المستوى الحالي للأسعار < مما كان متوقعا فإن الأجر الحقيقي يكون اقل من المستوى

$$\frac{W_0}{P} < W_r \text{ المستهدف}$$

و العكس إذا كان $P^e > P \Leftarrow$ الأجر الحقيقي < من الأجر الحقيقي المستهدف ولدينا العمالة
تحدد بواسطة كمية العمل المطلوبة من طرف المؤسسة الذي تحدد بناء على الأجر الحقيقي الحالي أي

$$L = L_d \left(\frac{W_0}{P} \right)$$

$$Y = \gamma \frac{p^e}{p}$$

نظرية التوقعات الرشيدة

و هذا معنا كلما كان $\downarrow \left(\frac{W_0}{P} \right)$ منخفض \Leftarrow المؤسسة توظف عمالة أكثر

و كلما كان $\uparrow \left(\frac{W_0}{P} \right)$ مرتفع \Leftarrow المؤسسة تخفض توظيف العمالة

و بناء على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية فإن المؤسسة سوف تحاول عرض إنتاج أكثر

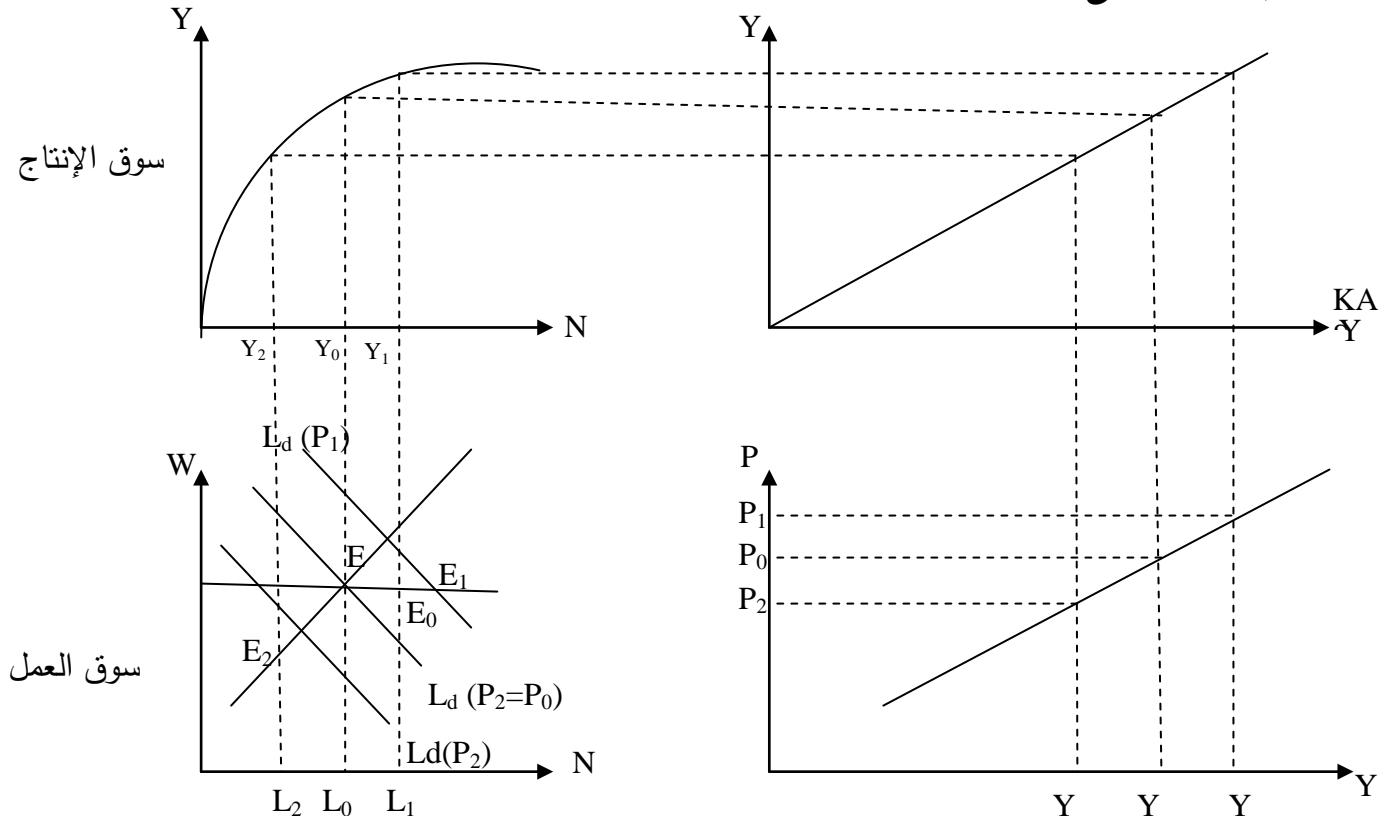
كلما كان الأجر الحقيقي الذي تواجهه اقل أي كلما ارتفع P فوق مستواه المتوقع P^e ما دام الأجر

الاسمي W_0 يبقى ثابتا خلال فترة سريان العقد حيث:

$$Y = f\left(\frac{W_0}{P}\right) = f\left(\frac{W_p \cdot p^e}{P}\right)$$

ب- منحنى العرض الكلي الكينزي الجديد لمدعم بالتوقعات KAS

- اشتقاق منحنى KAS الجديد

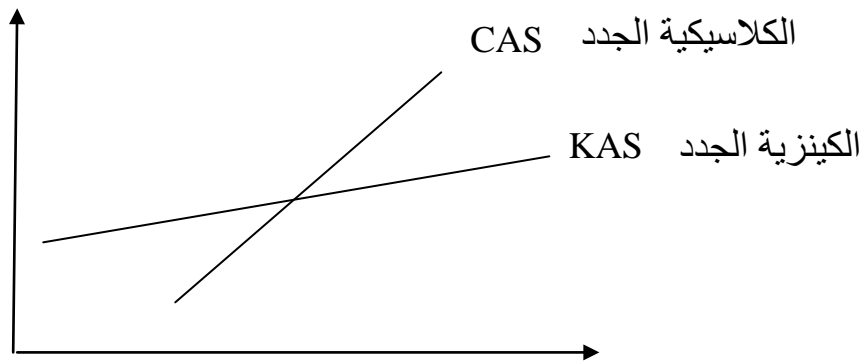


منحنى العرض الكينزي الجديد

إن الأجر النقدي يكون محددًا عند (W_0) و هو الأجر المتعاقد عليه الذي يشكل التوازن المتوقع في سوق العمل $(P_e = P_0)$ فإذا ارتفع السعر الحالي إلى مستوى أعلى $(P_0 < P_1)$ فيصبح منحنى الطلب على العمل هو $Ld(P_1)$ و الكمية المطلوبة هي $L_0 < L_1$ مما يعني مستوى جديد من الإنتاج Y_1 عند النقطة التوازنية F_1 و إذا كان مستوى السعر اقل من مستوى المتوقع $(P_2 < P_0)$ فإن الطلب على العمل ينخفض و ينتقل منحنى الطلب على العمل إلى اليسار إلى $Ld(P_2)$ و تراجع الكمية المطلوبة من العمل و هو يؤدي إلى تدهور الإنتاج عند المستوى Y_2 المعبر عنه بالنقطة التوازنية E_2 أما إذا لم يكن هناك أخطاء في مستوى السعر المتوقع فإن مستوى العمالة يبقى عند L_0 في ظل الأجر المثبت W_0 و الذي يناسب مستوى الناتج Y_0 عند النقطة التوازنية E_0 و يربط النقاط E_2, E_1, E_0 نحصل على منحنى العرض الكلي الكينزي الحديث المدعم بالتوقعات.

ج- العلاقة الموجودة بين منحنى العرض الكلي الكينزي الجديد المدعم بالتوقعات و منحنى العرض الكلي للكلاسيكيين الجدد:

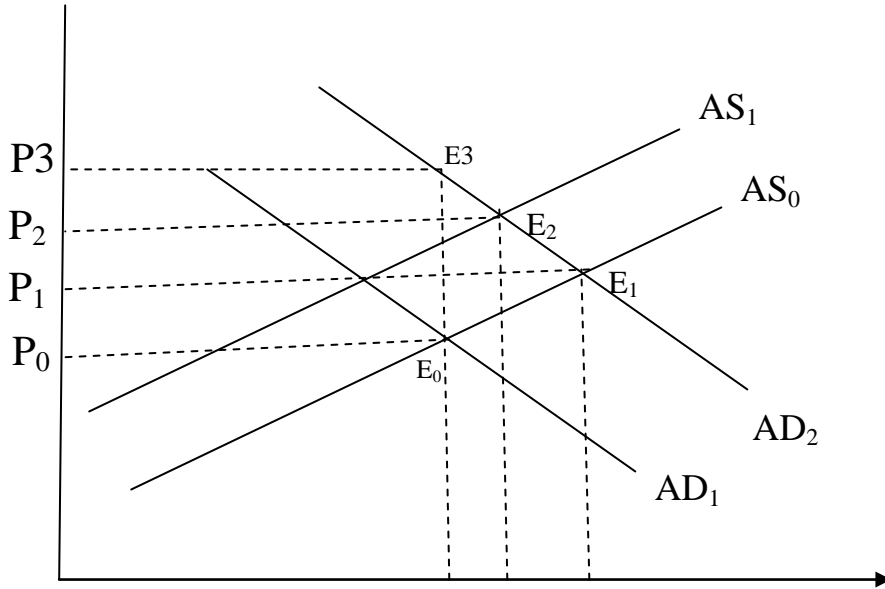
برسم المنحنيين في شكل واحد نلاحظ العلاقة الموجودة بينهما



حيث منحنى KAS يكون أكثر أفقية بالمقارنة مع CAS لان التحليل الكينزي الجديد يعطى أهمية أكبر للتنبؤات التشارؤية بالمقارنة مع التحليل الكلاسيكي الجديد فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن تقليص الطلب الكلي على الأسعار لكنها تعطى أهمية أكبر للتنبؤات التفاوضية فيما يتعلق بالنتائج التضخمية لإنعاش الطلب و يوجد فرق جوهري بينهما و الذي يبرز من الواقع الذي يشهد بأن الأجور المحددة بواسطة العقود لا تتم في نفس الوقت و التاريخ و إنما عبر أزمنة مختلفة و منه في ظل (CAS) يؤدي تغيير P إلى تغيير L، و W و تغيير Y بينما في ظل KAS يؤدي تغيير P إلى تغيير L و Y و الأجر الحقيقي دون الاسمي (المثبت بعقود)

د- آثار السياسة المتوقعة في النموذج الكينزي الجديد

يأتبع البنك المركزي سياسة توسعية عن طريق شراء السندات بحيث هذه السياسة تكون متوقعة و أن التوقعات رشيدة فإن مستوى الأسعار سيرتفع متسببا في ارتفاع الأجور و ينتقل منحنى AS إلى الأعلى كما هو مبين في الشكل



الاستجابة القصيرة الأجل لسياسة توسعية للنموذج الكينزي الجديد للتوقعات الرشيدة

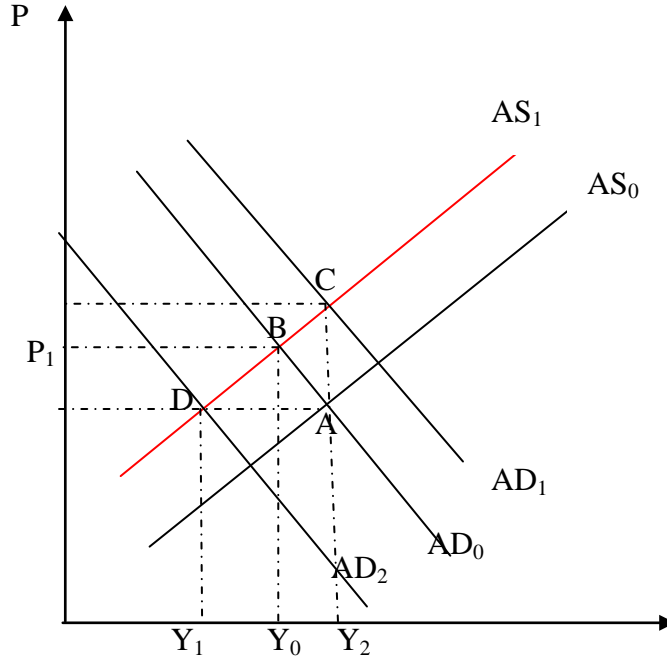
و لكن نظرا لان هناك جمود في الأجور و الذي لا يسمح بموائمة كاملة للأجور و الأسعار فإن منحنى العرض الكلي لن يرتفع كل المسافة $[E_1 - E_3]$ كما هو الحال في نموذج الكلاسيكيين الجدد و بدلا من ذلك فهو سيتحرك إلى AS_1 و يستقر الاقتصاد عند النقطة E_2 فالناتج الكلي قد ارتفع إلى مستوى أعلى من مستوى المعدل الطبيعي ($Y_2 > Y_0$) و الأسعار قد ارتفعت إلى P_2 و على خلاف نموذج الكلاسيكيين الجدد فإن السياسة المتوقعة يكون لها اثر على الناتج الكلي و ذلك في النموذج غير الكلاسيكي للتوقعات الرشيدة.

ه- منحنى العرض الكلي في الزمن الطويل:

هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن منحنى AS في الزمن الطويل يكون **رأسيا** و أهم ما يتميز به الزمن الطويل هو أن مستوى الناتج يكون هو مستوى الناتج الطبيعي أي مستوى الناتج لتوظيف الكامل و بذلك تكون الأسعار المتوقعة P_e مساوية للأسعار الفعلية.

9- هزات العرض وسياسات الطلب الكلي:

نتيجة لحدوث هزات العرض (مثل إرتفاع اسعار البترول مثلاً) ينتقل منحنى AS إلى AS_1 حيث تنتقل نقطة التوازن إلى النقطة $K B$ أين يكون لدينا $P_1 > P_0$ و $Y_1 < Y_0$ أي حدوث تضخم وبطالة، وهنا تظهر مشكلة واضعي السياسة فيما يتعلق بالاستجابة السلبية للسياسات النقدية والمالية لمثل هذه الهزات والشكل الموالي يوضح ذلك .



هزات العرض وسياسات الطلب الكلي

فلتجنب حدوث زيادة في البطالة فإن واضعي السياسة سيحاولون إلغاء بعض او كل الآثار غير المرغوب فيها على الإنتاج، وذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي وذلك بإتباع سياسة نقدية ومالية توسعية إي انتقال منحنى AD إلى AD_1 ، حيث تصبح النقطة C هي نقطة التوازن المقابلة لمستوى الدخل Y_0 ومستوى الأسعار $P_2 > P_1 > P_0$ ولكب بإقدام واضعي السياسة على ذلك فهم يصعدون من الآثار التضخمية رفع مستوى الأسعار إلى P_2 وهو مستوى أعلى من P_1 .

أما إذا أراد واضعو السياسة تجنب الآثار التضخمية فسيتبعون سياسة مالية او نقدية إنكماشية، مما يؤدي إلى انتقال منحنى AD إلى AD_2 حيث تصبح النقطة D هي نقطة التوازن والمقابلة لمستوى الدخل $Y_0 > Y_1 > Y_2$ و مستوى الأسعار P_0

و لكن التخلص من الازثار التضخمية يكون على حساب زيادة البطالة وهنا تظهر المشكلة بين المتاجرة أو المفاضلة بين البطالة والتضخم بالنسبة لواضعي السياسات الاقتصادية الكلية وهذا ما سنتطرق اليه بشكل من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل السابع: ديناميكية التضخم والبطالة

تمهيد: يعتبر التضخم و البطالة من أكبر المشاكل التي تعاني منها جميع الدول النامية و المتقدمة على السواء، رغم وجود اختلاف في أسبابهما و معدلاتهما ما بين الدول و من فترة زمنية لأخرى، كما ظهر ارتباط ملموس بين هاتين الظاهرتين أثار اهتمام الاقتصاديين إلى جانب آثارهما السلبية على كافة جوانب الحياة اقتصاديا و اجتماعيا و حتى أخلاقيا.

أولاً: التضخم

1- مفهوم التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما يدفع إلى تناقص القوة الشرائية للنقود، و تظهر حدة مشكلة التضخم بشكل واضح على أفراد المجتمع إذا كان الارتفاع الأكبر في الأسعار هو نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية و التي تمثل النمط الاستهلاكي للأسر متوسطة الدخل.

2- قياس التضخم: لقياس التضخم يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات حيث يتم قياس المستوى العام للأسعار في أي فترة زمنية عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار، و يوجد أنواع مختلفة من الأرقام القياسية للأسعار يركز كل منها على مجموعة معينة من السلع مثل:

أ/ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (**Consumer price Index (CPI)**) : يركز على التغير الذي يحدث في تكلفة الحصول على مجموعة مختلفة من السلع و الخدمات و التي تمثل المعتاد لاستهلاك المستهلك العادي مثل الغذاء، اللباس، الخدمات، المواصلات و النفقات الطبيعية، ويمكن حساب معدل التضخم بالاستعانة ب (CPI) على النحو التالي:

$$\%100 \times \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في السنة الحالية} - \text{رق السنة الماضية}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في السنة الماضية}}$$

معدل التضخم =

$$\pi = \frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}} \times 100\%$$

حيث:

$$CPI = \frac{\sum P_1 \varphi_0}{\sum P_0 \varphi_0} \times 100\%$$

P_1 : أسعار السنة الحالية

P_0 : أسعار سنة الأساس

فإذا كان المستوى العام للأسعار في سنة 2017 هو 300.000 دج و في سنة 2018 هو 320.000 دج فإن معدل التضخم هو:

$$\pi = \frac{320000 - 300000}{300000} \times 100\% = 6.66\%$$

و هذا يعني أن الأسعار قد ارتفعت في سنة 2018 بنسبة 6.66% عما كانت عليه في سنة 2017.

ب/ الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) Wholesale Price Index : يقيس التغير الذي يحدث في تكلفة الحصول على عدد من السلع التي تدخل كمواد خام أو سلع وسيطة في إنتاج سلع أخرى.

ج/ مكشم الناتج الوطني: يقيس التغير في أسعار المكونات المختلفة للناتج الوطني من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية و المشتريات الحكومية و يعتبر هذا الرقم أكثر الأرقام شمولاً.

3- أسباب التضخم: يمكن تقسيم النظريات المفسرة لحدوث التضخم إلى ما يلي:

أ/ النظريات النقدية: حسب هذا التحليل المعتمد أساساً على الفكر الكلاسيكي فزيادة كمية النقود هي السبب الرئيسي لحدوث التضخم.

ب/ نظريات فائض الطلب: حسب هذا التحليل فإن زيادة الطلب الكلي و الذي لا يقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي في نفس الوقت بسبب وصول الاقتصاد أو اقترابه من مستوى التوظيف الكامل يؤدي إلى حدوث ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

ج/ نظريات العرض: يترتب على انخفاض العرض الكلي حدوث انخفاض في حجم الناتج الكلي و ارتفاع المستوى العام للأسعار مسبباً انخفاض في القدرة الشرائية، الأمر الذي يدفع العمال إلى المطالبة برفع الأجور مما يرفع من نفقات الإنتاج فينخفض العرض الكلي و ترتفع الأسعار ليصبح التضخم يغذي نفسه و هذا ما يسمى بالتضخم الحلزوني (أجور ← أسعار ← أجور ← أسعار)

4- أنواع التضخم:

أ/ التضخم الزاحف: يتمثل التضخم الزاحف في حدوث ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة، إذ لا يكتشف الأفراد آثاره إلا بعد مدة زمنية لذلك تبقى النقود محل ثقة و مقبولة في عمليات التبادل رغم فقدانها لقوتها الشرائية.

ب/ التضخم الجامح: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الحروب و الأزمات الشديدة و هو يتمثل في حدوث ارتفاع شديد جداً في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما يفقد

النقود لقيمتها و ثقة الأفراد فيها ،ولمواجهة هذا التضخم تلجأ الدولة عادة إلى إلغاء العملة المتداولة و طرح عملة جديدة تكون محل ثقة الأفراد.

ج/ التضخم المكبوت: في هذه الحالة لا يظهر التضخم في صورة ارتفاع في الأسعار و هذا راجع لتدخل الدولة عن طريق تثبيت الأسعار خاصة السلع الأساسية أو عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم و منع ارتفاع الأسعار و رغم هذا تظهر مظاهر التضخم المكبوت التي من أهمها:

-ظهور طوابير المستهلكين للحصول على السلع المعروضة بالسعر الثابت.

-انخفاض وزن عبوات السلع و انخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت.

-اختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية و ظهور السوق السوداء.

يعتبر هذا النوع من التضخم من اخطر الأنواع لأنه يهمل الأسباب الحقيقية لحدوث التضخم مما يزيد من أثاره السلبية داخل الاقتصاد¹.

5- التأثيرات الاقتصادية للتضخم: بصورة عامة نميز التأثيرات الاقتصادية للتضخم الآتية:

*. انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد (لزيادة معدل نمو السكان) و بالتالي يقل الطلب على السلع و الخدمات و الموارد و هذا يؤثر على النشاط الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى ركود اقتصادي عام.

*. إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح دخول فوائض العمليات (أرباح و فوائد و إيجارات) و على

حساب الأجور و الرواتب و الخوافر، مما يؤثر على الطلب الاستهلاكي على السلع المعمرة كالسيارات ،وكذلك الميل الحدي للادخار ينخفض بسبب تدهور القدرة الشرائية، في المقابل معدلات تراكم رأس المال في الاقتصاد تزيد (بسبب نمو الأرباح) و بمعنى آخر التضخم سيعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الاستثمار على حساب الاستهلاك و هذا ما يعتبره البعض من التأثيرات الايجابية للتضخم فقد بينت العديد من التجارب وجود علاقة موجبة بين التضخم و النمو الطويل الأجل.

¹ راجع مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2004.

- * فقدان الأفراد الثقة في استخدام النقود نتيجة تدهور قيمتها الشرائية مما يؤدي إلى توجه الأفراد نحو العقارات و الذهب و العملات الأجنبية كـمخزن و مستودع للقيمة.
- * ارتفاع التضخم بوتيرة متصاعدة يجعل المقرضين بشكل عام أكثر ربحاً و أقل خسارة من المقرضين لأنهم حصلوا على القروض في وقت ارتفاع القوة الشرائية و يسددونها في وقت انخفاض القوة الشرائية.
- * التضخم المتصاعد و الطويل يدخل الاقتصاد و المجتمع في قلق و اضطراب مستمر.

6- سياسات معالجة التضخم: يمكن تصنيف سياسات معالجة التضخم إلى:

- أ. **السياسة النقدية:** و هي تحت على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي.
- ب. **السياسة المالية:** تركز هذه السياسة على ضرورة تخفيض الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك و ذلك برفع معدلات الضرائب على السلع الاستهلاكية لزيادة الادخار و تخفيض الاستهلاك، كما يمكن استخدام ضريبة تمييزية لتشجيع الاستثمار في مجالات مرغوبة إضافة إلى ضبط الإنفاق الحكومي و ترشيده.
- ج. **سياسة الأجور:** باعتبار الأجور أهم تكاليف الإنتاج و حتى يتم كبح زيادة الأسعار الناتجة عن زيادة التكاليف، تركز هذه السياسات على ضرورة ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج و انخفاض العرض الكلي.

ثانياً: البطالة

- 1- مفهوم البطالة:** تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم انه راغب و قادر على القيام بالعمل و هذا يعني أن هناك جزء من القوة العاملة في المجتمع لا تعمل رغم رغبتها في الحصول على فرصة عمل.
- 2- قياس البطالة:** يعبر عن معدل البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة حيث تشمل القوى العاملة جميع الأشخاص البالغين (15 سنة فأكثر) مع استبعاد الأطفال و كبار السن (غالباً فوق 60 سنة) و المتقاعدين و العاجزين و ربات البيوت غير الراغبات في العمل و الطلاب و المجندين لأداء الخدمة العسكرية.
- و عليه يقاس معدل البطالة وفقاً للقانون التالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الافراد المتعطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة (العاملون + العاطلون عن العمل)}} \times 100\%$$

في الواقع لا يمكن أن يصل معدل البطالة إلى الصفر و لكن تختفي البطالة إذا وصل معدل البطالة إلى حد معين يطلق عليه المعدل الطبيعي للبطالة ، فحسب (Freidman) لكل اقتصاد وطني يوجد مستوى ناتج يصاحبه معدل بطالة طبيعي (في حدود 6%) محدد بواسطة عوامل الإنتاج، التكنولوجيا و المؤسسات الموجودة في الاقتصاد، كما يرى (Freidman) بأن التغيير في الطلب الكلي مسيطر عليه بواسطة التغيرات في عرض النقود لذلك فالسياسات النقدية التوسعية من الممكن أن تحرك معدل البطالة إلى اقل من المعدل الطبيعي لبعض الوقت و لكن هناك قوى توازنية تجعل مستوى الناتج و التوظيف تعود مرة أخرى إلى مستواها الطبيعي و ذلك عبر فترة الزمن الطويل.

3- أنواع البطالة: نميز بين أنواع البطالة على النحو التالي:

أ. أنواع الهيكلية: تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد و في نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال و وظائف جديدة، مما ينشأ عنه عدم وجود تناسب بين المهارات المتوفرة في العمال المتعطلين و المهارات المطلوبة للوظائف الجديدة و من أهم أسباب ذلك نجد:

- حدوث تطورات تكنولوجية مستمرة يتطلب مهارات و تقنيات حديثة يكون العمال غير قادرين على التعامل معها.

- حدوث تغير في هيكل الطلب مما يؤدي إلى انكماش الطلب على السلع التقليدية و زيادة الطلب على السلع الجديدة و التي يحتاج إنتاجها إلى مؤهلات خاصة لا تتناسب مع العاملين في الصناعات القديمة مما ينتج عنه زيادة معدلات البطالة.

ب. البطالة الاحتكاكية: يظهر هذا النوع من البطالة في حالة قيام الأفراد بترك وظائفهم و محاولة البحث عن وظيفة أفضل لأسباب عديدة منها مثلاً الرغبة في الحصول على اجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة، البحث عن ظروف عمل تتناسب مع مؤهلاتهم و رغباتهم، النظرة الاجتماعية المتدنية لطبيعة العمل في فرص العمل المتاحة، الرغبة للانتقال إلى مكان مناسب و خلال مرحلة البحث عن الوظيفة يعتبر هؤلاء الأفراد في حالة بطالة احتكاكية.

- ج. البطالة الموسمية: يحدث هذا النوع من البطالة في مواسم معينة و ذلك لطبيعة بعض العمليات الإنتاجية التي تخضع لتقلبات موسمية حيث يحدث انخفاض و تراخي في النشاط الاقتصادي خلال مواسم معينة يترتب عليها الاستغناء عن بعض العمال مثل العمال الزراعيين.
- د. البطالة الدورية: تحدث البطالة الدورية على فترات دورية متباعدة نتيجة للتقلبات التي تمر بها اقتصاديات السوق من تعاقب لفترات الرواج و الكساد.
- هـ. البطالة المقنعة: تشير البطالة المقنعة إلى حالة زيادة عدد العمال في قطاع أو مؤسسة ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة، بمعنى قيامهم بأعمال و وظائف لا تتطلب كل وقتهم أو مستوى مهاراتهم مما يحتاج إليه الإنتاج في العمل، حيث يؤدي هذا العدد الفائض إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل لدرجة تصبح فيها سالبة في بعض الأحيان.
- و. البطالة السلوكية: هي البطالة الناجمة عن عزوف الباحثين عن عمل من الاستفادة من فرص العمل المتاحة و البحث عن فرص عمل محددة بذاتها و العمل في القطاع العام و هذا النوع من البطالة تنجم عن أسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية.
- 4- علاج البطالة:** إن مسألة علاج البطالة يتطلب إجراء مجموعة من التغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني لان سوق العمل مرتبط كلياً بمتطلبات الاقتصاد الوطني و مستوى تركيبته و تطوره و ذلك سعياً للزيادة في وتأثير النمو على الزيادة في عدد السكان، و إعطاء فرصة للأنشطة الاقتصادية المخططة من اجل استيعاب فائض القوى العاملة و تشغيلها بكامل طاقتها.
- إذا اختلف علاج البطالة حسب نوعها، فيحتاج علاج البطالة الهيكلية إلى ضرورة حدوث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى توسيع هيكل النشاط الاقتصادي بصورة متوازنة لاستيعاب الأنواع المختلفة من العمال المتعطلين، مع ضرورة الاهتمام بعمليات التدريب و التأهيل لاكتساب العمال المتعطلين مهارات جديدة تتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية الجديدة.
- يتطلب علاج البطالة الاحتكاكية ضرورة توفر البيانات و المعلومات عن الوظائف الشاغرة في المناطق و الأقاليم المختلفة بما يضمن فعالية سوق العمل و يتيح للباحثين عن العمل اختيار الوظائف المناسبة لهم، أما البطالة الدورية فهي مرهونة بشكل الأزمة و فترتها الزمنية و لكنها انعكاس للحالة الاقتصادية، فالوسائل المتبعة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة فمثلاً زيادة الاستثمارات تفتح أفقاً جديدة أمام العاطلين عن العمل للدخول في صناعات جديدة أو توسعت الصناعات.

عموماً إن الحد من البطالة عملية معقدة والدولة يجب أن تتدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة، ويمكن علاج البطالة كما اقترحها كينز و الكينزيين عن طريق ما يلي:

أ- **السياسة النقدية:** في حالة الركود الاقتصادي أين ترتفع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود مما يترتب عليه خفض سعر الفائدة، مما يدفع باتجاه زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج وزيادة معدل التشغيل و انخفاض معدل البطالة.

ب- **السياسة المالية:** في حالة الركود الاقتصادي أين ترتفع معدلات البطالة تلجأ الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، مما يرفع من الطلب الكلي محفزاً الإنتاج نحو الزيادة الأمر الذي يتطلب زيادة التوظيف فانخفاض معدل البطالة، كذلك نستخدم الضرائب للحد من البطالة حيث تخفيض الضريبة على الدخل يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد مما يشجع على زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة الإنتاج و التوظيف ، كذلك تخفيض الضرائب على الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج و زيادة معدل التوظيف و انخفاض معدل البطالة. كما تساهم الإعانات المدفوعة للعاطلين عن العمل في زيادة الاستهلاك فيزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي بدورها تعمل على استيعاب البطالة و الوصول إلى حالة التوظيف الكامل.

ثالثاً: العلاقة بين البطالة و التضخم

سنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة بين البطالة و التضخم من خلال دراسة تفصيلية لمنحنى فيليبس و هناك تفسيرين لمنحنى فيليبس أحدهما مبني على نموذج الطلب و العرض و الثاني يركز على العوامل المؤسسية.

1- منحنى فيليبس المبني على السوق: الاقتصاديون الذين يعتقدون أن الأسعار و الأجور مرنة يقدمون تفسيراً لمنحنى فيليبس مبني على الطلب و العرض و بالنسبة لهم فائض عرض العمل - بطالة عالية- سيحجر العمال على قبول نمو منخفض للأجور و في حالة العكس فإن فائض طلب العمل يجعل المؤسسات على استعداد لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمل و هذه الفكرة يمكن التعبير عليها بالعلاقة التالية:

$$W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1} \dots \dots \dots (1)$$

W_t : نمو الأجور في الزمن t

U_t^{-1} : مقلوب معدل البطالة في الزمن t

a_0 : ثابت يحدد موقع منحنى فيليبس

a₁: انحدار منحنى فيليبس

2- منحنى فيليبس المعدل (المبني على المؤسسات): منحنى فيليبس المعدل مهم لأغراض السياسات لأنه يربط التضخم بدلا من نمو الأجور بالبطالة، وهناك عدة طرق لربط التضخم و نمو الأجور منها نظرية التسعير بطريقة الهامش و التي تقوم على فرضيتين أساسيتين. أ. الهامش الذي يضاف إلى متوسط تكاليف الإنتاج لتحديد السعر يكون تقريبا ثابتا. ب. الأجور هي أكبر عنصر في تكاليف الإنتاج و عليه يمكن كتابة التسعير بطريقة الهامش على النحو الآتي:

$$P = m \frac{W}{APL} \dots \dots \dots (2)$$

W: الأجر النقدي

APL: الإنتاجية المتوسطة

m: مقدار الهامش الثابت الذي يضاف إلى التكلفة لتحديد السعر و من المعادلة (1) نستنتج ان

$$\pi_t = W_t - P_t^r \dots \dots \dots (3)$$

π_t : معدل التضخم $\frac{\Delta P}{P}$ في الفترة t

W_t : معدل نمو الأجر $\frac{\Delta W_t}{W_t}$ في الفترة t

P_t^r : معدل نمو الإنتاجية $\frac{\Delta APL}{APL}$ في الفترة t

في المعادلة (3) فإنه إذا ارتفعت تكاليف الأجر أسرع من الإنتاجية فإن المؤسسات لا بد و أن ترفع الأسعار.

و من المعادلة (3) نجد:

$$W_t = \pi_t + P_t^r$$

و من معادلة فيليبس المبني على السوق (المعادلة (1)) لدينا:

$$W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

و بتعويض العلاقة (3) في العلاقة (1) نجد:

$$\pi_t = a_0 - P_t^r + a_1 U_t^{-1} \dots \dots \dots (4)$$

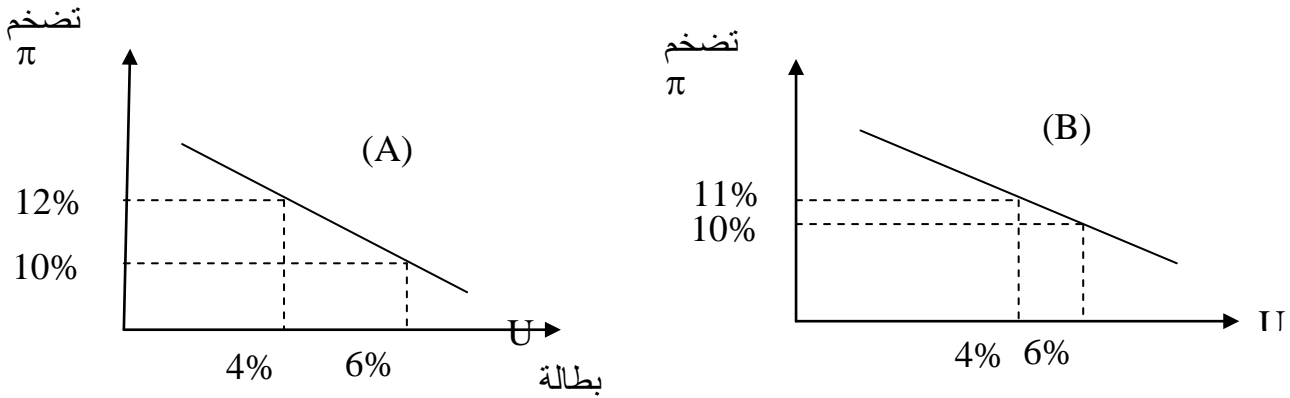
هذه المعادلة (4) تمثل معادلة منحنى فيليبس المعدل حيث يتضح منها أن نمو الإنتاجية غاية في الأهمية فحتى زيادة مقدارها (1%) في نمو الإنتاجية عن المعدل الجاري سوف يكون له أثره البالغ على النمو الاقتصادي و على مستوى المعيشة ، و لكن الاعتماد على الإنتاجية كعامل أساسي في

محاربة التضخم لن يكون سليما لان جزء من الزيادة في الإنتاجية سوف يظهر على صورة ارتفاع في الأجور و يبطل الأثر المناهض للتضخم.

3- التحرك على منحني فيليبس: بتحديد شكل و موضع منحني فيليبس بعوامل جانب العرض

بينما التحرك على منحني فيليبس فيتحرر بناء على جانب الطلب الكلي، حيث زيادة الطلب الكلي مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي سوف ينعكس في زيادة مستوى الأسعار و الناتج و هذا الاستبدال بين التضخم و البطالة يتوقف على انحدار منحني فيليبس.

التحرك على منحني فيليبس شديد الانحدار و المستوي



في حالة نمو الدخل النقدي أكبر من نمو التضخم ($Y_t > \pi_t$) فإن بعض الزيادة في الدخل النقدي تستخدم للقيام بمشتريات حقيقية أكبر و بالتالي البطالة تنخفض بينما التضخم يستمر أي هناك تحرك أعلى على منحني فيليبس و يتوقف التضخم على انحدار منحني فيليبس ففي حالة المنحني المستوي فتتحرك التضخم يكون بطيء بينما في حالة المنحني الشديد الانحدار فإن التضخم يتحرك بقدر أكبر (كما يوضح الشكل ذلك)

ملاحظة: هناك مشكلتان فيما يتعلق بمعادلة فيليبس المعدل و المتمثلتان فيما يلي:

- ما لم تكن (P_t^F) كبيرة للغاية فإن التضخم و البطالة يتغيران عكسيا و يعني ذلك أن

معادلة منحني فيليبس المعدل لا تستطيع أن توضح التضخم ألكوددي و الذي يمثل العلاقة

الطردية بين التضخم و البطالة.

- معادلة منحني فيليبس المعدل لا تأخذ في الاعتبار فترة التأخير أي لا تشرح التغيرات من فترة

إلى فترة (ديناميكية التغير) و لإضفاء صفة الحركية على معادلة فيليبس نجعل نمو الأجر دالة

في التضخم السابق حيث:

$$W_t = f(\pi_{t-1})$$

و هذا ما يسمى بميكانيكية التغذية الاسترجاعية ذلك أن تضخم العام السابق (π_{t-1}) سوف يغذي نمو الأجر لهذا العام (W_t) و التي ستزيد التضخم في العام الثاني مما تدفع إلى زيادة الأجور في العام الموالي، و هكذا في كل مرة يتسارع التضخم فإن طلب الأجور يزيد وينتقل منحني فيليبس إلى أعلى مما يولد التضخم الركودي حيث التضخم الماضي اثر على الأجور أكثر من تأثير البطالة عليها.

و لتحقيق ذلك جبريا نضيف تضخم السنة الماضية ضمن متغيرات منحني فيليبس البسيط (المعادلة (1)):

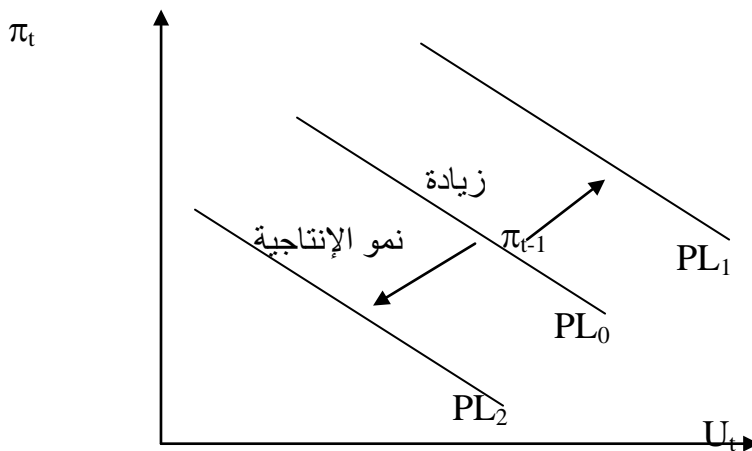
$$W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1} + a_2 \pi_{t-1} \dots \dots \dots (5).$$

و بإدخال هذا التعديل على معادلة منحني فيليبس المعدل نحصل على معادلة أكثر إماما لمنحني فيليبس:

$$\pi_t = a_0 - P_t^r + a_1 U_t^{-1} + a_2 \pi_{t-1} \dots \dots \dots (6)$$

من هذه المعادلة يتضح أنه هناك عاملين يؤثران على انتقال منحني فيليبس:
- نمو الإنتاجية.

- التضخم الماضي فالزيادة في التضخم تؤدي إلى انتقال منحني فيليبس إلى الأعلى (a_2 موجبة) أما نمو الإنتاجية سوف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم المصاحب لكل مستوى من البطالة و تؤدي إلى انتقال منحني فيليبس إلى الداخل انظر الشكل:



انتقال منحني فيليبس

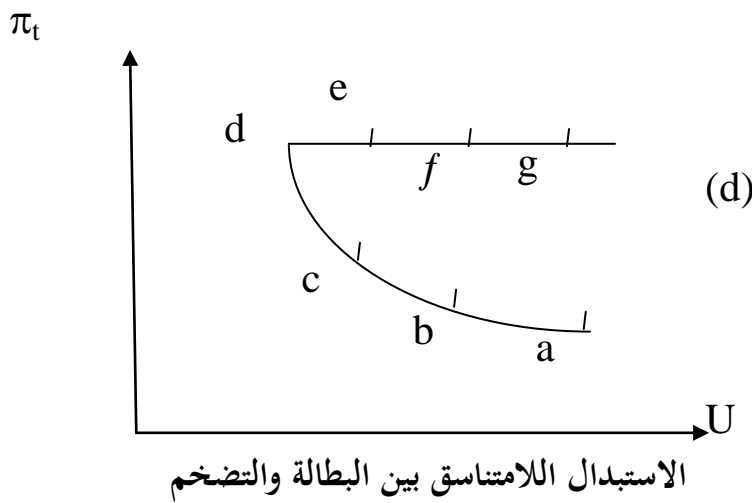
4- الاستبدال اللامتناسق:

إن الاستبدال بين التضخم و البطالة قد يختلف متوقفا على ما إذا كانت البطالة تزداد أم تنخفض، فعندما تنخفض البطالة فإن التضخم بالتأكيد يرتفع و لكن الزيادة في البطالة لن يكون لها إلا أثر ضعيف على التضخم و هناك سببان رئيسيان في عدم التناسق:

أ. نمط المساومة أصبح وجه هام من المساومة الجماعية فاتفاقيات المساومة أصبحت تتأثر ليس فقط بتكاليف المعيشة والإنتاجية و لكن أيضا بواسطة تحديد الأجور في الأسواق الأخرى، فزيادة الأجور في قطاع معين ب 10% تدفع قطاع آخر للمطالبة بنفس الزيادة، فنمط المساومة اتجه إلى تهدئة قوى السوق ذلك لأنها تحافظ على الأجور و الأسعار من الهبوط في القطاعات المنحدرة أو خلال الركود.

ب. التطور الجديد حيث السلع الصناعية أصبحت أكثر تعقيدا و تخصصا المتميزة بالتقنية العالية و المعقدة و العمالة المتخصصة حيث تكون لها مرونة طلب منخفضة، وعندما تكون المرونة منخفضة فإن التغيرات في السعر يترتب عليها استجابة صغيرة في الكمية و هذا أن المنشآت تكون اقل ترددا في رفع الأسعار و أكثر ترددا في خفضها.

فإذا كان اللامتناسق مهم فإن الانخفاض في البطالة سوف يؤدي إلى تحرك منحنى فيليبس إلى أعلى و يزيد من التضخم و لكن الزيادة في البطالة لن تحدث ذلك و الاقتصاد القومي سوف يسلك طريقا الموضح في الشكل الموالي:



فإذا بدأنا من النقطة (a) فإن زيادة الطلب الكلي سوف تخفض البطالة بينما π يزداد و أن الاقتصاد القومي يتحرك من a إلى d

فلو أن السياسات المناهضة للتضخم استخدمت عند النقطة (d) فإن الاقتصاد القومي سوف يسلك طريقا (d-g) بدلا من العودة إلى a و في الحقيقية ففي أي وقت تستخدم السياسات الانكماشية فإن الاقتصاد القومي سوف يسلك طريقا أفقيا مؤديا إلى زيادة البطالة مع تأثير ضعيف على التضخم و هذا يقترح أن كل المساحة الواقعة على يمين منحنى فيليبس إنما تمثل تجميعات ممكنة من (π_t, U_t) ناتجة عن سياسات مناهضة التضخم.

5- نتائج:

من خلال تطرقنا إلى علاقة التضخم و البطالة في الأجل القصير نذكر بعض النتائج:

- منحنيات فيليبس توضح استبدال عكسي بين التضخم و البطالة.
- يتوقف شكل منحنى فيليبس على الأحوال السائدة في سوق العمل فمنحنى فيليبس المستوي يعني أن تخفيض البطالة يزيد التضخم بقدر ضئيل أما منحنى فيليبس شديد الانحدار يعني تخفيض البطالة يتطلب زيادة التضخم بقدر كبير.
- هناك عدة عوامل تحكم انتقال منحنى فيليبس أهمها نمو الإنتاجية، التفاعل بين التضخم الماضي و طلبات الأجور، صدمات العرض.
- من الممكن أن يكون هناك لا تناسق في عملية الاستبدال بين البطالة و التضخم، فانخفاض البطالة يولد زيادة التضخم و لكن البطالة العالية لا تؤدي إلى تخفيض التضخم و هنا يكون من الصعب إيجاد معادلة لمنحنى فيليبس تتضمن خاصية اللاتناسق.
- خاصية اللاتناسق بين البطالة و التضخم تحتم على الاقتصاديات الحديثة التحيز للتضخم حيث أن الأسعار ترتفع أسهل من أنها تنخفض.
- السياسات التقليدية المناهضة للتضخم قد تصبح غير ناجحة فانكماش الاقتصاد الوطني سوف يزيد البطالة مع آثار ضعيفة على التضخم.

6- منحني فيليبس في الزمن الطويل:

إن منحني فيليبس السابق إيضاحه في المعادلة (6) يصف علاقة قصيرة الأجل ذلك لأنه يتناول الأجور و البطالة و التضخم في خطوات الموازنة للتضخم في الماضي، وبمجرد أن تنتهي خطوات الموازنة بالكامل فإن منحني فيليبس الطويل الأجل من المحتمل أن يكون أكثر انحدارا من منحني فيليبس القصير الأجل فقد يكون راسيا و يمكن إيضاح ذلك رياضيا من خلال بعض التعديلات على المعادلة.

فالموازنة تصبح كاملة عندما يصبح التضخم الجاري مساويا للتضخم الماضي و يمكن التعبير من ذلك رياضيا على الوجه الآتي:

$$\pi_{t-1}^* = \pi_t^* = \pi^* \dots \dots \dots (7)$$

π^* معدل تضخم التوازن في الزمن الطويل و بإحلال π_t^* و π_{t-1}^* في المعادلة (6) نحصل على المعادلة الآتية:

$$\pi^* = a_0 - P_t^r + a_1 U_t^{-1} + a_2 \pi^* \dots \dots \dots (8)$$

$$\Rightarrow \pi^* - a_2 \pi^* = a_0 - P_t^r + a_1 U_t^{-1}$$

$$\Rightarrow \pi^* (1 - a_2) = a_0 - P_t^r + a_1 U_t^{-1} \dots \dots \dots (9)$$

و بقسمة طرفي المعادلة على (1-a₂) ينتج:

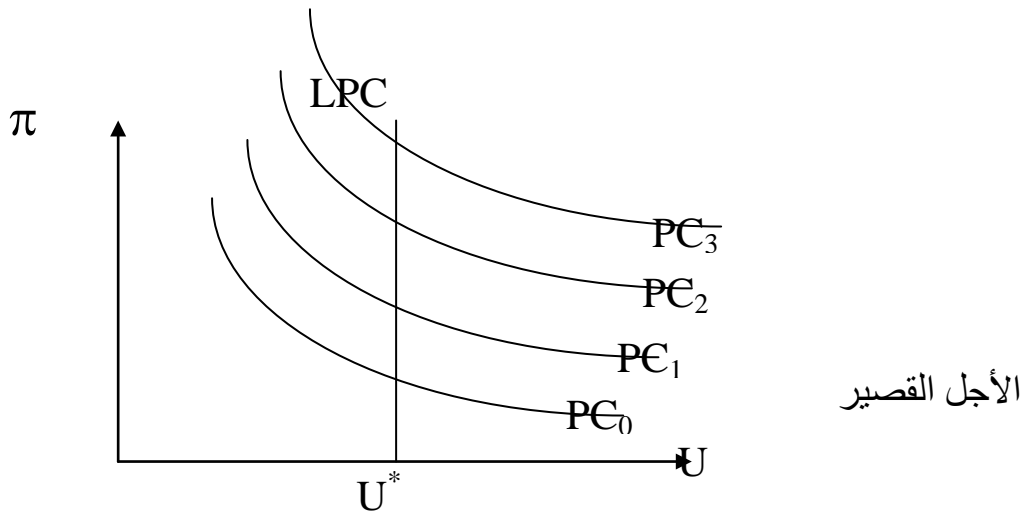
$$\pi^* = \frac{a_0 - P_t^r}{1 - a_2} + \frac{a_1}{1 - a_2} U_t^{-1} \dots \dots \dots (10)$$

قيمة a₂ تحدد فيما إذا كان منحني فيليبس الطويل الأجل أشد انحدارا أو مستويا على منحني فيليبس في الزمن القصير و لما كان a₂ تمثل **التغذية الخلفية** للتضخم الماضي و طلبات الأجور الحالية فإنه من المحتمل أن تكون بين a₁ و 1

حيث انحدار منحني فيليبس قصير الأجل هو (a₁) و هو اقل من انحدار منحني فيليبس الطويل الأجل البالغ قدره (a₁/1-a₂) و هذا يعني أن منحني فيليبس الطويل الأجل أكثر انحدارا من منحني فيليبس القصير الأجل.

7- منحني فيليبس الرأسي (منحني فيليبس في الزمن الطويل)

معظم الاقتصاديين يرون انه في الزمن الطويل التضخم السابق ينعكس على الأجور و إذا لم يحدث ذلك فإن موازنة الأجور ستستمر و يتفق الاقتصاديين على انه لا توجد عملية استبدال بين التضخم و البطالة في الزمن الطويل أي منحني فيليبس الطويل الأجل يصبح خطا رأسيا عند (U*)



منحنى فيليبس في الزمن الطويل

و هذه النظرية قائمة على افتراضين:

- *. حيادية النقود في الزمن الطويل التأثير على الأسعار و التضخم في الزمن الطويل.
- *. إن الاقتصاد القومي لديه قوى مصححة ذاتية قوية فإذا تركت البطالة وحدها فإنها ستجذب إلى التوظيف الكامل أو (المعدل الطبيعي للبطالة $(U^*=U_n)$ و المعدل الطبيعي للبطالة يتحدد فقط بواسطة عوامل جاني العرض- العوامل الديمغرافية، التكنولوجية، القوة العاملة- و عادة تقدر ب 6% على وجه الخصوص

8- آثار السياسة النقدية في الزمن القصير:

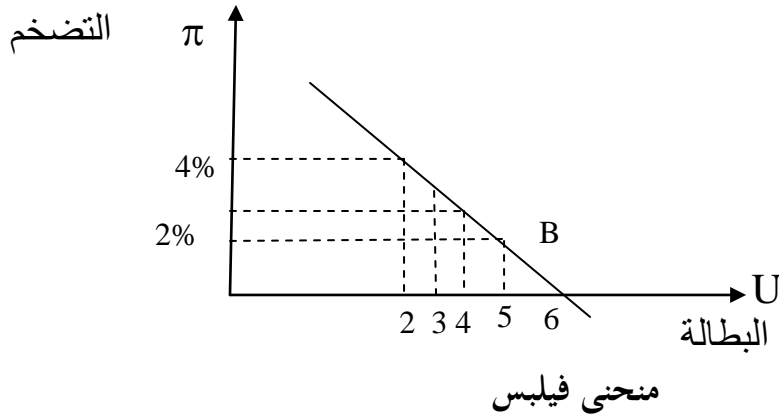
حسب (Freidman) زيادة نمو عرض النقود عن معدل نمو الدخل سيستعمل الطلب الكلي و تبعاً لذلك الدخل النقدي و عليه ففي الأجل القصير نلاحظ:

- أغلب الزيادة في الدخل ستأخذ زيادة في الناتج و التوظيف بدلا من الأسعار فالأفراد يتطلبوا بعض الوقت للمواءمة مع الوضع الجديد للطلب، أما المنتجين **سيعمدون** إلى الاستجابة إلى توسع الطلب الكلي عن طريق زيادة الناتج (توظيف عمال) لذلك سيكون الاستبدال جيدا في الزمن القصير، لان أغلب الزيادة في الدخل النقدي ستكون في شكل زيادة في الناتج الحقيقي مع ارتفاع اقل في الأسعار.

9- السياسة النقدية في الزمن الطويل: العامل المميز في تحليل (Freidman) يأتي من وجهة

نظره فيما يتعلق بالسياسة النقدية في الزمن الطويل من الشكل (5) فإن التوازن الأصلي كان عند أسعار مستقرة ($\pi=0$) و بطالة تساوي المعدل الطبيعي (6%)

منحنى فيلبس

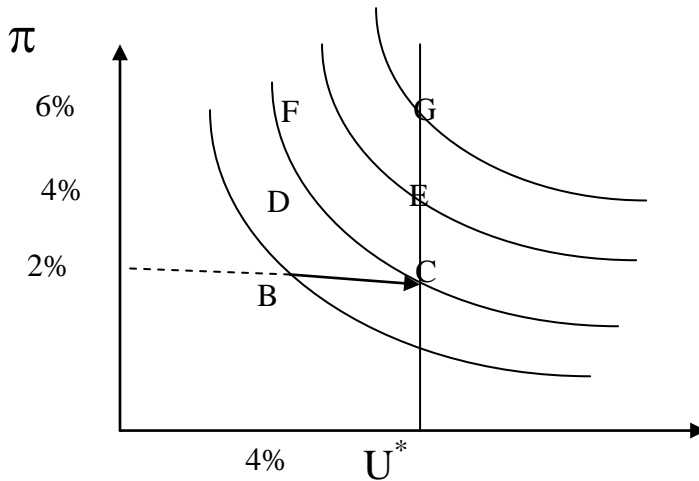


منحنى فيلبس

- لنفرض أن الاقتصاد قد تحرك إلى توازن قصير الأجل حيث ($U \rightarrow 5\%$) و معدل التضخم ($\pi = 2\%$) أي الانتقال إلى النقطة B و منه الطلب الكلي المتزايد قد نجح في تخفيض معدل البطالة إلى مستوى اقل من مستوى المعدل الطبيعي.

- لكن في الزمن الطويل العمال سيشعرون بانخفاض أجورهم الحقيقية مما يدفعهم إلى المطالبة بأجور نقدية أعلى و نتيجة توقع العمال أن الأسعار سترفع فإن منحنى فيلبس سينتقل إلى أعلى و عليه فإن معدلا أعلى من التضخم سيكون مناظرا لأي مستوى معين من البطالة و الاقتصاد القومي سيعود إلى المعدل الطبيعي ($U \rightarrow 6\%$) و لكن عند معدل تضخم 2% (الشكل رقم 7) و منه المواءمة الطويلة الأجل قد نقلت الاقتصاد القومي من النقطة B إلى النقطة C و منه واضعو السياسة مقتنعون بأن التضخم قد أصبح مشكلة كبيرة عن البطالة.

المواءمة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم



ملاحظة: عندما يستمر التضخم لفترة طويلة فإن توقعات التضخم تصبح جزءا من النظام.

10- منحني فيليبس و نظرية التسارع:

من خلال إدخال توقعات الأسعار في تحليل منحني فيلبس فإنه يمكننا كتابة معادلة فيلبس مدعومة بالتوقعات التضخمية على النحو التالي:

$$\pi_t = \pi_t^e + e(U_t - U^*)$$

π_t^e : التضخم المتوقع

e : درجة تجاوب تغيرات التضخم لمعدلات البطالة

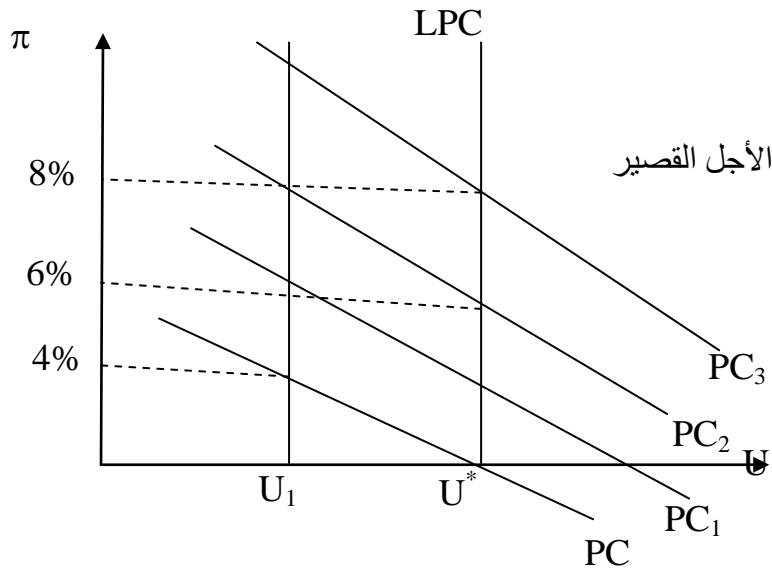
U_t : معدل البطالة الفعلي.

U^* : معدل البطالة الطبيعي

$(U_t - U^*)$: مقدار فائض الطلب في سوق العمل

من المعادلة الأخيرة لم يعد منحني فيلبس ثابت بل متغير لتغير معدلات التضخم التوقعية.

منحني فيلبس ونظرية التسارع



إذا افترضنا أن الحكومة قررت أن تبادل مثلاً معدل بطالة ($U_1=3\%$) مقابل معدل تضخم 6% وذلك من خلال سياسة نقدية توسعية بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة الأجور في سوق العمل وارتفاع أسعار المنتجات في السوق السلعية بسبب الخداع النقدي، وإذا أصرت الحكومة البقاء عند المستوى U_1 فإن معدل التضخم لن يبقى 6% بل سيرتفع بحيث يؤدي ذلك إلى تضخم في الأسعار و الأجر بنسبة 6%.

ففي البداية سوف يجذب مزيدا من العمالة و يترتب على هذه الوضعية زيادة في الناتج لكن بمجرد أن يشعر العامل بأن أجره الحقيقي لم يتغير فإنه سوف يتراجع عن العمل و يعود معدل البطالة إلى وضعه الأصلي U^* ، غير أنه إذا حاولت الحكومة الاستمرار في التوسع النقدي و تركت مستوى البطالة عند المعدل U_1 فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و يرتفع التضخم إلى مستوى 10% لان المعدل المتوقع أصبح 4% بدلا من 6% و في الخطوة التي تليها يصبح المعدل المتوقع 8% بدلا من 10% و يستمر.

و منه توصل أنصار النظرية التسارعية إلى هذه الاستنتاجات بافتراض أن البطالة يمكنها أن تختلف على المستوى الطبيعي U^* فقط في الوقت الذي يتعد فيه التضخم الفعلي عن التضخم المتوقع، و إذا سمحت الحكومة بعودة البطالة إلى المستوى U^* فإن معدل التضخم الفعلي يصبح يساوي معدل التضخم الحقيقي.

الفصل الثامن: الميزانية وتمويل العجز

تمهيد: إن موضوع الميزانية العامة ذا أهمية كبيرة فهو يختص بدراسة المال العام بكل جوانبه وهنا تبرز أهمية هذا الموضوع بإعتبار أن سياسات الميزانية هي أساس تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، ولما كانت احتياجات المجتمع في تزايد أصبح لزاما البحث عن مصادر وأفضل السبل لتمويل العجز المترتب عن تزايد النفقات ومحدودية الإيرادات، لتجنب الآثار المتولدة عن تمويل العجز في الميزانية ، لذلك سنحاول التطرق إلى مفهوم الموازنة وأهميتها ومختلف طرق تمويل العجز في الموازنة والانعكاسات الاقتصادية للعجز في الميزانية.

1- مفهوم الموازنة العامة للدولة.

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

أ- تعريف الموازنة العامة للدولة: هناك عدة تعريفات للموازنة العامة حيث عرفتها بعض التشريعات بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون المالية.

وترى الأدبيات المالية أنه يجب أن ينظر للموازنة كوثيقة تحوي كلمات وأرقاماً وتقترب نفقات لأغراض وبنود معينة، أو كسلوك اقتصادي أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة أو كسلسلة من الاهداف كل لها تكاليف محددة، أو كجهاز وأداة للاختيار بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة لالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة.

ب- أنواع الموازنات:

لقد تطورت الموازنة العامة عبر الزمن من ميزانية الرقابة الى موازنة الإدارة ثم موازنة التخطيط والبرمجة، وهناك عدة أنواع من الموازنات العامة هي:

*** موازنة الرقابة (موازنة البنود):** تسمى كذلك بالموازنة النقدية وهي أول أنواع الموازنات استعمالاً، وهي المرحلة الأولى من المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الموازنة وكان الغرض الرئيسي لها هو فرض رقابة مركزية على الانفاق العام، ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات المالية والصرف بدون وجه حق.

*** موازنة البرامج والأداء:** وفي هذه المرحلة تحول الاهتمام من فرض الرقابة الى خدمة الادارة الحكومية وسميت أيضا موازنة الإدارة، والهدف الرئيسي من ظهور الموازنة العامة في شكل برامج

رئيسية وأعمال هو تطوير الإدارة الحكومية نفسها ورفع كفاءتها في تأدية الاعمال بما فيها أعمال البرمجة.

وفي هذه المرحلة لم ينظر الى الموازنة العامة على أساس أنها أداة رقابة بل وأيضا أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وإمداد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لهم وقياس الأعمال المنجزة مع تحقيقها بكفاءة وفعالية، فتمت إعادة تبويب النفقات العامة والإيرادات بشكل يخدم هذه الاهداف. حيث تم تبويب مصروفات الموازنة تبويبا ثلاثيا حسب الوحدة التنظيمية والوظيفية التي تؤديها الوحدة والغرض من المصروف، حيث توزع المصروفات أولا على الوحدات التنظيمية فيحدد المبلغ الإجمالي المسموح لهذه الوحدة، ثم تقسيم المبلغ في شكل برامج رئيسية تقوم الوحدة بتنفيذها، ثم تقسيم مصروفات كل برنامج تقسيما نوعيا إلى مشتريات وأدوات مكتبية ورواتب وأجور وغير ذلك.

*** موازنة التخطيط والبرمجة:** وفي هذه المرحلة تحول الإهتمام الى محاولة ربط السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بخطة اقتصادية محددة عن طريق مجموعة من البرامج والأنشطة التي تهدف الى تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة، ولكي تخدم الموازنة العامة هذه الأهداف تم إعادة تبويب كل من الإيرادات العامة والنفقات وتعرف هذه الموازنة بأنها الموازنة التي تهتم أساسا بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام والأنشطة، ومدخل موازنة البرامج كاملة يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية المهمة المعينة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي قد تستخدم لتنفيذ البرامج، وهذه المرحلة حديثة ويرجع ظهورها الى التطور في وسائل جمع البيانات واتخاذ القرارات والتخطيط من أجل الرفاهية.

*** نظام الموازنة الصفرية:** وهذا النظام لا يأخذ في الاعتبار البيانات التاريخية ويبدأ من الصفر، وهنا يتم إعداد الموازنة على أساس دراجة جميع البرامج والمشاريع سواء كانت حالية أو سابقة، ويفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية، ويرى (Garrison, 2008) أن هذا النظام لإعداد الموازنات مناسب خصوصا للأنشطة التي تهدف لتحقيق الربح والأنشطة الحكومية والمنظمات الخدمية وأن على المدير أن يقدم تبرير لكل نفقة مقدرة بالموازنة بغض النظر عن نوعيتها وأنه يجب ترتيب الأنشطة في الإدارة أو القسم طبقا لأهميتها النسبية، بداية من الأنشطة التي يعتبرها المدير أكثر أهمية الى تلك الأقل أهمية.

ب - خصائص الموازنة العامة: من خلال التعاريف هناك خصائص عديدة للموازنة تتمثل فيما يلي:

الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.

الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.

الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة وهي تحقق أهداف المجتمع.

الموازنة العامة تمثل عمل إداري ومالي.

ج- أهمية الموازنة العامة للدولة على المستوى الكلي: وتتمثل فيما يلي:

- تتمثل أهمية الموازنة في كونها أداة فاعلة أيضا من أدوات السياسة المالية التي يمكن إستخدامها في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه ففي حالة التضخم تلجأ الحكومة إلى تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب لإمتصاص الطلب الزائد وفي حالة الكساد تلجأ الحكومة إلى زيادة الطلب عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي والمساعدات أو تخفيض الضرائب.
- تعتبر الموازنة أداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة عل أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة، وذلك وفقا لحاجة كل جهة وأنشطتها وفي ضوء أولويات الإنفاق.

تعتبر الموازنة أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية فهي تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات الصحية والاجتماعية والإسكان ودعم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع.

تعتبر الموازنة أداة لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها وذلك عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز وتسهيلات لهذه الصناعات.

تعتبر الموازنة أداة رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الإشراف الكامل على التصرفات المالية للجهاز التنفيذي وتقييم أدائه.

2- عجز الموزنة:

أ - مفهوم عجز الموازنة: يمكن تعريف العجز الحكومي بأنه يتمثل في الفارق السلبي (موازنة توسعية) من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل، وبصفة عامة يتمثل العجز الحكومي في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة على أو رغبة في تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب اضافية⁷، وهناك عدة أسباب لعجز الميزانية العامة .

-توسع دور الدولة في الإنفاق العام وذلك من خلال زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين.

-ضعف وتيرة النمو وتقليص مداخيل الدولة.

-ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة مما يؤدي إلى إرتفاع الاسعار الذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور مما يضيف أعباء على موازنة الدولة.

-زيادة حجم الإنفاق الحكومي لأغراض عسكرية وسياسية واجتماعية.

-تقليص الموارد العامة لظروف إستثنائية مثل تأثير حادثة تقنورين على موارد الجزائر من النفط والغاز أو لظروف دائمة مثل انخفاض في احتياطات النفط والغاز، توقف مصانع عن العمل، حالة الجفاف...الخ.

-إرتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم.

أ -أنواع العجز المالي الحكومي: يفرق في الفكر والتطبيق المالي بين أنواع عدة من العجز المعروفة لذا سنكتفي بذكر ما له أثر على أدوات التمويل فمن أهم التقسيمات التي لها صلة بذلك نجد:

***العجز المالي الجزئي والعجز الشامل:** فالأول يعبر عن الفرق بين الإيرادات والنفقات

للجهات الحكومية التي تقوم بوظيفة تقديم السلع والخدمات العامة مجاناً أو بمقابل رمزي، أما العجز الشامل فيعبر عن الفرق بين الإيرادات والنفقات في كل القطاعات المملوكة ملكية عامة، سواء كانت تؤدي دوراً حكومياً أم اقتصادياً وبالتالي فهي تشمل كلا من الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخدمية ووحدات الحكم المحلي ثم الهيئات العامة الاقتصادية ووحدات قطاع الأعمال العام. وهذا التقسيم يفيد في نوع أدوات التمويل اللازمة لتمويل العجز في كل قطاع منها.

***العجز الموسمي والعجز الصافي:** توجد أنواع من العجز يتم تمويلها بأدوات مالية قصيرة

الأجل سواء كانت من موارد حقيقية (إدخار) أو موارد غير حقيقية (مثل الإصدار النقدي) وهي كل من العجز الموسمي الذي ينتج أثناء السنة المالية نتيجة عدم توقيت تدفق تحصيل الإيرادات مع توقيت دفع النفقات، وكذا العجز الصافي الذي ينتج عن الفرق بين التحويلات الرأسمالية (سداد أقساط الدين العام وفوائده) وبين الموارد الذاتية لتمويل ذلك بما في ذلك فائض الموازنة الجارية إن وجد.

***العجز الكلي** والذي يظهر نتيجة المقارنة بين كل من إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية

والإيرادات الذاتية الجارية والرأسمالية، ويتم تمويله بأدوات مالية متوسطة أو طويلة الأجل ومن موارد حقيقية أهمها الأوعية الادخارية الاجبارية والقروض والتسهيلات الائتمانية المحلية والخارجية.

***العجز المخطط والعجز الفعلي:** فالأول هو ما يظهر في الموازنة العامة عند إعدادها والثاني ما يحدث فعلا ويظهر في الحساب الختامي للدولة.

كذلك ليست الموازنة العامة وحدها التي تؤثر على الظروف الاقتصادية ولكن الظروف الاقتصادية تؤثر على مستوى الإيرادات والانفاق الحكومي وهي لا تتوافق دائما مع تلك السياسة وبعبارة أخرى أن سياسة الموازنة يمكن أن تولد آثارا غير مخططة وضارة بالإنتاج، فعندما يعمل اقتصاد ما عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة فإن تخفيض الضرائب قد يترتب عليه عجز أقل مما هو متوقع وهذا يحدث عندما لا يؤدي تخفيض الضرائب إلى إستمالة في الإنتاج بالقدر الذي يزيد من الوعاء الضريبي وتزيد الإيرادات⁹.

ب - عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية : يعد عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقت إهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولا إلى الكينزيين، ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة وتوضع كمييار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية¹⁰.

- المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي: تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة للأسباب التالية:

- إقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.
- إقتراض الحكومة يؤدي الى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض في السنوات المقبلة.
- يساهم في نمو الإنفاق الحكومي وذلك من شأنه أن يضغط على دفع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.
- وجود عجز مالي يؤدي ال تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الاسعار.

- **الفكر الكينزي والعجز المالي:** أباح كينز عدم الإلتزام بمبدأ توازن الموازنة وإن عجز الموازنة يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والنتاج، ويخلص أن الفكر الكينزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وبإمكانية إحداث عجز في الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

وعلى العموم لقد اختلف الاقتصاديون لنظرية التمويل بالعجز وظهرت 3 اتجاهات:

* **الاتجاه الأول:** المؤيدون لنظرية التمويل بالعجز لأن ذلك يشجع الاستثمار ويساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل ويخلق كتلة سلعية تمتص الكتلة النقدية.

* **الاتجاه الثاني:** المعارضون للتمويل بالعجز وتبريرهم هو أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظراً لأن البلدان التي تلجأ إليه غالباً ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيف والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعاً.

* **الاتجاه الثالث:** المعتدلون في نظريتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة وأن يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة، كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

- **الفكر الإسلامي والعجز المالي:** إن موضوع العجز المالي الحكومي وكيفية تمويله من الأمور التي أجازتها الشريعة بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكثر من مرة بالإقتراض وسداد القرض من الزكاة ومن أدلة ذلك ما رواه البيهقي والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً فنفذت الإبل، فأمره أن يأخذ (يقترض) على قلائض الصدقة (القلائض: الناقة الشابة).

3- الأساليب والأدوات المالية المعاصرة لتمويل العجز المالي الحكومي

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة وكيفية مواجهتها بإيجاد الطرق المثلى والتعامل معه وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب التوجهات الاقتصادية الحالية لمعالجة عجز الموازنة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة.

أ - **برامج الإصلاح والتنمية الذاتية:** تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على اجراءات وطرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي وتهدف إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك، أي الإبقاء على دور

الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي وبغية علاج الجزء المتعلق بالميزانية العامة من النظام المالي تلجأ الدولة الى إتباع وأخذ السياسات التمويلية التالية :

ب - سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة: تلجأ الدول النامية للاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية، في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة غير أن هذه السياسة قد يترتب عليها بعض الآثار السلبية لزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون اسعار الفائدة مرتفعة.

ج - ترشيد النفقات العامة: هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات، والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

د - سياسة التمويل الخارجي لتغطية العجز: يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطات العملة الاجنبية المتحصل عليها من القروض أو المحافظة على أسعار الصرف للعملة المحلية في حدود المعقول، والتي لا تؤدي الى حدوث خلل في الميزانية العامة ومن الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات لهذه القروض.

4- سبل تمويل العجز وخيارات الحكومة:

من بين خيارات الحكومة لمواجهة نفقاتها نجد فرض ضرائب، والاقتراض بإصدار السندات الحكومية أما الخيار الثالث فالحكومة تستطيع خلق نقود وتستخدمها في سداد ما ترغب في شرائه من سلع وخدمات وهذه الطرق التي تمول بها الحكومة نفقاتها توصف بالمصطلح "قيد الميزانية الحكومية"، والذي يقضي بالآتي:

$$G - TA = \Delta M + \Delta B$$

G: الإنفاق الحكومي TA: الضرائب

M: الكتلة النقدية B: السندات

والخلاصة التي يمكن أن نتوصل اليها من طرق التمويل الحكومي هو أنه:

عندما يمول العجز عن طريق الضرائب لا تتأثر الكتلة النقدية ولكن يجب ان لا يؤدي زيادة الضرائب الى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الاستمالة للاستثمار الذان يؤثران في حجم الطلب الكلي ومن ثم في حجم الكتلة السلعية المعروضة فلا تكون زيادة الضرائب بديلا أو تعمل جزئيا على إلغاء الأثر التوسعي في الموازنة، وبعبارة أخرى يجب على الحكومة أن تقوم بتحقيق عجز مخطط في الموازنة.

أما في حالة عدم كفاية حصيلة الضرائب لتمويل عجز الموازنة فإنه يلجأ الى تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية الى العامة، والتي لا تؤثر في حجم الكتلة النقدية المعروضة أو عن طريق خلق نقود جديدة والمفاضلة بين الاختيارين يرجع الى البنك المركزي وكيفية إدارته لسياسة النقدية، فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة نقدية تهدف الى عدم الرفع من أسعار الفائدة فكثير من الاقتصاديين مقتنعين بأنه في هذه الحالة عجز الموازنة يمول عن طريق طبع نقود جديدة واذا كان البنك المركزي يرى بأن الرفع من أسعار الفائدة أمر مرغوب فيه فهنا تمويل العجز يكون عن طريق بيع السندات الحكومية للعامة.

5- الأساليب و الادوات الاسلامية لتمويل العجز في الميزانية:

تحتاج الدول الإسلامية والتي تتبنى نظام اقتصادي إسلامي ككل الدول الى تمويل نفقاتها العامة لما تفوق الإيرادات العامة لتحقيق اهداف المجتمع من صحة وتعليم وإسكان... الخ، وذلك في ضوء القواعد والأصول الاسلامية الحاكمة في هذا المجال، ولقد وفر الشرع الإسلامي أدوات مختلفة تستطيع الدولة من خلالها توفير التمويل اللازم لنفقاتها على اختلاف أنواعها وتختلف هذه الادوات باختلاف طبيعة التمويل المطلوب والذي تعتمد على طبيعة البنود المراد تمويلها.

أ - أدوات مالية قائمة على السيادة: وهي عبارة عن علاقات تقوم على التبرع بتقديم المال للغير والتنازل عنه وعدم طلب رده وتمثل في كل من الزكاة والتوظيف.

*الزكاة: تعتبر الزكاة مورد هام من الموارد المالية المحددة القيمة على الاموال بمختلف أصنافها ويتنوع سعرها من وعاء مالي لآخر فهي أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من خلال استغلال جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية تشكل مصدر دائم ومتجدد لمستحقيها، الأمر الذي يضمن انسياب قدر من السيولة الى المجالات الأساسية والحد من اللجوء الى الأدوات المالية التي تزيد من الإضطرابات الاقتصادية وتتميز الزكاة بخصائص نذكر منها:

الزكاة لغة النماء والزيادة والطهارة والصلاح وتطلق في الشرع على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين كما تطلق على نفس إخراج الحصة.

لا تجب الزكاة في أموال نامية والمقصود بنماء المال هنا أن يكون نفسه نماء (أي دخلا وإيرادا جديدا) مثل الزروع والثمار أو أن يكون ثروة تنمو فعلا مثل الأنعام وثروة قابلة للنمو (أي نامية حكما) مثل النقود، ويعتبر نماء المال دليلا على فضله على الحاجات الاصلية لمالكه وبالتالي يدخل في وعاء الزكاة: الثروة (الأرصدة) مثل: الأنعام، والنقود وعروض التجارة، كما يدخل في وعائها الدخول (التدفقات) مثل الزروع والثمار والمعادن.

نسبة الزكاة ثابتة ومحددة بـ 2,5% على معظم أنواع الثروة الخاضعة للزكاة مع بعض الاستثناءات بالنسبة للمواشي، أما الإنتاج الزراعي فإنه خاضع للزكاة بنسبة 10% أو 5% باختلاف طريقة الري.

تتميز الزكاة بإنخفاض نصابها بحيث تضم قطاعا كبيرا من أفراد المجتمع.

يتم تحصيل الزكاة -من قبل الدولة- دوريا كل سنة بالنسبة للأموال الحولية ومع كل دورة إنتاج بالنسبة للزروع والثمار ويجب إخراج الزكاة فور وجوبها ويزداد على هذه الدورية في التحصيل دورية في انفاق حصيلة الزكاة، لأن ملكية مال الزكاة ينبغي أن تتحول إلى الجهة المستحقة للزكاة ولا تبقى في يد دافعها أو في يد الدولة أو صندوق الزكاة.

إنفاق الزكاة محصور في الاصناف الثمانية وهم: الفقراء، والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم و في الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل (حسب الآية 58 من سورة التوبة) وهي بذلك تشمل أنواع الضمان الاجتماعي بأشكاله المختلفة ولا يصح تمويل نفقات الدولة العادية منها.

يمكن أن يكون إنفاق الزكاة في شكل عيني أو نقدي كما يمكن أن يتخذ شكل الإنفاق الحقيقي (مثل الإنفاق على العاملين عليها) والتحويلي (مثل إنفاقها على الفقراء والمساكين)، كما يمكن أن يكون استهلاكيا (إذا إنفقت في شكل نقود أو سلع استهلاكية) أو استثماريا (إذا أنفقت على شكل أدوات رأسمالية للفقراء لمزاولة حرفهم).

لا تجب الزكاة في الأموال العامة ولا الموقوفة على جهة عامة كالفقراء، كما لا تجب على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه وإنما تجب على صافي الثروة.

* **الضرائب (التوظيف):** الضريبة مبلغ نقدي يدفعه الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين جبرا إلى الدولة وذلك لتغطية نفقاتها العامة مع عدم وجود مقابل لها. إلى جانب الزكاة المفروضة على المسلمين يمكن فرض ضرائب أخرى على الدخل والثروات وذلك لتحقيق أهداف عديدة مثل تمويل عجز الميزانية والوصول إلى توزيع عادل للثروة والدخل والمحافظة على استقرار الأسعار ويمكن فرض هذه الضرائب حسب الحاجات والأهداف المرجو تحقيقها. إذ أن التغيرات في حجمها تولد تغيرات في الطلب وذلك من خلال التغيرات في الدخل القابل للانفاق. لكن فرض الضريبة يعتبر آخر سهم في جعبة النظام المالي الإسلامي تأتي قبله أسهم كثيرة أهمها: الزكاة، بيع ما يمكن بيعه من السلع والخدمات العامة لمشتريها أو المستفيدين منها لقاء سعر مناسب وتمويل ما يمكن من المشاريع العامة والخاصة التنموية منها، ومساهمات القطاع الخاص قائمة على مبادئ المشاركة أو المضاربة الشرعية والاقتراض العام الإختياري أو الإجباري والتبرعات للخزانة العامة¹⁷.

ب- الأدوات المالية القائمة على أساس الدين: بمعنى أن يكون مقدم التمويل دائما لطالب التمويل.

* **الاقتراض العام:** يمثل الاقتراض العام احدى الوسائل التي تستخدمها الدولة في التدخل في السياسة المالية عندما تجد الدولة نفسها بحاجة ضرورية إلى ذلك، والإسلام لم يحرم على الدولة اللجوء إلى الاقتراض العام، ويمكن ان يكون القرض العام اختياريًا كما يمكن أن يكون جبريًا إذا لزم الأمر والبنك المركزي هو المسؤول عن عملية الاقتراض والمشرف عليها حيث يقوم بالاشراف على ايرادات الدولة.

وقد عرفت النظم المالية الإسلامية نظام التجاء الدولة إلى الاقتراض العام كمورد غير عادي إذا عجزت الدولة العادية عن تغطية النفقات العامة، فقد ذكر الموردي "لو اجتمع على بيت المال حقان وضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر، إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه.

ج- الأدوات المالية القائمة على الملكية: وفي هذه الحالة يكون مقدم التمويل شريكًا لطالب التمويل في نتائج استخدام المال ومن نماذج هذه الادوات نجد:

* **التمويل بالمشاركة والمضاربة:** العديد من الدراسات العلمية والكتابات حول السياسات تذهب إلى أن قيام المصارف الإسلامية بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت، مثل: المراجعة، والإجارة والاستصناع، وفي الواقع فإن استخدام المصارف الإسلامية لصيغ المشاركة / المضاربة هو في أدنى الحدود ويعود ذلك للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ.

المضاربة: هي مشاركة بين العمل والمال، يكون المال من طرف والعمل والخبرة من الطرف الثاني، على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق وصاحب المال في المضاربة ليس له الحق في التدخل ولكن له الحق في فرض شروط ملائمة أو مناسبة للعقد هي جائزة بالاتفاق.

المشاركة: هي عبارة عن مشاركة شخصين أو أكثر بأموال متساوية أو مختلفة على أن يكون الربح حسب المال عند الشافعية والمالكية أو حسب الاتفاق عند الحنفية والمالكية، ويكون للشركاء الحق في الإدارة كما أن لبعضهم الحق في التنازل على الإدارة والاكتفاء بالشراكة المالية فقط.

6- الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة

تفاوت الآراء بشأن آثار عجز الموازنة العامة ولكن عموماً هناك اتفاق على أن أهم الآثار المحتملة والناجمة عن عجز الموازنة هو التضخم وأثر المزاحمة (crowding out).

أ - عجز الموازنة والتضخم: إن عملية خلق النقود العالية القوة تعد من أهم طرق تمويل عجز الموازنة إذ أنها تشكل مصدراً مهماً للإيرادات وهذه الطريقة ذات أهمية خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب من أجل الحصول على الإيرادات.

فتمويل العجز يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود وبالتالي سيؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية وكذلك الانفاق الحكومي أسرع من معدل زيادة الإيرادات بحيث تزداد دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب من جهة وزيادة ودائع الأفراد من جهة لدى المصارف التجارية وهذا يؤدي إلى زيادة احتياطات هذه المصارف ومن ثم قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود، لكن في الدول المتقدمة التي تمتلك أسواقاً مالية متطورة بدرجة كبيرة فإن خلق النقود والاقتراض من البنك المركزي تعد عملية منفصلة لأن الدين الحكومي يباع إلى القطاع الخاص بشكل مباشر ما دامت هناك أسواق مالية كفؤة وقادرة على الاستدانة من الخارج لامتناع هذا الدين، وعليه فإن الدين الحكومي لا يحتاج إلى تمويل من قبل البنك المركزي ورغم من هذا الانفصال بين عملية خلق النقود والاقتراض من البنك المركزي إلا أن هناك ثلاث قنوات يمكن أن تؤثر على الدين العام عن طريق زيادة عرض النقود وهي:

* القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي وتختلف حسب طبيعة كل اقتصاد وتشريعاته .

* التضارب الزمني للسياسات الحكومية: ففي ظل وجود أسعار فائدة ثابتة بالقيم الاسمية فإن الدين الحكومي سيعطي متخذ القرار حافزاً لخلق تضخم غير متوقع، وهذا الدافع ينشأ بسبب

إمكانية إحداث انخفاض في القيمة الحقيقية للدين الحكومي عن طريق معدلات تضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية.

*الضغوط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة: وتتم عن طريق استجابة السلطات النقدية لارتفاع أسعار الفائدة المتولدة بسبب الدين العام فإذا ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية * بفعل الزيادة في الدين العام وتدخل البنك المركزي لتعويض هذا الارتفاع فإن السلطات النقدية ستلجأ إلى نقدية العجز استجابة لسياسة أسعار الفائدة.

* وفي البلدان النامية فإن التكيف في الإنفاق الحكومي أسرع من التكيف في الإيرادات حتى في حالة إدراك الحاجة إلى تقييد الإنفاق، نتيجة جمود الأنظمة الضريبية ومساهمة الدول في عملية التنمية لضعف القطاع الخاص.

*البلدان المتقدمة يمكن أن تتجنب الآثار التضخمية للإصدار النقدي الجديد عندما يكون الجهاز الإنتاجي في حالة التشغيل الكامل، بحيث تكون زيادة الطلب الناجمة عن الإصدار النقدي الجديد بمثابة الحافز لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى مستوى التشغيل الكامل لمواجهة الطلب، وعلى العكس من ذلك فإن البلدان النامية تواجه نوعاً من الخطورة في اللجوء إلى الإصدار النقدي بسبب ضعف مردودية الجهاز الإنتاجي على مواجهة الطلب، الناجم عن زيادة عرض النقود مما سيؤدي إلى حدوث التضخم النقدي، ولكن إذا كان من الضروري أن تلجأ الدول النامية إلى الإصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية فيجب توفر شرطان:

أ) أن يخصص ذلك الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية وتمويل المشاريع ذات المردود السريع.

ب) أن لا يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة ومتباعدة مدد إصدارها .

ب - عجز الموازنة وظاهرة التزاحم المالي: المقصود بظاهرة التزاحم المالي زيادة الإنفاق الحكومي المملوك عن طريق الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) الذي يسبب تراجع إنفاق القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة وكلف الاقتراض في السوق المالية المحلية، أي حدوث تزاحم مالي بين القطاع العام والقطاع الخاص على الأموال المعدة للاقتراض، وهذا الأمر

* أسعار الفائدة الحقيقية = أسعار الفائدة الإسمية - معدل التضخم.

يكون واضح أكثر في الدول النامية عكس الدول المتقدمة التي تملك أسواق مالية متطورة إذ بإمكانها تعويض الديون من الخارج وبالتالي عدم مزاحمة القطاع الخاص.

ج - أثر القروض الخارجية: عندما تلجأ الدولة إلى الإقتراض من الخارج ينعكس ذلك على انخفاض سعر الصرف ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للنقود مما يؤثر على توازن الجهة العمالية والاجتماعية إضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة الذي يترتب عليه انخفاض الطلب على العملة المحلية وإرتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة. وهذا يساهم بدوره في وجود وخلق أسواق موازية لبيع وشراء العملات الصعبة.

7- عجز الموازنة في الجزائر:

سنسلط الضوء على الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2017 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر توسع في الإنفاق العام من خلال البرامج الخماسية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 01: تطور رصيد الميزانية ونسبته من الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2000-

2017 الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الميزانية	400	184.5	52.6	213.9	337.9	1030.6	1186.6
Le PIB	4123,5	4260.8	4551.9	5247.5	6150.4	7564.6	8514.8
رصيد الميزانية/ % PIB	9.7	4.33	1.16	4	5.5	13.63	13.95
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزانية	580.7	-1288.6	-971	-1392.3	-2328.3	-3254.1	-2128.8
Le PIB	9408.3	11043.7	9968	11991.6	14526.8	16115.4	16569.3
رصيد الميزانية/ % PIB	6.17	-11.66	-9.74	-11.60	-16.02	-20.19	-12.84
السنوات	2014	2015	2016				
رصيد الميزانية	-3186	-3172.3	-2343.7				
Le PIB	17228.5	16702.1	17406.8				
رصيد الميزانية/ % PIB	-18.49	-19	-13.46				

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على: office national des statistiques

<http://www.ons.dz>

من خلال الجدول نلاحظ أن الموازنة العامة حققت فائضا في الفترة 2000-2007 بلغ 400 مليار دينار سنة 2000 ليرتفع الفائض إلى 377.9 مليار دينار سنة 2004 ثم إلى 1186.8 مليار دينار سنة 2006 ثم ينخفض الفائض إلى حدود 580.2 مليار دينار سنة 2007.

ابتداء من سنة 2008 بدأت الموازنة العامة تسجل عجزا بسبب انخفاض أسعار النفط متأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية أين عرفت معظم اقتصاديات الدول ركودا اقتصاديا، حيث بلغ عجز الموازنة 1288.6 مليار دينار سنة 2008 و 971 مليار دينار سنة 2009، ورغم استعادة أسعار النفط لعافيتها ابتداء من سنة 2010 إلا أن الموازنة بقيت تسجل عجزا متزايدا بلغ أقصاه سنة 2012 بـ 3254.1 مليار دينار وهي الفترة التي عرفت زيادات في أجور العمال ومراجعة للأنظمة التعويضية بأثر رجعي من 2008 مما ضخم بشكل كبير نفقات الدولة وكذا انخفاض اسعار البترول مع بداية المنتصف الثاني لسنة 2014 .

وفيما يخص نسبة رصيد الموازنة نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي فهي غير مستقرة نتيجة عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية لعدم ثبات أسعار النفط، إذا مثلت هذه النسبة 9.7% سنة 2000 لتصل إلى 13.94% سنة 2005 ، بعد ذلك تعاود الانخفاض متأثرة بانخفاض أسعار النفط لتصبح سالبة حيث بلغت -11.69% سنة 2008 لتبلغ مستوى قياسي سنة 2012 بـ -20.19%

مما سبق يظهر التوسع الكبير في الإنفاق ابتداء من 2008 بهدف تحسن ظروف معيشة الجبهة الاجتماعية وتمويل مختلف المشاريع التنموية كما يظهر الاعتماد الكبير للموازنة على الإيرادات البترولية كل هذا يجعل الموازنة عرضت لمختلف الهزات الاقتصادية.

ب - دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة:

بموجب المادة 10 من القانون 02 المؤرخ في 27 جوان 2000 تم إنشاء صندوق سمي بصندوق ضبط الموارد، والهدف من إنشاء هذا الأخير هو امتصاص الفائض من موارد الميزانية بحيث تتكون إيراداته من فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك الأسعار التي بنيت عليها الإيرادات في قانون المالية. إضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق أما نفقاته فتتكون من ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحدد عن طريق قانون المالية السنوي أو تخفيض الدين العمومي بواسطة:

ثأ - تسديد أصل الدين العمومي الداخلي والخارجي.

ثأ - كل تسديد مسبق للدين العمومي.

من ثم يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة لتويل عجز الموازنة وتسيير فوائض الميزانية ، حيث عرفت موارد الصندوق نموا ايجابيا لموارده من سنة 2000 إلى سنة 2008 إذا ارتفعت الموارد من 435.237 مليار دينار سنة 2000 إلى 5503.69 مليار دينار سنة 2008، بعد ذلك عرفت موارد الصندوق تراجعا بالتزامن مع تسجيل عجز في الموازنة خلال هذه الفترة حيث انخفض موارده إلى 4680.747 مليار دينار سنة 2009، كما كشفت إحصاءات وزارة المالية أن صندوق ضبط الموارد سجل مستوى اقتطاع قياسي خلال عام 2012 لتسديد عجز الميزانية الذي قدر بما يعادل 22,8 مليار أورو، وهو أعلى معدل اقتطاع منذ إنشاء الصندوق عام 2000 مرتفعة من 17,61 مليار أورو عام 2011. إذا سجل عجز الميزانية ارتفاعا حادا منذ 2010 بسبب تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية وتوسع الإنفاق العمومي لتعرف موارد صندوق ضبط الموارد تآكل تام بتسجيل رصيد صفر سنة 2018.

التراجع لن يشمل فقط موارد صندوق ضبط الموارد، بل سيمتد إلى احتياطات الجزائر من العملة الصعبة والتي بلغت 189 مليار دولار منتصف 2014 مسجلة أول نمو سلبي منذ حوالي 10 سنوات سابقة واستمر الانخفاض حيث بلغت حوالي 103 مليار دولار نهاية سنة 2017 .

قائمة المراجع:

1. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007.
2. احمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
3. احمد محمد مندور وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة، الإسكندرية 2001.
4. أحمد حسين الرفاعي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط 2، عمان 2000.
5. بغزار، يعدل فريدة، تقنيات التسيير المصرفي، OPU، الجزائر 2000.
6. تيتز كويرك، أنظمة سعر الصرف ودورها في مكافحة التضخم، مجلة التمويل والتنمية، FMI، العدد 01 مارس، 1996.
7. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الاهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
8. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
9. توبين علي، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة علمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاي بونعامة، 2013.
10. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014.
11. عبد المطلب عبد الحميد، العولة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2000.
12. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
13. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.
14. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر 2000.
15. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي، عمان الأردن، 2005.
16. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، OPU، الجزائر 1994.
17. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، الكويت، 1994.
18. محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية 2000.

19. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.
20. محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الاردن، 2010.
21. محمد مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة الدولة الفلسطينية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
22. مروان عطوان، الأسواق المالية والنقدية، OPU، الجزائر 2000.
23. عبد المطلب عبد الحميد، النظريات الاقتصادية، الدار الجامعية 2000.
24. عبد النعيم مبارك وآخرون، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية. 1996.
25. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية 2001.
26. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن، ط3، 2005.
27. خالد امين عبد الله، العمليات المصرفية، ندار وائل للنشر، الأردن 2000.
28. خالد شحادة، أحمد زاهر، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن 2005.